

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

ازمة القيادة في الوطن العربي و اشكالية الصراع بين السياسي و العسكري

- دراسة حالة الجزائر -

رسالة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية .

تخصص : تنظيم سياسي و إداري .

من اعداد الطالب :

عبد الحق فكرون .

تحت اشراف الاستاذ :

أ. د. عمر فرحاتي .

اعضاء لجنة المناقشة :

- أعجال محمد لمين : أستاذ التعليم العالي جامعة بسكرة
- د. عمر فرحاتي : أستاذ التعليم العالي جامعة بسكرة
- د. سعود صالح : أستاذ التعليم العالي : المدرسة العليا للعلوم السياسية : الجزائر ...
- د. صالح زياني : أستاذ التعليم العالي جامعة باتنة
- د. ناجي عبد النور : أستاذ التعليم العالي جامعة عنابة
- د. عبد العظيم بن صغير : استاذ محاضر .أ. جامعة بسكرة
- رئيسا
- مشرفا و مقرا
- ممتحنا
- ممتحنا
- ممتحنا

السنة الجامعية : 2013 / 2014 .

اهداء :

- ❖ اهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع الى والدي العزيز الذي
عبد لي دروب العلم و المعرفة .
- ❖ الى والدتي الكريمة .
- ❖ الى زوجتي الفاضلة التي شجعتني على مواصلة الدراسة
والبحث .
- ❖ الى اخواني و اخواتي الاحباء .
- ❖ الى ابنائي و بناتي الاعزاء و الى حفيدتي و كل افراد العائلة .
- ❖ الى كل من جد و اجتهد و ثابر في طلب العلم .

شكر و عرفان :

❖ شكر خاص قد لا تعبر عنه الكلمات اتوجه به الى استاذي الفاضل و صديقي الجليل الاخ عمر فرحاتي ايقونة العلم بجامعة محمد خيضر .

❖ و اسمى ايات العرفان لكل الاساتذة و الزملاء الذين ساعدوني في هذا البحث .

خطة البحث :

مقدمة .

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي و النظري للدراسة .

المبحث الاول : المفاهيم ذات الصلة بالموضوع .

1. مفهوم القيادة .
2. مفهوم السياسي و العسكري .
3. مفهوم الصراع .
4. المفاهيم المشابهة .

المبحث الثاني : المقاربات النظرية .

1. نظرية السلطة .
2. نظرية النخبة .
3. نظرية الصراع .

الفصل الثاني : الجيش و النخب السياسية فى البلدان العربية .

المبحث الاول : خصائص النظم السياسية العربية .

المبحث الثاني : الاحزاب فى البلدان العربية .

المبحث الثالث : الجيش و النخب فى البلدان العربية .

المبحث الرابع : آليات الوصول الى السلطة فى البلدان العربية .

الفصل الثالث : النظم السياسية العربية بين الجمود و الاصلاح .

المبحث الاول : وظائف الدولة فى البلدان العربية .

المبحث الثاني : سيادة الدولة الوطنية فى عصر العولمة .

المبحث الثالث : الحراك الاجتماعى و حتمية الاصلاح فى البلدان العربية .

المبحث الرابع : معوقات التحول الديمقراطى فى الوطن العربى .

الفصل الرابع : الخلفية التاريخية للصراع بين السياسى و العسكرى فى الجزائر .

المبحث الاول : المرجعية التاريخية للصراع على السلطة فى الجزائر .

المبحث الثاني : الجيش و السلطة فى عهد الاحادية الحزبية .

المبحث الثالث : احداث اكتوبر 1988 : افلاس ام قطيعة .

المبحث الرابع : العلاقة بين السياسى و العسكرى مع بداية الازمة .

الفصل الخامس : الصراع على السلطة فى عهد التعددية .

المبحث الاول : العلاقة بين السياسى و العسكرى من خلال الدساتير .

المبحث الثاني : بوادر الصراع على السلطة فى عهد التعددية .

المبحث الثالث : اثر الارهاب على العلاقة بين السياسى و العسكرى .

المبحث الرابع : الجزائر فى الالفية الثالثة : طفرة مالية و فساد .

خاتمة .

المقدمة :

تعزى اسباب تخلف البلدان العربية حسب اراء بعض المفكرين الى مشكلة غياب الديمقراطية و التدوال السلمي على السلطة اذ عادة ما تحتكر النخب العسكرية السلطة لمدد طويلة ، هذا الوضع نجم عنه صراع شبه دائم بين السياسي و العسكري في البلدان العربية رهن _ اي الصراع _ كل فرص التقدم خاصة مع الدور الذي لعبته الجيوش العربية اثناء حروب التحرير او التصدي للعدو الصهيوني على مدى عدة عقود من الزمن حيث اكتسبت (الجيوش) الحظوة و السطوة على الحياة السياسية العربية مع اختلاف واضح في واقع هذه البلدان ذاتها . و لو ان الراهن العربي اليوم يحيلنا الى معطيات تؤشر على اندثار الجيش كلية في بعض البلدان العربية من ذلك الصومال ، و تفكك جيوش اخرى كما هو الحال في ليبيا و العراق ، و غياب الجيش بمعنى المؤسسة في بلدان اخرى من ذلك بعض البلدان الخليجية ، علما ان المواجهة مع الكيان الصهيوني قد شطبت من اجندة البلدان العربية منذ اكثر من اربعة عقود و هي ذات المواجهة التي اقتصرت فيما سبق على بلدان و جيوش دون اخرى .

فدراسة العلاقة بين الجيوش العربية و أهل الساسة في هذه البلدان يرتبط بالطبع بسياق اجتماعي يختلف الى حد بعيد عما هو موجود في الدول الاخرى اذ ان اغلب البلدان العربية تتصف بمجتمعات قبلية عشائرية تحكمها روابط تتصل بالعصبية على حد تعبير ابن خلدون ، و تغيب فيها المؤسسات كما ان تغليب المرجعية القبلية على منطلق السياسة لا ينسحب على انظمة الحكم في هذه البلدان بل يتعداه الى المعارضة من حيث التركيبية و الممارسة و المنطلقات و الغايات حيث ان الاحزاب و النخب السياسية في وطننا العربي عادة ما تخفي تركيبية و مصالح قبلية و طائفية او جهوية .

هذه البنى القبلية التي عمد الاستعمار في بعض البلدان الى اذكائها على مدى عدة عقود من الزمن انتجت فكرا مشابها تغيب عنه في الكثير من الاحيان مفاهيم المؤسسة ، الدولة و التداول على السلطة ، تتصف بالجمود ، يشجع العصبية و يمقت الكفاءة و الاستحقاق يقوم على الفوضى و الصراع ، ينبذ الانسجام و التوافق و هو فكر متخلف

يجافي الحداثة والتطور يشجع في بعض الاحيان الاستبداد و الانفراد بالرأي بحكم سطوة شيخ القبيلة او كبير العرش الذي لا ترد له اية كلمة و الذي يأمر فيطاع .

و الملاحظ في هذا السياق ان اغلب المجتمعات العربية لم تحسم الامر فيما يتعلق بالتخلص من التراكيب القبلية للمجتمعات بالرغم من ان العديد من هذه المجتمعات العربية قد قطعت اشواطاً كبيرة في التحديث المادي و العصرية و بالرغم ايضا من هذا التطور الهائل في وسائل الاتصال العالمية التي تغطي الشعوب العربية . هذا الوضع جعل الفكر العربي فكراً انكفائياً يعود الى الخلف في بعض الاحيان انطوائياً منسحب في احيان اخرى الامر الذي جعل العديد من المفكرين يرون صعوبة التحول الديمقراطي و احلال الديمقراطية _ كأسلوب حكم _ في البلدان العربية و يؤكدون على استعصاء بسط الديمقراطية في المجتمعات العربية خاصة و ان الانظمة السياسية العربية قد وجدت البيئة الخصبة ان صح التعبير في المجتمعات العربية المتخلفة المغلوبة على امرها .

من جهة اخرى يبرز في حال البلدان العربية غياب و صعوبة تأسيس الدولة الحديثة بمفهوم الفكر السياسي و القانوني التي تقوم على اساس دستوري مؤسساتي و يتم فيها الفصل بين السلطات يحتكم فيها الجميع للقانون تتسم بحرية الرأي و التعبير و التداول السلمي على السلطة تعرف كذلك بأحزاب قوية تتنافس ببرامج و كفاءات و مجتمع مدني منسجم توضع فيها السلطة رهن الشعب الذي يختار ممثليه في السلطة بواسطة انتخابات حرة و نزيهة بحيث ان حال البلدان العربية لا يخرج عن نطاق وجود زمرة حاكمة بنظام ملكي اماراتي او جمهوري تستدرج فئة اخرى في اطار من الولاء و الخضوع لخدمة مصالحها و ضمان سيرورة الحاكم في منصبه مع استفادتها من خيرات البلاد في اقضاء واضح لباقي فئات الشعب التي تبقى تعيش على الفئات تعاني التهميش و العزلة تصرخ من وطأ ضنك العيش و غياب المسكن و العمل و شدة الفقر و المرض كما يبدو .

الحاكم و الفئة الملتفة حوله توظف في البلدان العربية كل امكانياتها لاحكام السيطرة على الشعوب بواسطة البوليس و الاستخبارات و بواسطة الجيش الذي يتحول الى بوليس يعمم الاقصاء السياسي بشتى الطرق ، ضمن توجهات اقتصادية ليبرالية من حيث الفلسفة

ربعية من حيث الغاية تعتمد على مداخيل البترول و المحروقات كما هو الحال بالنسبة لبعض البلدان الخليجية او دول المغرب العربي او تقوم على السياحة و الزراعة في بلدان اخرى .

بعد سقوط جدار برلين و تفكك الاتحاد السوفياتي انخرطت كل البلدان العربية في التوجه الليبرالي بمفاهيم مختلفة تتراوح بين الخصوصية او الانفتاح او اقتصاد السوق لكن رغم هذا التوجه في المجال الاقتصادي الذي يقوم على حرية المبادرة _ في المفهوم _ و بالرغم مما يقال عن هذه التجارب العربية في الميدان الاقتصادي فان المجال السياسي ظل مغلقا الى حد بعيد في تقديرنا خاصة مع تعاظم الدور الامني للبلدان العربية بداعي التهديدات الارهابية في شتى الجهات ، و على هذا الاساس فقد احكمت العديد من الانظمة قبضتها على الشعوب بقوانين الطوارئ و زاد تخبط هذه الانظمة في المدة الاخيرة جراء ما يسمى بأحداث " الربيع العربي " الذي قيل و يقال عنه الكثير ، لكن لعل اهم ما يميز الوضع الاقتصادي للبلدان العربية هو انه اقتصاد ريعي يستفيد منه الحكام و الزمر التابعة لهم تغيب عنه القدرة التنافسية عند الانتاج و غياب العدالة التوزيعية يتسم بالفساد و الرشوة في اكثر من مستوى حسب معاينتنا ، اقتصاد يخدم القوى العظمى ماليا بحكم تحكمها في ارصدة البلدان العربية التي تسارع الى تسديد فاتورة القوى العظمى في التدخلات العسكرية و غير العسكرية لتحقيق مصالح هذه القوى يغيب عن محوره الانسان العربي حيث ان تقارير التنمية البشرية تؤكد ان الانسان العربي ما زال في ذيل الترتيب من حيث مستويات الفقر والتعليم و الرعاية الصحية و امتلاك وسائل الاتصال و الرفاهية و ارتفاع نسب الامية التي تستفحل في الاوساط النسوية بالخصوص بالرغم من الطفرة المالية الهائلة في بعض البلدان العربية .

هذه المعطيات بالطبع انتجت مؤخرا ما يسمى بالعنف السياسي نتيجة الفوارق الاجتماعية و غياب العدالة ، عنف يتخذ في بعض الاحيان غطاء دينيا اصوليا و ادى مع الاسف الى سقوط ضحايا يعدون بالالاف في العديد من البلدان العربية ما زال يحصد

الاخضر واليابس في بعض الاقطار العربية من ذلك العراق و سوريا و لو اننا لا نسقط
فرضية المؤامرة في هذا الاطار .

هذا التشخيص للحال العربي يؤكد على فشل المشروع التنموي العربي على الاصعدة
الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية و حتى الثقافية و لو ان درجة الفشل تتفاوت من قطر
لاخر ربما لغياب اسلوب حكم واضح و فعال يمكن الجميع من الانخراط في الحراك
التنموي الامر الذي حفزنا على الخوض في موضوع القيادة لاننا نقدر ان الامة العربية
معتلة من رأسها و بحثنا بالاساس في اشكالية الصراع بين السياسي و العسكري في البلدان
العربية لاننا نكاد نجزم بان التخلف _ في شتى المجالات _ على المستوى العربي ليس
قدرا محتوما على شعوبها فقد تناحر الجنوب و الشمال الامريكي مدة طويلة و تمكن الشعب
الامريكي من تأسيس اكبر دولة في العالم كما تمكنت العديد من الدول الاخرى في اسيا
وافريقيا و امريكا اللاتينية من تحقيق التطور اللازم بالرغم من ان تركيبة شعوبها
واوضاعها الاقتصادية و السياسية كانت اعقد مما هي عليه اوضاع البلدان العربية من ذلك
الصين ، اليابان ، ماليزيا ، البرازيل ، جنوب افريقيا و القائمة طويلة .

أهمية الموضوع :

يكتسي موضوع دراستنا : ازمة القيادة في الوطن العربي و اشكالية الصراع بين السياسي و العسكري اهمية كبيرة _ في رأينا _ بحكم اننا نسعى من خلال هذه الدراسة _ المتواضعة _ الى الخوض في اسباب ازمة القيادة في البلدان العربية لاعتقادنا ان البلدان العربية _ منفردة او مجتمعة _ تتوفر على اسباب النهضة و التقدم من مداخل بترولية وغازية او امكانيات سياحية و زراعية لكن الخلل _ حسب تقديرنا _ يكمن في القيادة من خلال ذلك الصراع الخفي او المعلن بين النخب العسكرية و السياسية في البلدان العربية .

فموضوع الدراسة له اهمية واضحة بالنظر الى تاريخ البلدان العربية التي خضع اغلبها للاستعمار لمدد طويلة و متفاوتة و كان من نتائج ذلك ميلاد احزاب سياسية و نخب و حركات تحرير توجت نضالها بحركات مقاومة و ثورات تحريرية . هذا المسار التاريخي ادى في المحصلة الى تعاضم دور النخب العسكرية التي خاضت حروب التحرير او شاركت في مجابهة العدو الصهيوني و مكافحة الارهاب في الوقت الراهن مما مكنها من ازاحة النخب السياسية و الاستحواذ على الحكم سواء في الواجهة او من خلف الستار _ مع اختلاف التجارب من بلد الى اخر بالطبع _ و حتى و ان احكم بعض الساسة قبضتهم على الحكم في بعض البلدان العربية فالملاحظ ان هؤلاء الساسة من ملوك و امراء او رؤساء قد تمكنوا من الحكم بواسطة العسكر و احكموا السيطرة على الحياة السياسية في اطار من الاغلاق و اقصاء الاخر و استبعاد كل النخب السياسية عن دواليب السلطة و الحكم و بذلك فقد جمدت الدساتير في البلدان العربية و افرغت من محتواها و غاب مفهوم التداول السلمي على السلطة و استكانت الاحزاب السياسية و همش المجتمع المدني و غابت حرية الرأي و التعبير و لم يبق من الحقوق الا الاسم .

هذا الوضع زاد في تعقيد الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و اوجد ما يسمى " بالحلقة المفرغة " اذ بدا واضحا تأثير الاوضاع السياسية على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و لعل ما زاد في هذا التعقيد هو موجة الارهاب و الفوضى التي تضرب اغلب البلدان العربية و موجة الحراك الحالي الذي يسميه البعض

" الربيع العربي " في اطارا من (المبايعة) لقوى خارجية _ ان جاز لنا ان نسميها كذلك _ من قبل بعض الاطراف الداخلية رهنهت حاضر و مستقبل البلدان العربية في اطار من التقسيم الدولي للعمل مثلما يقول الاستاذ نورالدين زمام : « و بالفعل مثلت القوى الحاكمة التابعة دور الوسيط بين القوى العالمية و القوى المحلية ، حيث تساهم في الحفاظ على وضع بلدانها ضمن تقسيم العمل الدولي بالصورة التي ترضي الشركاء الاجانب و لذلك تقدم البلدان الكبرى الدعم اللازم لهذه الجهات الموالية لمصالحها ، بل انها تساهم ايضا في صنع الزعامات التي تتقن سياسة الولاء المطلق للقوى الخارجية لذا ... فان عملية بناء المجتمع و تحديد مصيره الاجتماعي و الثقافي تكون ايضا رهينة للمصالح الجاري الحفاظ عليها ، و تكون في نهاية الامر تعبر عن الهيمنة السياسية و الايديولوجية الغربية ... و من تداعيات ذلك ان تصبح المشاركة السياسية مسموح بها فقط في نطاق ما تقتضيه المصالح الاجنبية و ليس انطلاقا من المصالح الوطنية . » .

اذن كيف تفك ازمة القيادة في الوطن العربي و كيف تسوى الصراعات بين النخب العسكرية و السياسية و تبنى المجتمعات العربية على اسس واضحة تكفل المشاركة في التسيير و اتخاذ القرار في التخطيط و المراقبة و كيف تضمن الحقوق و الواجبات و يتم التداول السلمي للسلطة ؟ هذا مكن الاهمية في هذا الموضوع الذي نأمل ان يشرح الحاضر و يتطلع لمستقبل افضل للبلدان العربية .

اسباب اختيار الموضوع :

ان اختيارنا لموضوع البحث الموسوم بأزمة القيادة في الوطن العربي و اشكالية الصراع بين السياسي و العسكري مع دراسة حالة الجزائر دفعتنا اليه جملة من الاسباب لعل ابرزها :

1. حالة التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه جل البلدان العربية بحيث ان معدلات الفقر و نسبة التغطية الصحية و ضعف المداخل الفردية هي السمة البارزة في هذه البلدان و حتى و ان كانت بعض البلدان التي لها مداخل كبيرة من البترول و الغاز كالمملكة العربية السعودية و قطر و الكويت و الامارات المتحدة قد تمكنت من تحقيق دخل فردي يصنف في خانة المداخل العليا في العالم فان مظاهر التخلف في اغلب هذه البلدان مازالت واضحة رغم عمليات التحديث هنا و هناك .
2. حالة التخلف السياسي _ ان جاز لنا ان نسميها كذلك _ بمعنى غياب المؤسسات وتعطيل العمل بالدساتير و غياب التداول السلمي على السلطة و الفصل بين السلطات و ضعف الاهتمام بالحريات و الحقوق ، الامر الذي جعل هذه البلدان اقرب الى النظم الديكتاتورية او الاوليغارشية ابعد عن النظم الجمهورية و الملكية الدستورية .
3. ضعف القدرة التوزيعية للنظم العربية بالرغم من وفرة الامكانيات في بعضها الامر الذي زاد في حدة الفوارق بين فئات الشعب الواحد و اوجد فئة قليلة او زمرة مستفيدة من هذه النظم مستحوذة على كل المنافع و الامتيازات مقابل اغلبية تعاني الفقر و المرض و تدني مستوى المعيشة و الامية .
4. تدخل الجيش في الحياة السياسية بصفته مؤسسة فوق كل المؤسسات او بحكم مجموعة افراد تحوز وسائل القمع و الاكراه لها قدرة على التنظيم و الانضباط تقود بمفردها هذه البلدان و تتحالف مع الاسر الحاكمة في اطار من تقاسم الادوار والمهام و المنافع .

5. حالة الحراك الاجتماعي التي تشهده عدة بلدان عربية منذ سنوات و التي مكنت من ازاحة بعض الرؤساء تحولوا الى ملوك في نظم جمهورية . هذا الحراك يسعى الى تغيير الوضع القائم و يتطلع الى حال افضل تطبعه العدالة الاجتماعية و ضمان الحريات و الحقوق يتجاوز حالات التهميش في اوساط الشعب يمكن من مشاركة في القرار و يختار من يمثله بحرية .

6. الحراك الاجتماعي في بعض البلدان العربية و ان مكن من تفويض اسس بعض النظم المعمرة فقد بدا اقرب الى الفوضى اكثر من العمل المنظم يلامس الانتفاضة بعيد الى حد ما عن مفهوم الثورة .

7. هذه الانتفاضات و ان حققت اهدافها في بعض الاقطار يبدو انها تتصل بمخابر اجنبية مما يحيلنا على ما يسمى " نظرية المؤامرة " في هذا الاطار و يشير الى الاختراق الواضح للنظم العربية .

8. اتساع الهوة بين الحكام و المحكومين في البلدان العربية نتيجة الاسباب السالفة الذكر مما مكن من تسهيل عملية ازاحة هذه النظم المنفصلة اصلا عن شعوبها رغم الوفرة المالية في بعض الاقطار (العراق - ليبيا) .

9. الانتفاضات الشعبية في العديد من الاقطار العربية زادت في الاستقرار في المنطقة العربية باكملها مما ادى الى ضعف المداخل في البلدان التي تعتمد على السياحة كمورد رئيسي (مصر ، سوريا ، تونس) و قلص من تدفق الرساميل على المنطقة في اطار الاستثمار و توسيع النشاط الخدماتي و عطل مشاريع اخرى لغياب الامن ، و بذلك بدت الامة العربية تتأخر اكثر مما تتقدم .

10. الحراك الاجتماعي السائد في المنطقة العربية أحالنا على فكرة التحول الديمقراطي من خلال دراسة امكانية وصول موجة التحول الديمقراطي الى البلدان العربية وفق مفهوم المفكر صامويل هانتنتجتون .

11. و السبب الاخير و المهم الذي دفعنا للخوض في هذا الموضوع هو اعتقادنا ان
مشكل الشعوب العربية في قيادتها بحكم هذا الضعف و التداخل و حالة الفوضى
و الصراع .

اشكالية الموضوع :

تركز هذه الدراسة على ازمة القيادة في الوطن العربي لاعتقادنا ان داء الشعوب العربية في القيادة و ليس الشعوب قيادة لم تتمكن منذ نحو نصف قرن _ كمتوسط _ من تأسيس اسلوب حكم فعال يقود الشعوب العربية الى التنمية المنشودة اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا حيث نسعى الى تتبع اوضاع البلدان العربية و الوقوف عند ازماتها التي انشطرت و ذلك من خلال البحث في النخب العربية السياسية و العسكرية بالاساس و ملامسة نقاط التماس والصراع بينها و لو ان اوضاع البلدان العربية تختلف من قطر الى اخر .

فاذا كانت مؤسسة الجيش (العسكر) في الدول المتقدمة هي مؤسسة كباقي مؤسسات الدولة حيث ينسحب الجيش بصورة تكاد تكون جلية من الحياة السياسية فاسحا المجال للنخب السياسية التي تقمها الاحزاب و منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية فان الوضع غير ذلك في البلدان العربية .

و الملاحظ ان تعاضم دور الجيوش العربية بالاضافة الى قدراتها في التنظيم و الانضباط و استحوادها على وسائل القمع و الميزانيات الكبيرة و هي الجيوش خدمها المسار التاريخي _ ان جاز التعبير _ من خلال الصراع مع العدو الصهيوني في العقود الماضية و من خلال النزاعات العربية الثنائية او المتعددة او بداعي مكافحة الارهاب او مواجهة الغليان الشعبي في الوقت الراهن الذي يسمى " بالربيع العربي " .

من هذا المنطلق فاننا سنطرح اشكالية هذا البحث المتواضع بالكيفية التالية : لماذا يقتحم الجيش في البلدان العربية المجال السياسي بمعنى لماذا تلج النخب العسكرية الميدان السياسي في الوطن العربي ؟ و كيف تمكنت النخب العسكرية العربية من الاستحواذ على السلطة و ماهي نتائج صراعها مع باقي النخب لا سيما النخب السياسية ؟ و نسعى من خلال جملة من الفرضيات الى معالجة هذا الموضوع قصد الخروج بنتائج قد تساهم في تأسيس اسلوب حكم يمكننا من اللحاق بركب الدول المتقدمة و من جملة هذه الفرضيات هي ان : التخلف الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي ليس قدرا محتوما على الشعوب العربية ، كما ان النخب العسكرية تستمد قوتها من ضعف النخب السياسية و انغلاق المجال

السياسي ، كما ان مطالب الشعوب العربية بالتنمية و العدالة و الحقوق لن تتوقف و ستشهد
منحى تصاعديا خاصة في هذا العالم الذي يتسم بعولمة الاتصال الى ابعد الحدود .

المنهج :

ان موضوع البحث الذي نحن بصدد دراسته و المتعلق بالخوض في ازمة القيادة في الوطن العربي و الصراع بين النخب العسكرية و السياسية يفرض علينا الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة الحالة الذي ننتبع من خلاله وظائف و ادوار النخب العسكرية و السياسية في الانظمة العربية التي تشكلت في سياقات قد تختلف من قطر لآخر و هي بالطبع متباينة من نظام لآخر نظرا لاختلاف انظمة الحكم في حد ذاتها ، نخب يبرز بينها الصراع و التجاذب في ظل اقتحام الجيوش العربية للحياة السياسية بطريقة او اخرى و بناء على اوضاع اقليمية ودولية غير مستقرة كما هو بارز للعيان .

هذه النخب التي تشكلت على مدى عدة عقود و بعد فترة طويلة من الاستعمار _ باشكاله المختلفة _ يبدو انها تتموقع اليوم مستغلة في ذلك رصيدها التاريخي سواء تعلق الامر بالنخب العسكرية التي خاضت حروب الاستقلال و المواجهة مع العدو الصهيوني و مجابهة الارهاب او تلك السياسة التي تسعى للاقتباس من تجارب دول اخرى من تجسيد الديمقراطية بما تتضمنه من تداول سلمي على السلطة و مجتمع مدني ناشط و تفعيل العمل بالدستور والفصل بين السلطات و ضمان الحقوق و الحريات حيث سنركز على النخب كوحدة للتحليل بمعنى نعتمد اقتراب النخبة *L'approche d'élite* لاستخلاص النتائج المرتقبة من هذه الدراسة .

ان بعض المفكرين يرون ان اصلاح نظام الحكم لا يتحقق الا بتغيير النخبة في حين يرى البعض الاخر ان استمرار النظام السياسي يتوقف على قدرة الطبقة الحاكمة على تجديد ذاتها تدريجيا بالعناصر التي تحظى بالموهبة و الكفاءة و هو ما لا يظهر في المجتمعات العربية في ظل غياب المؤسسات و تغييب القانون و بناء على بنية هذه المجتمعات التي تحكمها العصبية و الولاءات القبلية و الجهوية او الروابط الدينية و العرقية في بعض الاحيان .

اما متغير الدراسة فهو السلطة و الخضوع كما يقول كبار المفكرين الذين درسوا النخب من ذلك " باريتو ، ميشالز ، موسكا ... " او بمعنى اخر السيطرة و الامتثال كما

يسمىها الاستاذ محمد طه بدوي . و سنسعى بالطبع من خلال هذا المنهج المتبع والاقتراب المعتمد الى الاجابة على اشكالية الدراسة المطروحة و تتبع الفرضيات المشار اليها حتى نخرج بنتائج تكون اضافة هامة للدراسات في هذا الميدان تؤسس و لو بالنذر القليل لسلوك سياسي يساهم في بناء البلدان العربية العصرية التي تتطلع للمستقبل دون التكرار الى الماضي، بلدان تلحق بركب الدول المتقدمة في هذا العالم الذي يتطور يوميا بسرعة كبيرة خاصة ان كل مقومات النهضة بين يدي الشعوب العربية .

الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات النظم السياسية العربية من ذلك ظروف تكوينها و صيغ عملها و ربطت كل ذلك بالتحويلات الجارية في العصر الحالي على مستوى شتى بقاع العالم فيما يتصل بالديمقراطية و العولمة دون ان تغفل هذه الدراسات دور النخب العربية في البلدان العربية ، و لو ان الدراسات التي تطرقت لعلاقة الجيش بالسلطة و بالسياسة في الوطن العربي تبدو قليلة ، فقد درس الدكتور ابراهيم ابراش في كتابه علم الاجتماع السياسي علم السياسة و العلاقة بين هذا العلم و علم الاجتماع و ركز على النخبة السياسية من الجانب المفاهيمي و النظريات و ربط ذلك بالديمقراطية ، اما الدكتور هشام محمود الاقداحي فقد تناول النخبة من خلال كتابه " سيكولوجية النخبة العليا و الزعامة " مركزا على الاتجاهات المختلفة في دراسة النخبة و الشخصية القيادية و نمط الزعامة . كتاب " في القوة و السلطة و النفوذ " للدكتور حسين عبد الحميد أحمد رشوان " تناول بالتفصيل مفاهيم القوة و السلطة عبر العصور و من خلال مختلف المدارس الفكرية كما حلل معنى النفوذ و مؤسسات مباشرة للنفوذ ، و في كتاب صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان " السيادة و السلطة الافاق الوطنية و الحدود العالمية " عكف العديد من الاساتذة على دراسة السلطة و فراغ السلطة في الوطن العربي و تحديات الدولة الوطنية في ظل العولمة العسكرية و حقوق الانسان و حدود السيادة الوطنية ، عن نفس المركز وقع بين ايدينا كتاب " الديمقراطية و الاحزاب في البلدان العربية : المواقف و المخاوف المتبادلة " الذي تناول فيه الكاتب القومية العربية و الديمقراطية و الايديولوجية الثورية و استحالة الديمقراطية ، اما كتاب الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي الذي تصفحنا صفحاته فقد قدم من خلاله الباحثون التراث العربي و الديمقراطية و اشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي و هي مواضيع ذات صلة بموضوع بحثنا ، اما كتاب " المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية " فقد انصب اهتمام الباحثين من خلاله على مواضيع تتصل بالمواطنة و الديمقراطية ، و عن ذات المركز وقع بين ايدينا كتاب بعنوان " آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي " للدكتورة ثناء فؤاد عبد الله التي درست فيه جوهر

الديمقراطية وخصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي و مسار التجربة الديمقراطية في الواقع العربي الراهن .

" الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية " استعرض فيه نخبة من الاساتذة مفهوم الحزب الديمقراطي و آليات الصراع داخل الاحزاب السياسية العربية و بعض تجارب البلدان العربية . المفكر صاموئيل هانتنتجتون في كتابه " الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين " وقفنا من خلاله على معنى الديمقراطية و مسار التحول الديمقراطي في العديد من الدول . و من الدراسات التي لها صلة بموضوع بحثنا فقد وقفنا عند كتاب هنري كسنجر " هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية " لما لهذا الكتاب من اهمية بحكم انه _ في تقديرنا _ مرآة تعكس بحق السياسة الخارجية الامريكية في شتى المجالات طالما ان الكاتب المذكور هو احد عرابي السياسة الخارجية الامريكية ، و للكاتب غريغ بالاست درسنا كتابه " أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها " و هو الكتاب الذي يروقنا الى حد ما من خلال استعراضه لزييف بعض جوانب الديمقراطية الامريكية ، و في ذات الاطار و للثنائي ميشال بوغنون - موردان درسنا كتاب " امريكا التوتاليتارية " الذي بين من خلاله الكاتبان كيف تحكمت الولايات المتحدة الامريكية على اغلب المنظمات والهيئات الدولية و طوعتها لخدمة مصالحها . نعوم تشومسكي و من خلال كتابيه " القوة و الارهاب : جذورهما في عمق الثقافة الامريكية " و كذا " Les dessous de la politique de l'oncle Sam " اخذنا منهما ما يهم البحث فيما يرتبط بدسائس السياسة الامريكين و حرصهم على خدمة مصالحهم دون ادنى اعتبار للمبادئ كما يدعون .

و من الكتب ذات الصلة المباشرة بموضوعنا و من الدراسات التي اهتمت بالخب السياسية و العسكرية نقرأ كتاب " الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي " لمركز دراسات الوحدة العربية الذي قدم من خلاله عديد من الاساتذة السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش و السلطة و الجيش و السياسة و السلطة (تجربة الجزائر) و وجهات نظر اخرى حول الموضوع .

الاستاذ الدكتور نور الدين زمام خاض في موضوع " السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962 – 1998 " و درس ايضا " القوى السياسية و التنمية " ، اما الدكتور محمد بوضياف فقد خاض في " الاحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر " درس فيه الاحزاب السياسية و تعاملها مع النظام السياسي الجزائري و دور النخب في هذا النظام .

الدكتور الطاهر بن خرف الله درس بدوره " النخبة الحاكمة في الجزائر 1962 – 1989 " بين من خلاله مراحل الحكم في الجزائر و الصراع بين النخب ، اما الدكتور محمد العربي الزبيري و من خلال توقيعه لكتاب " المؤامرة الكبرى او اجهاض الثورة " فقد خاض في مسألة حزب جبهة التحرير الوطني و علاقته بالسلطة في حين بين الدكتور عبد الله بوقفة اساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري من خلال القانون الدستوري اما التجربة السياسية و الاقتصادية بالجزائر المستقلة لعشرين سنة فقد استعرضها الثنائي بول بالطا و كلودين ريلو من خلال كتابهما " L'algerie des marciens vingt ans après l'indépendance politique et libération économique " وهو نفس المسار الذي تحدث عنه الكاتب

الاستاذ مصطفى الاشرف تحدث كذلك عن الجزائر " الامة و المجتمع " و تطرق لكل ما يتصل بالجزائر في شتى الجوانب التاريخية ، السياسية و الاقتصادية .

كل هذه الكتب و المراجع ساهمت في اثراء موضوع بحثنا بالاضافة الى مراجع اخرى والذي حاولنا من خلالها توقيع الجديد _ بكل تواضع _ من خلال دراسة العلاقة بين النخب السياسية و العسكرية في الوطن العربي كما سيأتي تبينه .

تقسيم الموضوع :

و حتى نلم بجوانب الموضوع فقد ارتأينا تقسيمه الى خمسة فصول ، حيث تطرقنا في الفصل الاول الى المفاهيم الاساسية ذات الصلة بالموضوع من ذلك مفهومي القيادة و الصراع و مفهوم السياسي و العسكري و فصلنا في المقاربات النظرية كنظريات السلطة و النخبة و الصراع ، اما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه للجيش و النخب السياسية في الوطن العربي مبرزين خصائص النظم العربية و تركيبة و وظائف الاحزاب السياسية مكانة الجيش في هذه النظم و آليات الوصول الى السلطة في البلدان العربية ، في حين استعرضنا في الفصل الثالث واقع النظم العربية التي يميزها بعض الجمود و محاولات الاصلاح مستعرضين وظائف الدولة في البلدان العربية و حدود سيادة الدولة الوطنية في عصرنا الحالي الذي تطبعه العولمة العسكرية و الاقتصادية و التجارية و المالية و السياسية و الاعلامية مبرزين في ذات الوقت طبيعة الحراك الاجتماعي و معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي .

الفصلين الاخيرين خصصناهما لدراسة الحالة الجزائرية من خلال استعراض المرجعية التاريخية للصراع على السلطة في الجزائر و علاقة الجيش بالسلطة في عهد الاحادية متوقفين بالطبع عند احداث اكتوبر 88 التي شكلت مرحلة مفصلية في تاريخ الجزائر و كذا العلاقة بين السياسي و العسكري مع بداية الازمة الجزائرية و طبيعة هذه العلاقة من خلال الدساتير و بؤادر الصراع على السلطة في عهد التعددية و اثر الارهاب على العلاقة بين الطرفين لنختم باستشراف مستقبل الحالة الجزائرية في الالفية الثالثة .

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي و النظري للدراسة .

خصصنا هذا الفصل للاطار المفاهيمي و المقاربات النظرية المتعلقة بالدراسة ، حيث خضنا في بعض المفاهيم المفتاحية من ذلك مفهوم القيادة و الصراع و السياسي و العسكري و الشرعية ، و تحدثنا كذلك عن النظريات التي جاء بها المفكرون و المختصون في هذا المجال من ذلك : نظرية السلطة و نظرية النخبة و كذا نظرية الصراع .

➤ المبحث الاول : المفاهيم ذات الصلة بالموضوع .

1. مفهوم القيادة :

ارتبط تاريخ التجمعات البشرية بوجود المحكومين و الحكام اي القادة بحيث ان تحقيق أهداف كل منظمة او مؤسسة او مجتمع يستوجب وجود القائد الذي يتميز بصفات معينة تمنحه السلطة على الغير و الحكم والقيادة التي يقابلها في اللغة الانجليزية leadership والتي تعني : « القيادة نمط من السلوك غرضه تنظيم جهود مجموعة نحو الاهداف المرغوبة و توجيهها ، و توجد القيادة السياسية ، حيث تكون تلك الاهداف المرغوبة سياسية، انها سلوك وضعي ، اذ تعتمد القيادة على اشكال معينة لقائد ما ، و الانصار والاهداف و طرق تحقيق الاهداف في بيئة معينة ... » 1 .

والملاحظ ان هؤلاء القادة انما يتمتعون بصفات فيزيولوجية و عقلية مميزة قد تتغير من زمان لآخر و من جهة لأخرى تمكنهم من التمايز عن عامة الناس و تمنح لهم الفرصة لتحقيق اهداف الجماعة كدرء الأخطار و ضمان الاستقرار و جلب الثروة و الرخاء علما ان الدارسين لموضوع القيادة يربطون ظهور القائد بحلول الأزمات والكوارث كالتهديد العسكري الخارجي او الانقسامات الداخلية و الكوارث الطبيعية . ولعل من بين صفات القائد التي عددها علماء الاجتماع ورواد علم النفس الاجتماعي :

أ. **الشخصية المتميزة :** و يقصد بها مجموعة من الصفات العقلية و الخلقية و السلوكية التي يتمتع بها و التي تمكنه من التأثير في الاخرين و دفعهم و توجيههم نحو تحقيق الاهداف العامة و الخاصة .

ب. **قوة الإرادة :** و تعني طبيعة موقفه ازاء ما يتخذه من احكام و قرارات حيث ان القائد ينبغي ان يتسم بإرادة قوية و حازمة و على قدر كبير من الثقة بالنفس للتأثير في

(1) جوفري روبرتس – اليستار ادواردس : القاموس الحديث للتحليل السياسي . ترجمة : سمير عبد الرحمان الجبلي . بيروت : الدار العربية للدراسات . ط1 . 1999 . ص 239 .

الآخرين .

ج. **التضحية في سبيل الغير** : بمعنى ان يقدم صالح الجماعة او الشعب الذي يقوده على مصالحه الشخصية و يسمو فوق الاعتبارات الطائفية و الإقليمية و فوق علاقات القرابة والصدقة و الولاء .

د. **قابلية القائد على التفاعل مع الجماعة** : اي ان القائد الناجح هو الذي يتمتع باحترام الجماعة و يحتفظ بمركزه فيها ، يحب و يحترم ايضا أفراد جماعته ، ويولد بينه وبينهم روح التعاطف و التضامن .

هـ. **تواضع القائد** : ويقصد به نبذ التكبر و الطيش و الاستبداد لان القائد المتواضع هو الذي يكثر اصدقاؤه و أعوانه و أنصاره و المخلصون له .

و. **قابلية القائد على التكيف مع الأفراد و الجماعات و المناسبات** : القائد له دور مؤثر في أوقات السلم و الحرب و يلعب الدور الإيجابي في مناسبات الأفراح و المآتم ، ويكيف مركزه لمناسبات الأعياد الوطنية و القومية . « 1 .

ان كان للقائد في كل مجتمع او منظمة دور و وظائف و مهام لتحقيق الأهداف منها ما يتصل بالتصور و التخطيط و التنفيذ ثم المتابعة و الرقابة و الاستشراف ، فان الباحثين يميزون بين القيادة الدكتاتورية التي يتمتع خلالها شخص القائد بقوة مطلقة و نفوذ غير محدود و انفراد بالرأي و الاستبداد بالعمل دون محاسبة وهو الذي يقرر مصير اتباعه غير ملتزم بالقوانين و الأعراف ، اما القيادة الديمقراطية فتقوم على المشاركة الفعالة و المفيدة و الاشتراك ايضا في صنع القرار و تقوم على التعاون في تحديد الأهداف و وضع السبل لتحقيق هذه الأهداف بصفة جماعية بمعنى ان القائد الديمقراطي لا ينفرد بالسلطة و لا ينفرد بجميع المسؤوليات يثق بإمكانيات اعوانه و جماعته .

(1) د. احسان محمد الحسن : علم الاجتماع السياسي . عمان : دار وائل للنشر و التوزيع . ط1 . 2005 ص 241 - 245 .

2. مفهوم السياسي والعسكري :

أ. مفهوم السياسي :

جاء في قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية ان السياسي Politician Politicien – مفهوم يشير الى : « شخص يتعاطى السياسة او يتولى مسؤوليات سياسية ، و تستعمل الكلمة احيانا بطريقة تعبيرية للدلالة على محترفي السياسة . » 1 .

و في ذات القاموس فان سياسة Politics – Politique تعني : « في القانون الدستوري ، ترتدي كلمة " سياسة " معان مختلفة : فن حكم الحاضرة (الدولة) بقصد بلوغ ما يعتبر كأنه الغاية العليا للمجتمع ، علم حكم الدولة ، طريقة الحكم (يقال مثلا : سياسة ليبرالية ، سياسة سلطوية ، سياسة رجعية) مجموع الشؤون العامة (مثلا : السياسة الداخلية ، السياسة الخارجية ، سياسة الاستخدام ... الخ) . » .

بالنسبة لجورج بيردو George Burdeau ، السياسة هي الخاصية التي ترتبط بكل حدث و كل عمل ، و كل وضع يعبر داخل مجموعة بشرية عن وجود علاقات السلطة و الطاعة القائمتين من اجل غاية مشتركة ، و بشكل عام ترمي الوظيفة السياسية الى ضمان الهدف الاجتماعي الخير المشترك _ موضوعيا _ اي عدم وضعه تحت رحمة العجوزات النفسية لاعضاء الجماعة البشرية و ذلك عن طريق القيام داخل المجتمع بنشاط تنظيمي و تنسيقي _ بواسطة السلطة و القانون _ يتحقق بفضل الحفاظ على تآلف المجموعة البشرية و تدعيمها .

اما مفهوم " الانظمة السياسية Political Systems – Régimes Politiques " : « يتناول مفهوم النظام السياسي الطريقة الخاصة التي بها تنتظم السلطات العامة ، اي كيفية تعيينها ، و صلاحيات كل منها ، و الاصول القانونية و السياسية التي تحكم علاقاتها ، و يجب تميزه عن مفهوم اوسع هو المنظومة السياسية و الذي لا يشمل

(1) د. احمد سعيان : قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية . لبنان : مكتبة لبنان . ط 1 . 2004 . ص 214 .

التنظيم الدستوري للحكام و حسب ، بل ايضا عوامل و عمليات اخرى ، مثل طريقة عمل الاحزاب ، و الحريات العامة ، و وسائل الاعلام و الآليات المشتركة السياسية للمواطنين ... الخ . » .

" منظومة سياسية Systeme Politique – Political System " و تستخدم هنا بمعنى النظام السياسي و هي : « كنموذج علمي تشير هذه العبارة الى نمط تمثيل تصوري للتفاعلات السياسية التي في بلد معين او في اطار سلطة اخرى ، تحدد القرارات التي تخضع لها اكثرية الاشخاص او الكيانات الجماعية التي يضمها هذا البلد او هذا الاطار ... » 1 .

اما " السلوك السياسي The Political Behaviour – Comportement Politique " حسب المختصين فيعني : « الطريقة الاعتيادية للعيش او العمل و في علم النفس ، السلوك هو مجموع ردود الفعل الملاحظة موضوعيا لشخص ما سواء في ظروف حياته العادية او في مواجهة ظروف استثنائية و السلوك السياسي مصطلح مستعار من علم النفس يغطي طرق تصرف رجال السياسة و الحكومات و الفئات الاجتماعية ، و لقد شكل هذا المصطلح الاصل في النظرية السلوكية (Behaviorism) كتيار ابيستمولوجي ظهر في الولايات المتحدة الامريكية في السنوات 1930 يميل الى تقليص التحليل العلمي الى الملاحظة المنهجية لسلوك الفواعل الاجتماعية . » 2 .

(1) مجموعة من المؤلفين : معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية . ترجمة : هيثم المع . بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع . ط1 . 2005 . ص 176 .

(2) د. أحمد سعيقان . مرجع سبق ذكره . ص 216 .

ب. مفهوم العسكري :

لغويا تشتق كلمة عسكري (Militaire) من كلمة ميليشيا (Milice) ، و يبدو ان بعض الميليشيات غير النظامية ترتبط هي ايضا بالظاهرتية العسكرية في قلب حكومات المقاومة او النضاليين (Guerrilla) .

نشير من جهة ثانية الى ان عبارة " عسكري " تبدو من ناحية واسعة الشمولية و من ناحية اخرى شديدة المحدودية ، تبدو شاملة عندما توحى بالخلط بين العسكريين كأطراف فاعلين افراديين و جمعيين و الجيش كمؤسسة معقدة ، فرع من فروع الدولة ، و ايضا منظومة مستقلة تجد تقريبا كل مواردها في داخلها نفسه ، و هي بالمقابل محدودة عندما لا تشير الا الى جنود جيش نظامي . « 1 .

اما فيما يتعلق بالانظمة العسكرية : « ينطبق التعبير على انماط حكم تتخذ فيها القرارات الكبرى حصريا او بصورة غالبية من قبل افراد القوى المسلحة ، مرتبطين غالبا بضباط من صفوف الاحتياط ، انه يشير اذا الى نوع من الانظمة الاستبدادية تستبعد كليا او على نطاق واسع القادة المدنيين اما بحكم ارادة العسكريين او ارادة المدنيين غير ان هناك ترددا في استعمال صفة الاستبدادية في ظروف عديدة مع انه يصلح فيها و نضيف الى هذه الحالات الخاصة واقع ان عددا كبيرا من الانظمة العسكرية تستهدف الوصول الى السلطة لمعالجة الديمقراطية « 2 .

و اذا كان ديفيد استون اول من درس النسق السياسي و بين وظائف هذا النسق من خلال المدخلات و المخرجات و رجع الصدى ، فان هناك العديد من العلماء الذين درسوا بدورهم الانساق بصفاتها مجموعة من العناصر ذات العلاقة فيما بينها ولها وظيفة محددة تؤديها في بيئة معينة من بينهم هوارد بيكر Howard Becker الذي اعتبر ان النسق

(1) مجموعة من المؤلفين . معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية . ص 118 .

(2) نفس المرجع ص 46 .

الاجتماعي هو الأداة العقلية الأساسية في علم الاجتماع الحديث وهو نفس الاتجاه الذي ذهب اليه العديد من الباحثين من بينهم فرناندو كورتيس و آدم فريزوزك و جون سبارجو ، لكن الملاحظ ان كل من هارولد لاسوال Laswell و هانز سبير Spiere قد أبديا اهتماما مستمرا و منظما بالتنظيمات العسكرية كأحد عوامل التغيير الاجتماعي ، وتعتبر تحليلات مارشال Marshall أعمق التحليلات في دراسة السلوك العسكري . « 1 . فالظاهرة العسكرية كانت محل اهتمام و تحليل ، و النسق العسكري كان محل دراسة و قد زاد الاهتمام بهذا النسق منذ عدة قرون لما له من خصوصية و تمايز بحيث ان سان سيمون Saint Simon كان يرى ان التنظيم العسكري هو العائق الأساسي للتقدم ، اما هيربرت سبنسر فقد كان يؤيد احلال التنافس الصناعي محل الصراع العنيف في حين كان ماكس فيبر مهتما بدراسة العلاقة بين الطبيعة المتغيرة للتنظيمات العسكرية مثل البيروقراطية و بين المجتمع . « 2 .

و تطور الاهتمام بدراسة الظاهرة العسكرية و النسق العسكري رغم صعوبة الدراسة كما يشير الى ذلك العديد من الباحثين منها عامل السرية و مقاومة العسكريين لهذه الدراسات وانغلاق المؤسسة العسكرية و قلة الاهتمام بهذه الدراسات .

و ان كان أهل الاختصاص يعرفون علم الاجتماع العسكري بأنه فرع من فروع علم الاجتماع الذي يعتمد على البحوث النظرية و الامبيريقية في دراسة القوات المسلحة كتتنظيم اجتماعي و العلاقات الاجتماعية داخلها وكذا علاقتها بالمجتمع و الحرب كإحدى وسائل حل الصراعات بين الجماعات و الطبقات و الامم و داخل الدولة ذاتها فان المفكر كيرت لانج يركز على العنف المنظم (organized violence) كعنصر اساسي في تعريف علم

(1) د. فؤاد الأغا : علم الاجتماع العسكري . عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع . ط 1 . 2008 ص 4 - 9 .

(2) نفس المرجع . ص 10 .

الاجتماع العسكري من حيث كونه وسيلة اساسية و شرعية يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاجتماعية .

و يركز العلماء و المختصون على خصائص النسق العسكري من ذلك مهام هذا النسق المرتبطة بالتدخل كلما دعت الضرورة لذلك بناء على استعداد و جاهزية و بتنظيم عال ، فضلا عن التدرج الهرمي ، اذ يعتبر النسق العسكري نسقا اجتماعيا متدرجا بدقة و الترقية العسكرية التي تقوم على قواعد مضبوطة و توفر امتيازات شتى فضلا عن التدريب و الجاهزية التي توفر اقصى درجات الطاعة للأوامر من خلال التدريب و كذا الاكتفاء الذاتي اذ يتميز النسق العسكري بأنه مجتمع مكتف ذاتيا يعمل على توفير كل حاجات أفراده ثم الرقم العسكري الذي يبرز ان الحياة العسكرية لا تعتمد على اسس شخصية فردانية بل هي اجتماعية بكل جوانبها يضاف الى ذلك تمثيل الأدوار العسكرية و الانضباط العسكري و هي الخصائص التي تنطبق على جيوش البلدان العربية و المؤسسة العسكرية بهذه البلدان مع اختلاف بعض الدقائق ، اذ يبرز دور الجيش اكثر في الدول المتخلفة و منها البلدان العربية نظرا للخصائص التي ذكرناها سابقا ، اذ يبدو الجيش في هذه البلدان اكثر تنظيما و جاهزية و اكثر تدخلا في الحياة السياسية من خلال ولوجه الى مراكز القرار و تحكمه في السلطة في الكثير من الأحيان .

لقد شكل تدخل الجيش في الحياة السياسية ظاهرة شدد انتباه الباحثين ، وفي هذا الاطار اعتبر سنغاس " Senghaas " عملية العسكرية او " التجيش " جزءا من اعادة انتاج التشكيلات الاجتماعية المحيطة . « 1 .

في حين يرى موريس بيير روي " Maurice Pierre Roy " الذي يرى ان الجيش قد يتصرف كقوة ضامنة للسلطة القائمة كما تكلم كل من جون ماينو عن علاقة الجيش بالسلطة المدنية و يعتبر أموس برلموتر " Amos Perlmutter " من ابرز

(1) ليلة علي : العالم الثالث : مشكلات و قضايا في د. نور الدين زمام : القوى السياسية و التنمية . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية . 2007 . ص 226 .

الباحثين الذين درسوا ظاهرة العسكرية ، حيث تعتبر الجيوش المصدر الوحيد للتأييد السياسي و الشرعية . « 1 .

من جهة اخرى فان المختصين قد اهتموا بدراسة الجيش و المؤسسة العسكرية داخل المجتمع بناءا على الوظيفة التي تؤديها داخل المجتمع حيث تم تصنيف اربع وظائف أساسية في هذا الإطار و هي :

أ. **الجيش كحكم بين المؤسسات ARBITER** : و تنحصر وظيفته وفق هذا النموذج في الحفاظ على النظام السياسي و صيانة و ضمان الاستقرار السياسي ويلاحظ ضمن هذا النمط غياب اي تنظيم سياسي داخل صفوف العسكريين مما يعني عدم تفكيرهم في البقاء في الحكم ، و بالتالي فسحهم المجال لمن يختارونه من الجماعات السياسية ، وهذا ما يدفعهم لتفضيل العمل خلف الستار كجماعة ضغط ، وهو ما يفسر ايضا اهتمامهم بتحسين عملية الاحتراف .

ب. **نمط الحارس لا الممارس Guardian** : في هذا النموذج ينظر العسكريون الى انفسهم باعتبارهم اصحاب المهام السامية ، وهنا يتدخل العسكريون لتفادي بعض الأزمات الاقتصادية و الطبيعية ، وقد يضطرون الى ممارسة بعض الوظائف الدستورية .

ج. **نمط الرقيب صاحب قوة الاعتراض VETO** : و ينتشر هذا النمط حيث تكثر الانقلابات العسكرية و يشيع عدم الاستقرار السياسي و يتحول دورهم الى دور محافظ لحماية النظام القائم و بشكل عام فان هذا النمط هو نمط انتقالي فيمكن ان يعود العسكر الى الثكنات طبقا للنموذج الحارس و يمكن ان يتحول الى النمط الحاكم .

(1) نور الدين زمام : القوى السياسية و التنمية : دراسة في علم الاجتماع السياسي . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 2007 .
ص 226 - 227 .

د. النمط الحاكم Ruler : وهو يمثل الموقف الذي يرفض تحييد العسكريين و من اهم القائلين بهذا الموقف لينين الذي يرفض اعتبار القوات المسلحة محايدة . « 1 .

و على قلة الدراسات التي تناولت النسق العسكري في علاقته بالمجتمع فان النسق العسكري ينفرد كما أسلفنا بعدة خصائص تجعله فوق باقي الانساق من ذلك التنظيم واحتكار القوة (وسائل الإكراه) و الدعم المالي . و عند دراسة هذه العلاقة بين النسق العسكري والمجتمع فان ظاهرة الانقلابات تبرز بقوة لاسيما في الدول المتخلفة و منها البلدان العربية ، و ان كان الانقلاب هو تغيير غير شرعي في هرم السلطة ، فان الاعتبارات التي تحكم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية و السياسية يمكن ان نوجزها في :

- انها (اي المؤسسة العسكرية) الأداة الوحيدة القوية و المنظمة المعبرة عن روح التضامن و التجانس و الانتماء العصري .
- اختفاء الأحزاب الحقيقية و القوى السياسية غير العسكرية .
- عدم فعالية ان لم يكن عدم وجود الطبقة المثقفة , و اختفاء تأثير الرأي العام . « 2 .

هذا التدخل يأخذ الانقلاب العسكري كآلية علما ان الانقلاب في حد ذاته له انواع و ليس وليد العصر الحالي بل عرفته الامم القديمة و الحضارات السابقة من الحضارة اليونانية الى الرومانية الى مصر الفرعونية و الحضارة الإسلامية ، و ازداد عدد الانقلابات في العصر الحالي بشكل ملفت في دول العالم الثالث و منها البلدان العربية .

ان تدخل العسكريين في السياسة و في النسق الاجتماعي يزيد بالطبع في طموح ضباط الجيش في الاستيلاء على السلطة و قد درس العديد من العلماء ظاهرة الانقلابات

(1) د . نورالدين زمام : القوى السياسية و التنمية : دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث . الجزائر : دار الكتاب العربي . ط1 . 2003 . ص 278 – 280 .

(2) د. فؤاد الأغا . مرجع سبق ذكره . ص 201 .

العسكرية و تدخل النسق العسكري في باقي الانساق ، فموسكا " Mosca " رد ذلك الى تنظيم القوات المسلحة و انماط تجنيدها في حين يرى ابرامسون " ibramson " و فاينر " Finer " انه كلما تعاضمت مسؤوليات الضباط و تقدم تدريبهم و زيادة مهنتهم زادت احتمالات تدخلهم في شؤون المجتمع في حين حدد هانتغتون ثلاث خصائص لأعضاء المهنة الواحدة و هي الخبرة المشتركة و التضامن المشترك و المسؤولية الاجتماعية ، وتؤدي هذه الخصائص حسبهم الى احساسهم بأنهم اكثر من مجرد جماعة تؤدي عملا ذا طبيعة ما ، في حين ربط بعض الدارسين بين العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و التدخل العسكري بمعنى حينما تشتد الصراعات الاجتماعية تزداد احتمالات التدخل العسكري ، كما ربط كل من فوسم " Fossum " و نيدلر " Needler " بين الانهيار الاقتصادي و الانقلابات و بين زيادة الانقلابات في فترة تدهور الأداء الاقتصادي . « 1 .

(1) د. فؤاد الأغا . مرجع سبق ذكره . ص 212 – 218 .

3. مفهوم الصراع :

الصراع او conflict – conflit و حسب ما تشير الى ذلك موسوعة السياسة هو : « تنافس او تصادم بين اثنين او اكثر من القوى او الاشخاص الحقيقيين او الاعتباريين (كالشركات و الدول) يحاول فيه كل طرف تحقيق اغراضه و اهدافه و مصالحه و منع الطرف الاخر من تحقيق ذلك بوسائل و طرق مختلفة . و الصراع ظاهرة طبيعية في الحياة و المجتمعات الانسانية و في كل الميادين ، و قد يكون مباشرا او غير مباشر ، سلميا او مسلحا ، واضحا او كامنا ، و اشهر انواع الصراعات هي الصراع الدولي و الصراع الطبقي . « 1 .

و الصراع حسب ما جاء في معجم مصطلحات التاريخ هو احد انماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح ، و هو الموقف التنافسي ، حيث يعرف كل متنافس غريمه و يدرك انه لا سبيل الى التوفيق بين مصالحه و بين مصالح الغريم فتتقلب المنافسة بينهما الى صراع حيث يعمل كل منهما على تحطيم الاخر و التفوق عليه « 2 . و يؤكد ذات المصدر ان هناك ما يسمى بالصراع الاجتماعي و هو الاتجاه الذي يهدف الى الفوز على الافراد او الجماعات المعارضة او الاضرار بها او بممتلكاتها او بثقافتها او بأي شيء تتعلق به و من ثم ياخذ الصراع شكل هجوم و دفاع .

و الملاحظ ان الصراع يؤرخ له مع وجود التجمعات البشرية و تضارب مصالحها و طموحاتها و قد بدا اكثر وضوحا منذ نشأة الدولة و تأسيس السلطة التي تعد محور الصراع في عصرنا الحديث .

و تشير بعض المصادر انه من بين ابرز اشكال الصراع ذاك الصراع بين الطبقات

(1) د. عبد الوهاب الكيالي و اخرون : موسوعة السياسة . الجزء الثالث . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر . ط 2 . 1993 . ص 632 .

(2) يحي محمد نيهان : معجم مصطلحات التاريخ . الاردن : دار يافا العلمية للنشر و التوزيع . 2006 . ص 179 .

(حسب مفهوم المدرسة الاشتراكية) ، حيث اينما تكون الطبقات تسعى كل طبقة للسيطرة على الطبقة الاخرى .

و على ذكر الطبقات فقد شهدت المجتمعات القديمة (الاغريق ، الرومان ، الفراعنة) و حتى المجتمعات العربية في فترة قبل الاسلام قد شهدت تقسيما طبقيًا .
و ان كان علماء السياسة يتخذون الصراع كمنهجا في التحليل السياسي و الذي يرتكز على :

- أ. السلوك السياسي للافراد و المجموعات بلغة التنافس بينهم من اجل القيم التي توزع بالوسائل السياسية .
- ب. العمليات التي يحسم بها الصراع بشأن السياسات و الاولويات و طرائق تحقيق الاهداف او اختيار الزعماء .
- ج. اثار الصراع في هياكل النظام السياسي . « 1 .

من جهة اخرى فالملاحظ ايضا ان الساحة الدولية في عصرنا الحديث تشهد اشكالا متنوعة من الصراع قد ياخذ مظاهر العنف بدليل وجود بؤر توتر عديدة في العالم لاسيما العالم العربي كما ان اغلب الهيئات و المنظمات الدولية تعرف على الدوام صراعا خفيا و معلنا بين الفاعلين فيها من اجل السلطة او تحقيق المصالح المنشودة و هذا يعني ان الصراع ظاهرة داخلية في هذا المجتمع او ذلك لذات الاهداف المذكورة كما انه ظاهرة ذات ابعاد دولية بالطبع .

لقد اشار افلاطون ان المحرك الاول للتغيير الاجتماعي هو الصراع الداخلي في

(1) جوفري روبرتس - اليستار ادواردس : المعجم الحديث للتحليل السياسي . ترجمة : سمير عبد الرحمان الجبلي . بيروت : الدار العربية للموسوعات . ط1 . 1999 . ص 91 - 92 .

الطبقة الحاكمة ، اي صراع المصالح ، و لاسيما المصالح المادية بين الحكام . « 1 .
و طالما ان الصراع يتمحور حول السلطة و المصالح فقد ارتكزت الحضارات القديمة على
مبدأ تمتين سلطة الحاكم حتى لا ينازعه اي كان في هذه السلطة فقد كان الفرعون في عهد
الاسر الاولي يعتبر الها و كان يلقب بلقب الاله المعبود (حورس ، رع ... الخ .) و كان
الملك يعتبر الها في بابل و اشور و في الهند القديمة كان الملوك يعتبرون اشباه الهة يعبدون
تقريبا الاله الاكبر (براهما) الذي يستمدون منه سلطتهم ، و في المدن اليونانية القديمة كان
الاعتقاد بان اول من قام بشؤون الحكم في اليونان كانوا مخلوقات من عنصر اسمى من
الانسان لانهما من اصل الهى ، كما كانت ديانة الامبراطور هي الديانة الرسمية في المدن
الرومانية القديمة و الامبراطور هو الكاهن الاكبر و كان ينتقل بعد وفاته الى مصاف
الالهة . « 2 .

اما في الاسلام فان الصراع هو بين المؤمن و الكافر و بين المسلم و نفسه التي قد
تقوده الى سوء طالما ان المجتمع يسوده الانسجام في ظل دولة الاسلام فالمجتمع المسلم
يقوم على اسس عقائدية و هي تطبيق شريعة الله بين الناس و القوانين الاسلامية المطبقة لا
تتمتع برضا الشعب فحسب بل هي عقيدة تتأرجح في صدره و تعيش في وجدانه ، يسعد بها
و بوجودها . و الحاكم يحكم بعد البيعة على اساس الشورى مصدقا لقوله تعالى : « و الذين
استجابوا لربهم و اقاموا الصلاة و امرهم شورى بينهم و مما رزقناهم ينفقون . « 3 .

في القرون الوسطى شهدت اوربا صراعا بين الحكام و الكنيسة دام مدد طويلة و من

1) Popper : the open society and its enemis . p 40 .

في د. حسين عبد الحميد احمد رشوان : في القوة و السلطة و النفوذ : دراسة في علم الاجتماع السياسي . الاسكندرية : مركز
الاسكندرية للكتاب . 2006 – 2007 . ص 32 .

2) د. محمد عاطف البنا : الوسيط في النظم السياسية . القاهرة : شركة مطابع الطوبحي . 2000 – 2001 . ص 61 – 62 .

3) د. محمد نصر مهنا : في تاريخ الافكار السياسية و تنظير السلطة بتصرف . الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث 1999 . ص
171 – 172 .

اصحاب العقد الاجتماعي و في اطار تفسير الصراع بين الحاكم و المحكوم فان جون لوك يشير انه عندما تصبح الحكومة لا تخدم مصالح المواطنين فانه ينبغي مقاومتها او حتى الاطاحة بها لماذا ؟ لان الحكومة تكون قد كسرت العقد الاجتماعي الذي يعد الاساس الشرعي الوحيد لوجودها ، اما روسو فان مفهومه للعقد الاجتماعي يعني ايضا ان الحكومة تكون شرعية فقط طالما انها تعمل طبقا لمبادئ السيادة الشعبية ، ومن ثم و على خلاف لوك فان روسو قد قصد كل فرد عندما كتب " الشعب " . « 1 .

ماكيافيللي يرى ان الحاكم يجب ان يتصف بقوة الاسد و دهاء الثعلب لكي يستطيع تثبيت حكمه و الدفاع عنه ، و اكد ماكيافيللي العلاقة الوطيدة بين توزيع الثروة في الدولة و بين مصدر القوة و السلطة فيها ، اما المفكر مونتسكيو فقد عبر عن الصراع بافكار بدت اكثر نضجا و خلص في تفسيره الصراع بين مكونات المجتمع الى القول " ان السلطة توقف السلطة " . « 2 .

و الملاحظ ان كارل ماركس يعد اكثر المفكرين الذين درسوا فكرة الصراع اذ يشير ان المجتمعات تتميز بوجود الطبقات المتصارعة فيما بينها و ان الطبقة التي تملك وسائل الانتاج هي المهيمنة و المسيطرة تستغل الطبقة العاملة لذا لا بد ان تسيطر الطبقة البروليتارية على السلطة بالعنف و القوة (الثورة) تقضي بها على طبقة الملاك عندئذ تضمحل الدولة و يقام المجتمع الشيوعي . « 3 .

المفكر ماكس فيبر يستخدم القوة بصورة عامة و شاملة في تفسيره للصراع و هي تعني عنده ان الفرد يسيطر على عدد اخر من الافراد و يتحكم فيهم عن طريق تهديدهم بالقهر او الالزام المادي ، لدرجة ان هؤلاء الافراد يجدون انفسهم مضطرين الى السلوك

(1) د. محمد نصر مهنا . مرجع سبق ذكره . ص 240 – 242 .

(2) نفس المرجع ص 260 .

(3) د. حسين عبد الحميد احمد رشوان : في القوة و السلطة و النفوذ . مرجع سبق ذكره . ص 110 .

تبعاً لمصالحه أكثر مما يسلكون تبعاً لمصالحهم . « 4 .

ميشال فوكو ينظر إلى السلطة على أساس قوة موجهة لتفسير الصراع فهي السلوك القيادي الهادف الذي يعتمد على وسائل ضغط ... فهي قوة موجهة و ليست مواجهة دامية مع الآخر ، كما انها ليست في حاجة إلى الصراع أو العنف ... و من ثم فان السلطة لا تقوم على عداً " جذري " أو " خصومة مستعجلة " ، و إنما على نوع من التنافس و التنازع Agonism اللذين لا يكفان عن إثارة التوتر و التحريض المستمر بين الأطراف .

(4) د. حسين عبد الحميد احمد رشوان . مرجع سبق ذكره . ص 114 .

(5) نفس المرجع ص 120- 121 .

4. مفاهيم مشابهة :

سنتطرق في هذا المجال لعدة مفاهيم مشابهة ذات صلة بالموضوع و لها اهميتها في توضيح معالم بحثنا هذا من ذلك مفاهيم القيادة و السلطة و القوة

أ. مفهوم السلطة :

تحدد موسوعة السياسة مفهوم السلطة authority – pouvoir بانه : « المرجع الأعلى المسلم له بالنفوذ او الهيئة الاجتماعية القادرة على فرض إرادتها على الإرادات الأخرى ، بحيث تعترف الأخرى لها بالقيادة و الفضل بقدرتها و بحقها في المحاكمة و انزال العقوبات ، و بكل ما يضيف عليها الشرعية و يوجب الاحترام لاعتباراتها و الالتزام بقراراتها . » .

و في مرجع اخر فان السلطة هي : « مفهوم اساسي في العلوم الاجتماعية و لاسيما علم الاجتماع السياسي ... ضمن منظور مؤسستي ، السلطة هي عبارة تدل اما على الدولة مقابلة مع المواطنين ، او المجتمع المدني او على الحكام في ثنائي سلطة / معارضة ، او على مجموعة المؤسسات الدستورية في عبارة السلطات العامة . » 1 .

و تشير موسوعة علم السياسة أنه عندما يكون الشعب توجد السلطة التي تمثل الهيئة المنظمة ، تتولى ممارسة السلطة بحكم الشعب و الاشراف عليه و رعاية مصالحه و ادارة الإقليم و حمايته و تعميره و تنظيم استغلال ثرواته ، و يعرف المفكر برتراند راسل السلطة بكونها : « احداث تأثير مقصود » . أما روبرت دال فإنه يربط بين السلطة وبين التأثير عبر العلاقات التي تقوم بين الأفراد و جماعات المجتمع ، اذ يرى السلطة بأنها قدرة شخص على التحكم في ردود فعل شخص آخر ، فالسلطة لديه هي ظاهرة تنطوي على مفهوم علائقي مبني على عملية تأثير و تأثر تحدث بين الأشخاص ، أما الأستاذ أميتاي إزتوني فالسلطة لديه هي القدرة على التغلب على المقاومة بشكل كامل أو جزئي لغرض اجراء

(1) غي هيرمييه و اخرون : معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية . ترجمة : هيثم اللع . المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع . ط 1 . 2005 . ص 44 .

تغيرات يومية معارضة لها و يعرفها فيلكس اوبنهايم بأنها : « كل من يقوم بعمل سلطة فإنه يقوم به عن قصد و هو قصد التحكم في نشاطات الآخرين لغرض تحقيق غرضه الخاص . » و هي في تقديره رابطة ، اذ يقول : « ان السلطة هي وضع علاقات قائمة بين أشخاص ، و الذين يمسكون بالسلطة فوضوا بذلك و هم يعتمدون في تمسكهم بالسلطة و يستمرون في ذلك مادام هناك تيار مستمر من إستجابات الأفراد لتفويض السلطة . » .

من جهة اخرى يرى تالكوت بارسونز ان السلطة ترتبط بالبنية و هي : « القدرة على ممارسة بعض الوظائف لفائدة نظام اجتماعي مأخوذا بكليته . » .

اما اصحاب التيار الماركسي فيربطون السلطة بملكية وسائل الانتاج و صراع الطبقات ، اذ يرى لينين : « ان ميدان عمل القوى الاجتماعية (روابط القوة) او (روابط السلطة) هو ميدان صراع الطبقات . » 1 .

(1) للمزيد أنظر ناظم عبد الواحد الجاسور : موسوعة علم السياسة . عمان : دار مجدلاوي . الطبعة الأولى : 2004 . ص 213-

ب. مفهوم القوة :

خص الباحثون مفهوم القوة بالدراسة و التحليل و فصلوا في حيثياته بما يزيل بعض اللبس، لكن رغم ذلك قد تختلف تفاسير هذا المصطلح و تأخذ خطين متوازيين او تتقاطع دون ان يهملهما المهتم بالعلوم السياسية ، فالقوة هي : « ... تعني قدرة شخص او مجموعة على العمل او تحقيق شيء ما ... و يركز التحليل السياسي في قدرات الأشخاص او المجموعات في العمل او تحقيق الأهداف عن طريق ضمان مطاوعة الاخرين ، وقد استعمل المحللون السياسيون مفهوم القوة لثلاث مهام رئيسية : وصف التوزيع العام للقوة في نظام سياسي ، تقييم القدرات النسبية للمجموعات المعارضة في صراعات معينة ، وتحديد طبيعة و قيود القوة المتيسرة للمجموعات او الوظائف المؤسسية ... و تعامل القوة غالبا بوصفها المظلة التي تجتمع تحتها السلطة و النفوذ و المعالجة و القسر ... الخ . « 1 .

ارتبط مصطلح القوة بالوجود البشري و اتخذ بالطبع أشكالاً و مفاهيم متباينة من حقبة الى أخرى ، فقد استخدم الإنسان القوة لتطويع الطبيعة و ضمان البقاء ، و استعمل القوة كذلك لدرء خطر التجمعات البشرية المعادية ، و طالما أن الطبيعة البشرية تقوم على أساس ثنائية الطاعة و الإكراه بمعنى ان كل شخص لديه قدر من الطاعة و الإذعان للغير و لديه كذلك قدر آخر لإجبار الآخرين على الطاعة ، فقد اهتم الفلاسفة بمصطلح او مفهوم القوة منذ عهد الفلاسفة الأوائل من ذلك ان الفيلسوف ثراسيما خوس يرى أن : « العدالة ليست إلا مصلحة الأقوى ، بل هي منفعة و مصالح الأقوى في كل مكان ، فهي مصلحة الحكم القائم ، ولما كان المفروض ان الحكومة بالضرورة هي الأقوى ، و النتيجة المعقولة هي أن مبدأ العدالة واحد في كل شيء و هو صالح الأقوى . « 2 . من جهة اخرى أكد افلاطون

(1) جوفري روبرتس - الينستار ادواردس : القاموس الحديث للتحليل السياسي . ترجمة : سمير عبد الرحمان الجبلي . بيروت : الدار العربية للدراسات . ط 1 . 1999 . ص 352 .

(2) د.حسن عبد الحميد أحمد رشوان : في القوة و السلطة و النفوذ . مرجع سبق ذكره . ص 32 .

أن : « المحرك الأول للتغيير الاجتماعي هو الصراع الداخلي في الطبقة الحاكمة ، أي صراع المصالح ، ولاسيما المصالح المادية بين الحكام . » 1 . و العدالة عند أفلاطون هي مجموعة الفضائل التي تنظم الحياة البشرية الخاصة و العامة و ذلك من اجل مصلحة الدولة أي من بيدهم القوة في اطار نظام طبقي غير قابل للتغيير يوجد على هرمه العلماء و الفلاسفة الذين يحكمون .

الفيلسوف اليوناني أرسطو صنف الأنساق السياسية الى ثلاثة أصناف ، و اعتبر ارسطو ان : « كمية و مقدار " قوة " و نفوذ النسق السياسي تعتمد على مقدار الدخل و الثروة و المكانة الاجتماعية لا تمثل " القوة " في كل نسق . » 2 . و أشار أرسطو أنه في ظل الحكومة الجمهورية يباشر الشعب أمور الدولة ، ولهذا أكد ان الحل هو في تكوين دولة مثالية تتحقق فيها سيادة القانون و يسود العقل .

أما الفيلسوف الروماني شيشرون فقد أشار ان سلطة الدولة تنبثق من قوة الأفراد مجتمعين ، فالأفراد يكونون منظمة تحكم نفسها بنفسها و تملك بالضرورة القوة اللازمة لحفظ كيائها و استمرارها في البقاء و استخدام القوة السياسية استخداما سليما و قانونيا حسبه هو حقيقته استخدام لقوة الناس مجتمعين ، وكل من يمارس استخدام هذه القوة ، انما يمارس ما لديه من سلطة مخولة اليه من الناس و القانون .

يرى ابن خلدون ان السلطة السياسية هي حتمية في المجتمع و ان كل مجتمع هو بالضرورة سياسي و يشير ابن خلدون ان السلطة تتبع من القوة و هي تتصف بالعصبية التي تظهر لدى الجماعات التي تتسم بالشجاعة و الترابط و الوحدة ، ولم يفصل ابن خلدون بين الأخلاق و السياسة معتبرا ان الأخلاق هي الهادي للسياسة ، و قال بان الأخلاق في سياسة الدولة تكسبها القوة ، و ربط ابن خلدون بين الدين و قوة الدولة اذ يقول ان : «

1) See Popper : the open society and its enemies . p40

2) د.حسن عبد الحميد أحمد رشوان : في القوة و السلطة و النفوذ . مرجع سبق ذكره . ص 32 .

الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على العصبية ، وان الدولة التامة الاستيلاء لعظمة الملك أصلها الدين . « 1 .

من الفلاسفة الاوروبيين , اعتبر " توماس هوبز " ان القوة هي اعلى دافع و محرك للإنسان , وأشار أن الحياة البدائية اتسمت بالصراع شبه الدائم اذ غابت العدالة و الأخلاق و كانت الكلمة الأولى و الأخيرة للقوة بمعنى الغلبة للأقوياء و الهوان للضعفاء , و ان الناس لما سئموا حياة الحروب فكروا في عقد اجتماعي سلموا بموجبه و طواعية كل حقوقهم الطبيعية الى شخص منهم ليحكمهم و بذلك نشأت الدولة , هذا الشخص يمارس السلطة على الافراد بواسطة القوة العسكرية .

من جهة اخرى يرى إلكسيس دي توكفيل ان مصادر القوة السياسية الحديثة يوجهها الاتجاه البيروقراطي و المركزية و يضيف ان الديمقراطية هي شكل من أشكال القوة وهي أعظم قوة و أبلغ اثر من اي نظام سابق . أما باريتو 1848 - 1923 فقد انتهى في دراسته الى فكرة ان الصفوة الحاكمة التي تملك القوة و مصادرها في المجتمع هي التي تتحكم في مقدرات المجتمع .

أما عالم الاجتماع ماكس فيبر 1864 - 1920 فيرى ان القوة هي فرصة أحد الأشخاص او العديد منهم لتحقيق ارادتهم في العمل الجماعي بالرغم من مقاومة الاخرين ، وما الطبقات وجماعات المصلحة و الأحزاب إلا ظواهر لتوزيع القوة داخل المجتمع و الدولة الحديثة حسب فيبر تتجه الى البيروقراطية وهو احد ابرز المفكرين الذين اهتموا بتوزيع القوة بين المنظمات و المؤسسات .

(1) د.حسن عبد الحميد أحمد رشوان : الفلسفة الاجتماعية و الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع . الاسكندرية : مركز الكتاب العربي . ط1 . ص 62 .

ج. مفهوم النخبة :

تشير الموسوعات و المعاجم الى ان مفهوم النخبة هو : « يعني المصطلح في الأصل الأقلية المنتخبة او المنتقاة في مجموعة اجتماعية (مجتمع او دولة او حزب سياسي) وتمارس نفوذا غالبا في تلك المجموعة عادة بفضل مواهبها الفعلية او الخاصة المفترضة ، و تدعى النخبة التي تمارس نفوذا سياسيا غالبا النخبة الحاكمة او النخبة السياسية . « 1 .

من جهة اخرى فان مفهوم النخبة " élite " او " elite " او علية القوم او الأعيان كما تشير بعض القواميس و المصادر هي : « يشير هذا المصطلح بمعناه العام الى جماعة من الأشخاص يشغلون مراكز النفوذ و السيطرة في مجتمع معين ، ويستخدم هذا المصطلح بالتحديد للإشارة الى النفوذ الذي تمارسه هذه الجماعة و بخاصة القلة الحاكمة في مجال محدد . « 2 .

ان احد الرواد الذين درسوا النخبة في المجتمع ، ونعني به باريتو يرى ان مفهوم النخبة يرتبط بأولئك الذين يتفوقون في مجالات عملهم المختلفة من خلال ما أسماه : « مباراة الحياة . « 3 . حيث وضع سلما للتقيط من صفر الى عشرة و اولئك الذين يحصلون على اعلى الدرجات هم نخبة المجتمع علما ان باريتو ربط فيما بعد مفهوم النخبة بأولئك المتفوقين في ممارسة وظائف سياسية او اجتماعية ، والنخبة الحاكمة عند باريتو ليست بحاجة لدعم و تأييد الجماهير لأنها تمارس الحكم بالاعتماد على مواصفات ذاتية تتمتع بها . موسكا من جانبه يقسم المجتمعات الى طبقة حاكمة و طبقة محكومة علما انه لا يجري ماركس في فكرة التقسيم و الصراع الطبقي و يشير الى ان الأقلية الحاكمة بيدها كل مقاليد

(1) جوفري روبرتس – اليستار ادواردس : القاموس الحديث للتحليل السياسي . مرجع سبق ذكره . ص 146 .

(2) د. عبد الفتاح مراد : موسوعة البحث العلمي و اعداد الرسائل و الأبحاث و المؤلفات . الاسكندرية . ص 539 .

(3) د. ابراهيم ابراش : علم الاجتماع السياسي . عمان : دار الشروق العربي . ط 1 . 1998 ص 115 .

الامور و صناعة قرار سياسي وهي المحكمة ، وقوتها و سيطرتها تقود الى قوة التنظيم ووجود دافع و هدف تسعى الى تحقيقه في مواجهة اغلبيية غير منظمة و مشتتة لكن ذلك يتطلب اعتماد الاقلية على موافقة و رضا الجماهير .

المفكر روبرت ميشلز لم يستخدم مصطلح النخبة " élite " بل تكلم عن الأوليغارشية " Oligarchy " ، اذ يرى ان هناك عوامل متباينة تحدد طبيعة عمل التنظيمات بدءا من الحزب الى الدولة ، ويشير ايضا : « ان التنظيمات وان كانت تنشأ نشأة ديمقراطية فإنها تتحول بمرور الزمن الى تنظيمات خاضعة لحكم قلة من الأفراد ، و هذا هو حال الدولة الديمقراطية الحديثة . بحيث ان الديمقراطية تحتاج الى تنظيم و خصوصا في المجتمعات الكثيرة العدد ، فان التنظيم يحتاج الى اغلبية منظمة ، وهذه الأخيرة من خلال تموقعها في مراكز اتخاذ القرار تسعى الى الاستحواذ على السلطة . » 1 .

أما ملز فقد ربط النخبة بالقدرة على التحكم بموقع اتخاذ القرار ، في حين بوتومور يرى ان النخبة تدل على فئات اجتماعية متفوقة كالفئات العسكرية او الطبقات العليا في المجتمع ولو ان بوتومور يميز بين النخبة بشكل عام و الأقلية التي تحكم المجتمع فيقول : « اذا استعملنا الاصطلاح العام (النخبة) لتلك الفئات ذات الوظائف ، فإننا عندها نحتاج مصطلحا نطلقه على تلك الأقلية التي تحكم المجتمع ، وهي ليست فئة وظائفية ... و سأميز فئة صغرى ضمن الطبقة السياسية ، وهي النخبة السياسية الشاملة للأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في مجتمع ما في وقت من الأوقات . » 2 .

هذا يعني ان بوتومور يرسم هرما نخبويا داخل المجتمع في اعلى قمته الممارسون للسلطة السياسية (النخبة السياسية) و في القاعدة نخبة المجتمع اي كل الفئات ذات الوظائف المتميزة مع الإقرار حسبه بدورة النخبة بمعنى ان تركيبة هذه النخبة او تلك غير

(1) د. ابراهيم ابراش . مرجع سبق ذكره . ص 117 .

(2) نفس المرجع . ص 120 .

في الاتجاه الاقتصادي عند دراسة النخبة يمكن ان نتوقف عند بيرنهام جيمس الذي قدم دراسة حول الثورة الإدارية عام 1941 ، يشير فيها ان النظام الرأسمالي يسير نحو التدهور وانه لابد ان يحل محله مجتمع جديد يسيطر عليه من الناحيتين الاقتصادية و السياسية صفة ادارية لان الصراع موجود في المجال السياسي : « و انه في كافة المجتمعات لابد ان ينتهي هذا الصراع بسيادة جماعة صغيرة هي التي تتولى صنع القرار الملائم اما التغيير الاجتماعي فهو يمثل النخبة المترتبة على كل تحول يطرأ على الصفة ، فالصفة القديمة تستبدل بصفة اخرى حديثة . « 1 .

ويقسم باريتو المجتمع الى طبقتين : « اللاصفوة وهي تشمل الطبقة الدنيا من السكان ، والصفة التي تشمل الطبقة المتسمة بالسمو و الرفعة ، وهذه الأخيرة الى صفة حاكمة وتضم الذين يلعبون دورا مباشرا او غير مباشر في ممارسة السلطة ، و صفة غير حاكمة تضم افرادا قادرين على ممارسة السلطة و لكنهم ليسوا في مواضع السلطة مثل العلماء والفنانين ، ويشير باريتو ان هناك نموذجان من الرجال في الصفة الحاكمة (المتأملون Speculators) وهم يمتازون بخصوصية الأفكار ، و (المحافظون Renteres) وهم جامدون يعارضون كل ما هو جديد ، ويتغير المجتمع بسيطرة المتأملين على الحكومة فنقوم حكومة تستند الى الذكاء و الدهاء و تنشده عواطف الجماهير ، وإذا ما سيطر المحافظون على الحكم يتغير المجتمع تغيرا بطيئا و يقوم نموذج من الحكومة تعتمد على القوة الفيزيائية وعلى الدين . « 2 . علما ان باريتو يشير الى ان هناك ميلا طبيعيا لتناوب الطبقتين .

(1) د.محمد علي محمد : اصول علم الاجتماع السياسي . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية : 2009 . ص 80 .

(2) د.حسين عبد الحميد أحمد رشوان : في القوة و السلطة و النفوذ . مرجع سبق ذكره . ص 53 .

د. مفهوم الشرعية :

الشرعية مصطلح مركزي في الدراسات السياسية و ابحاث علم الاجتماع السياسي و حتى في العلوم القانونية ، اذ لا يمكن دراسة النظم السياسية و السلطات و لا يستتب الامر عند الحديث عن الديمقراطية دون الخوض في مفهوم الشرعية - Legitimacy - Légitimité هي : « مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع (قانون او عرف معتمد او راسخ ديني او مدني) يرمز الى العلاقة القائمة بين الحاكم و المحكوم المتضمنة توافق العمل او النهج السياسي للحكم مع المصالح و القيم الاجتماعية للمواطنين بما يؤدي الى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين و تشريعات النظام السياسي . « 1 .

ويرى بعض المفكرين ان جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في ان يحكم و يمارس السلطة، وهو مفهوم يقترب من مفهوم البيعة* في الحكم الإسلامي ، و من بين رواد علم الاجتماع فان المفكر " ابن خلدون " يقول عن ذلك : « أعلم ان البيعة هي العهد على الطاعة كأن يعاهد المبايع اميره على ان يسلم له في امر نفسه وامور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ، يطيعه فيما يكلفه به الأمر في عن المنشط والمكروه . « 2 .

و يرتبط مفهوم الشرعية في الفكر العربي الاسلامي اذن بالمبايعة و الطاعة و الولاء طالما التزم الحاكم بخدمة الإسلام و الامة و زاد في العمران و التقدم و العلوم و كان عادلا حريصا على خدمة الرعية ضعيفها قبل قويها و فقيرها قبل ثريها .

(*) البيعة : هي البيعة العامة التي يقوم بها المسلمون في المسجد و ظهر من خلالها منصب الخلافة في الإسلام . للمزيد انظر معجم مصطلحات التاريخ : علي يحي محمد نيهان .

(1) د. عبد الوهاب و اخرون : موسوعة السياسة : الجزء الثالث . مرجع سبق ذكره . ص 451 .

(2) أبو زيد عبد الرحمان ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون الفصل 29 . ص 209 .

أما المفكر الكبير ماكس فيبر عالم الاجتماع الألماني فقد درس الشرعية : اذ يرى ان :
« النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنوه ان ذلك النظام صالح و يستحق
التأييد و الطاعة . » 1 . اذ يربط ماكس فيبر الشرعية بصلاح النظام السياسي بمعنى
يعبر عن طموحات و آمال المواطن ، يوفر كل متطلبات الحياة و يضمن التقدم و الرقي ،
يجلب الأمن و الاستقرار و ليس له بديل .

أما ماكيفر فيرى ان : « الشرعية تتحقق حينما تكون ادراكات النخبة الحاكمة لنفسها
وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقتين و في توافق تام مع القيم و المصالح الأساسية
للمجتمع ، بما يحفظ للمجتمع تماسكه . » 2 .

اذن فهو يربط الشرعية في تطابق ادراكات النخبة مع تطلعات غالبية المجتمع الذي له
مصالح اساسية لابد ان تعمل النخبة الحاكمة على تجسيدها لان في ذلك تجسيد لتماسك
المجتمع .

و بالعودة الى مكونات الشرعية نجد ان ماكس فيبر قد اشار الى انها يمكن ان تستند
الى ثلاث مكونات او مصادر هي :

1. التراث و التقاليد .

2. الزعامة الكريزمية .

3. العقلانية القانونية .

و يقصد بالتراث و التقاليد كل الاعراف و المعتقدات التي تحدد الأحقية بالسلطة ، اما

1) Max Weber : the theory of social and economic organization . p 124 – 126 .

في د. ثامر كامل محمد الخزرجي : النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة . عمان : دار مجدلاوي . ط1 . 2004 ص 177 .

2) Robert Mac - iver . the web of government . p4 .

في د. ثامر كامل محمد الخزرجي . نفس المرجع . ص 179 .

الزعامة الكاريزمية او الملهمة فيرى انها ترتبط بشخصية الزعيم سواء كان في السلطة بالفعل او متطلعا لها حيث ان مصدر الولاء هو اعجابهم بصفاته و اعماله وهو محل حب وهيبة و احترام ، في حين ان العقلانية القانونية تستند الى قواعد مقننة تحدد واجبات و حقوق منصب الحاكم و مساعديه و طرق الوصول الى المناصب و انتقال السلطة . « 1 .

لكن الملاحظ ان المفكر " ديفيد ايستون " قد حدد ثلاث مصادر اخرى للشرعية هي :

1. المكون الشخصي : يدخل بالضرورة في بناء شرعية الحاكم مهما كانت كاريزما ذلك الحاكم .

2. المكون الإيديولوجي : يعني منظومة الأفكار و المعتقدات التي تعبر عن سياسة النظام القائم ، وهي دليلا و مرشدا للعمل السياسي و صورة لفهمه و مقياسا لتقويمه .

3. الشرعية البنيوية : تعني تأكيد دور المؤسسات و اهمية عملية المأسسة . « 2 .

علما ان بعض الباحثين لا يربطون بين الشرعية و التأييد و المعارضة لكنهم يقيسون الشرعية بالتوجه العام للسلطة الذي يكون منسجما مع مصالح الشعب و تطلعاته معبرا عن ارادته ، كما ان الشرعية في حد ذاتها قد تتطور ، كما ان انظمة الحكم تسعى لتكريس سلطتها و هنا يمكن الحديث عن انماط الشرعية في الانظمة السياسية التي تتميز منها صنفين :

1. الشرعية الثورية : و تعني ان الثورة من اجل الاستقلال او التخلص من الانظمة الملكية هي في حد ذاتها مصدر لشرعية من تولوا الحكم في اعقابها و حسب تقديرنا

1) Max Weber : the theory of social and economic organization . p 130 – 135 .

في د. ثامر كامل محمد الخزرجي . نفس المرجع .

1) David Easton : systems analysis of politic life . p 52 – 55 .

في د. ثامر كامل محمد الخزرجي . نفس المرجع .

يضاف في عالمنا العربي في الوقت الحالي الثورة على نظم الاستبداد و الديكتاتورية و طغيان الحكم ، ولو ان بعض هذه الثورات تتخذ في نواحيها الطابع السلمي .

2. الشرعية الدستورية : وتعني ان تكون مبادرات الحكم قابلة للتوقع لأنها مشروطة في اصولها و في نتائجها بشبكة من القوانين المعروفة و المتفق عليها ، اي ان النظام السياسي يعتمد الديمقراطية و المشاركة في الحكم ، وتؤدي فيه المؤسسات دورا فعالا في العملية السياسية . « 1 .

ولو ان بعض المفكرون يضيفون الى هذين الصنفين الشرعية التيقراطية (الدينية) التي يعتقد اصحابها بان الله مصدر السلطة ، و الشرعية الديمقراطية و التي تعني ان سلطة الحكام لا تكون شرعية إلا اذا خولت لهم من قبل المحكومين .

هذا يعني شرعية النظام السياسي الحاكم تتوقف على تأييد الافراد و قناعتهم بفعالية ذلك النظام .

اما المفكر الأمريكي صاموئيل هانتجتون فيعرف الشرعية بأنها : « العملية التي تكتسب بها التنظيمات و الاجراءات قيمة و استقرار ، و يمكن تحقيق مستوى الطابع النظامي لأي نسق من خلال القدرة على التكيف و التعقيد ، والاستقلال ، و تماسك تنظيماته و اجراءاته . « 2 .

بينما يرى كارل دويتش ان الشرعية المؤسسية (البنيوية ، الدستورية) تقوم على ثلاثة عناصر هي :

1. العنصر الدستوري : و مضمونه ان السلطة شرعية لأنها قامت وفقا لمبادئ البلاد الدستورية و الشرعية .

(1) د. ثامر كامل محمد الخزرجي . مرجع سبق ذكره . ص 179 .

(2) د. أحمد سليمان أبوزيد : علم الاجتماع السياسي . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية . 2006 . ص 395 .

2. **عنصر التمثيل :** بمعنى ان تقوم الشرعية على اقناع المحكومين ان الذين في السلطة يمثلونهم .

3. **عنصر الإنجاز :** اي ان الشرعية تقوم او ربما تبدأ من خلال الانجازات الكبيرة التي تمت للمجتمع عن طريق السلطة .

و ان كانت هذه العناصر هي الأقرب في نظرنا لتفسير مفهوم الشرعية و قياس مدى شرعية النظام السياسي من عدمه فان حال البلدان العربية يحيل الى دساتير غير مستقرة تستبدل في أقصر المدد و تتغير مع تغير الحكام و دساتير تتضمن الغموض و التأويل ، مما يمكن من التملص من الواجبات الدستورية و ضرب الشرعية في الصمت او العفن .

هـ . مفهوم الديمقراطية :

تحدد موسوعة السياسة مفهوم الديمقراطية بأنه : « نظام سياسي - اجتماعي يقيم العلاقة بين افراد المجتمع و الدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين و مشاركاتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة ، اما اساس هذه النظرية فيعود الى المبدأ القائل بأن الشعب هو صاحب السيادة (انظر مونتسكيو) و مصدر الشرعية ، و بالتالي فان الحكومة مسؤولة امام ممثلي المواطنين و هي رهن ارادتهم ان تشعب مقومات المعنى العام للديمقراطية و تعدد النظريات بشأنها ، علاوة على تميز انواعها و تعدد انظمتها والاختلاف حول غاياتها و محاولة تطبيقها في مجتمعات ذات قيم و تكوينات اجتماعية وتاريخية مختلفة يجعل مسألة تحديد نمط ديمقراطي دقيق و ثابت مسألة غير واردة عمليا ... » 1 .

و يعرفها المعجم الحديث للتحليل السياسي بأنها : « شكل من الحكم يمارس فيه الشعب (Demos في الإغريقية) السلطة السياسية بالعمل بوصفه السلطة التي تضع السياسات (الديمقراطية المباشرة) او عن طريق اختياره اولئك الذين يضعون السياسات نيابة عنه (الديمقراطية التمثيلية) ... » 2 .

اما معجم مصطلحات التاريخ فانه يحدد مفهوم الديمقراطية قريب من ذا الذي اوردنا حيث يشير : « عرفت الديمقراطية قديما في بلاد اليونان ، تتألف من مقطعين هما Demo ويعني الشعب و Kratos و يعني الحكم اي حكم الشعب ، لذلك يعرف الحكم الديمقراطي بأنه : حكم الشعب نفسه بنفسه ، سواء بصورة مباشرة ام غير مباشرة . وقد مورست الديمقراطية باسمي معانيها زمن الرسول صل الله عليه و سلم و الخلفاء الراشدين بعده ، اذ ساوى الاسلام بين جميع المسلمين سادة و مسودين ، لا فرق بين جنس و جنس او

(1) د. عبد الوهاب الكيالي و اخرون : موسوعة السياسة : الجزء الثاني . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر . ط 4 . 2001 ص 751 .

(2) جوفري روبرتس - اليستار ادواردس : مرجع سبق ذكره . ص 123 .

بين لون و لون ، فهم متساوون في الحقوق والواجبات لا فضل لأحدهم على آخر إلا بالتقوى ... « 1 .

و الملاحظ انه عند الخوض في مفهوم الديمقراطية لا يمكن تجاوز اراء و مفاهيم كبار المفكرين الذين خاضوا في الموضوع و منهم شومبيتر الذي قال ان : « النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسساتية من اجل التوصل الى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات . « 2 . من خلال هذا المفهوم فان مفتاح الوصول الى السلطة في النظم الديمقراطية هو التنافس على الاصوات في اطار العملية الانتخابية مهما كان نوع هذا الانتخاب ، لان الانتخاب حسب شومبيتر هو تفويض للمرشح لحيازة السلطة في اي مستوى و في اية جهة بما تتضمنه هذه السلطة من وسائل القمع و الاكراه و قدرة على تطبيق القانون .

من جهة اخرى فان الباحث صاموئيل هانتجتون يشير بان : « ديمقراطية اي نظام تقاس بمدى اختيار اقوى صناع القرار الجماعي في انتخابات عادلة و نزيهة و دورية يتنافس فيها المترشحون على اصوات الناخبين ، ووفق هذا المفهوم فان الديمقراطية تشتمل بعدين هما التنافس و المشاركة . « 3 . وحسب هانتجتون فان عملية صناعة القرار تشكل عصب النظام السياسي ، و اختيار صناع القرار من خلال الانتخابات التي تحمل صفة التنافس و المشاركة يعد اساس العملية الديمقراطية لان النظام السياسي الذي يحرم نسبة من مواطنيه من التصويت لا يعد نظاما ديمقراطيا ، و يضيف هانتجتون الى خاصيتي التنافس و المشاركة في العملية الديمقراطية فكرة الاستقرار او الهيكلة المؤسساتية و لو ان النظم

(1) يحي محمد نبهان : معجم مصطلحات التاريخ . عمان : دار يافا العلمية للنشر و التوزيع . 2006 . ص 146 .

(2) Joseph Schumpeter : capitalism , socialism and democracy . 2nd . ed . (new york . 1947) . chap . 21and . p 269 .

(3) صاموئيل هانتجتون : الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي في اواخر القرن العشرين . ترجمة : عبد الوهاب علوب . الكويت : دار سعاد الصباح . ط1 . 1993 . ص 66 .

السياسة تتفاوت من حيث درجة الاستقرار ، كما ان هناك بعض النظم الشمولية قد وفرت قدرا هاما من الاستقرار .

من المفكرين العرب الذين خاضوا في الحديث عن الديمقراطية وحملوا هذا الهم منذ مدة ، يمكن الاشارة الى المفكر برهان غليون الذي يشير الى الديمقراطية و يقول : « ان مضمونها الحقيقي بالنسبة للعرب اليوم هو المقاومة : مقاومة العسف الداخلي و سياسية الاستبعاد و مقاومة العسف الخارجي و افتقاد السيادة و اغتصاب استقلالية القرار القومي . » 1 . وهو بذلك اذن انما يربط الديمقراطية بالحرية و المقاومة ، مقاومة على الصعيد الداخلي لكل اشكال الديكتاتورية و الاستبداد و التعسف و مقاومة البيئة الخارجية والقوى الاجنبية التي نالت من السيادة الوطنية للدول العربية في اطار ما يسمى بالتبعية المميتة و الاختراق القاتل .

و يضيف برهان غليون ان الديمقراطية ليست مجرد شعار يرفع من حين لآخر ليغطي التناقضات الداخلية و يمكن من تجاوز الراهن المحلي بل هي منطلق سياسي حيث يقول : « ينبغي ان ندرك ان الديمقراطية هي نظام حكم ، اي نظام مؤسسة ، وانها تطمح كنظام ان تكون وسيلة لحل مسألة السلطة في المجتمع ، بقدر ما ترتبط هذه السلطة بحياة هذا المجتمع في كل اوجهها . » 2 .

اذن يربط برهان غليون بين الحرية و الديمقراطية و يؤكد على وجوب المقاومة لكل مظاهر الاستبداد و التعسف و يلح على ان الديمقراطية هي الوسيلة الافضل لحل مشكل السلطة في المجتمع وهي الواقية عندما يتعلق الامر بالتدخل الاجنبي لان كل ديكتاتورية يضيف هذا الباحث هي الشكل السياسي لصيانة و تعميق هيمنة مصالح اقلية اجتماعية ، وهي تخلق الشروط الموضوعية للتقهقر و التفكك القومي .

(1) د. برهان غليون : بيان من اجل الديمقراطية . الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية . 1990 . ص 17 .

(2) نفس المرجع . ص 28 .

➤ المبحث الثاني : المقاربات النظرية .

1. نظرية السلطة :

اهتم الفلاسفة الباحثين بالسلطة مع ميلاد المجتمعات البشرية ، وكانت هناك عدة آراء و نظريات حول السلطة تطورت بالطبع مع تطور المجتمعات و اتساع العمل السياسي و ان اختلفت هذه الآراء و تباينت فإنها أجمعت على اهمية السلطة السياسية .

في كتابه " الجمهورية " اشار المفكر افلاطون ان مجتمعه المثالي يقوم على اساس تقسيم العمل بين المزارعين و الصناع و التجار و الفلاسفة و بين ان ادارة المدينة الفاضلة يختص بها الفلاسفة و هذا بناء على المكانة التي كان يحظى بها الفلاسفة في تلك الحقبة اليونانية لان الفضيلة هي المعرفة التي يختص بها الفلاسفة حسب الذين لا يحتاجون الى قانون او عرف او تقليد ، وأصلح الحكومات اقلها عددا ، وميز افلاطون بين الحكم الدستوري والحكم الاستبدادي .

أرسطو ربط بين مفهوم الدولة و السلطة ، ويرى ان الحكومة الصالحة تتمثل في النظام الملكي ، حيث يكون الحكم فرديا ، ثم النظام الأرسطراطي حيث يكون الحكم فيه بين أيدي اقلية متميزة ، و أخيرا النظام الدستوري الذي يكون فيه الحكم للأكثرية . « 1 . أما الحكومات الفاسدة حسبه فتشمل النظام الاستبدادي او حكم الطغيان ، و النظام الملكي تكون فيه السلطة بيد الأغنياء ، و أخيرا الديمقراطية و تكون فيها السلطة للأغلبية من الفقراء ... و كان أرسطو يعني بكلمة الديمقراطية حكم الرعاع . « 2 .

هذا التصنيف يتسم بالديناميكية حسب ارسطو ، حيث يمكن ان ينقلب كل صنف من أصناف الحكومات الى صنف اخر .

(1) د. حسن عبد الحميد أحمد رشوان : في القوة و السلطة والنفوذ . مرجع سبق ذكره . ص 88 .

(2) نفس المرجع . ص 88 .

و يعتبر أرسطو ان أفضل النظم هو نظام الدولة الدستورية الذي قوامه الطبقة المتوسطة التي تكون اوسع و اقوى من طبقة الفقراء و طبقة الأغنياء مما يؤدي الى احداث نوع من التوازن و الاستقرار ، حيث تكون السلطة في هذا النظام للقانون و ليس للحاكم .

المفكر الروماني شيشرون يرى ان الدولة مجتمعا أخلاقيا و هي بمثابة جماعة من الأشخاص الذين يمتلكون الدولة و قوانينها ملكية مشتركة ، وان سلطات الدولة تتبع من الجماعة و السلطة السياسية التي تمارس بطريقة سليمة فإنها تكون سلطة الشعب و الحاكم حسبه قانون ناطق و القانون حاكم صامت .

و فيما يتعلق بالسلطة فان القديس " أوغستين " : « كان يعتقد ان كل سلطة أرضية انما تقوم بأمر من الله و تستمد قوتها منه ، كما كان يؤمن بان استعمال الحكومة للقوة و العنف ليست إلا نتيجة لارتكاب الإنسان للاثم و الشر و على هذا فان ذلك العنف انما هو علاج الهي للخطيئة البشرية . « 1 . و هو ما يعكس بالطبع الفكر الديني الذي كان سائدا في تلك الحقبة و يبرز سيطرة الكنيسة المسيحية على أفكار العلماء .

اما القديس " قريقوري " فقد أكد في كتابه انه على الرعايا ان يطيعوا الحاكم حتى ولو كان الحكم سيئا ، ويتحتم عليهم الامتناع عن محاولة الحكم على حياة حكامهم او نقدها او مناقشتهم الحساب . « 2 .

في حين ان البابا " جلاسيوس " اشار ان تنظيم الجماعة الانسانية يجب ان يخضع لازدواجية قوامها الدين و الدولة .

اما القديس " توما الاكويني " فقد بين ضرورة وجود سلطة عليا لكي توجه المجتمع نحو الصالح العام و تساعد الحاكم على توفير الوسائل لتحقيق الأهداف ، هذه السلطة العليا تصدر عن الله و الله يوكلها الى أفراد الشعب و من ثم تأتي السلطة السياسية بعد السلطة

(1) محمد نصر مهنا : في تاريخ الفكر السياسي المقارن . الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب . 2006 . ص 84 .

(2) جورج سيباستيان : تطور الفكر السياسي في المرجع السابق . ص 85 .

الدينية مختلفا مع بعض مفكري هذه الفترة قائلا بضرورة استقلال الدولة عن الكنيسة .

" توما الأكويني " ميز بين ثلاثة قوانين : القانون الاول هو مشيئة الله و يكشف عن طريق الوحي و القانون الطبيعي الذي يكشفه الناس بعقولهم و القانون البشري و هو من وضع الانسان ، وان ربط بعض المفكرين في العصور الوسطى بين السلطة و القدرة الالهية ، فقد سبق الاسلام الى ذلك بعدة قرون ولو ان الاسلام لم يعرف سلطة كهنوتية ولم يعرف ايضا انفصال السلطتين الدينية و الزمنية و الصراع بينهما ، وجعل الاسلام الشورى اساسا من اسس الدولة ، كما كانت البيعة معروفة في الاسلام بواسطتها يبايع الخليفة علما ان الخلافة في جوهرها سلطة عامة في الدين و الدنيا .

و من بين المفكرين المسلمين يمكن ان نتوقف عند المفكر ابن خلدون الذي ربط السلطة بالدولة و اعتبر هذه الاخيرة ظاهرة اجتماعية و تتميز الدولة في نظره بالقهر و الغلب والاكراه ، اكراه للمصلحة العامة و اعتبر ابن خلدون الاخلاق هي الهادي للسياسة .

ابن خلدون يؤكد على الصلة القوية بين الدين و قوة الدولة و يقول ان الدعوة الدينية تزيد الدولة في اصلها قوة على العصبية و الدولة حسبه كما هو معروف تخضع للتطور و تمر بمراحل من النمو الى الازدهار ثم الاضمحلال .

مكيافيللي هو الاخر ربط بين السلطة و الدولة التي تعني في نظره كافة القوى التي من شأنها ان تمارس سلطة على الافراد . كما بين ان المحدد الوحيد لتصرفات الناس هو السلطة و القوة و المجد ، وان الناس لهم نهم كبير لهذه الامور . الدولة في مفهوم مكيافيللي هي اما امارة او جمهورية علما ان القوى الطبيعية هي التي تحدد المصير السياسي للناس الذين لهم دوافع و انانية و رغبة جامحة للسلطة و الحكم المستقر هو الذي يواجه هذه الطباع البشرية ، ويعتقد مكيافيللي : « ان اهمية الدين بالنسبة للحاكم هي انه يسهل عليه

قيادة الشعب ، كما انه يعمل على تقوية و حدته و زيادة تماسكها . « 1 .

و يرى مكيا فيللي ان الحاكم يجب ان يتصف بقوة الاسد و دهاء الثعلب لكي يستطيع تثبيت حكمه و الدفاع عنه ، و اشار ان النظام الديمقراطي هو افضل النظم التي يجب ان تسود المجتمع عندما توجد فيه المساواة الاقتصادية : « في كل دول العالم ... فان الدول الحرة هي التي تستطيع ان تزدهر اكثر . « 2 . و فضل نظام الحكم الملكي الذي يعتمد على انتخاب الملك كأفضل نظام يتوافق مع عصره . مكيا فيللي اعطى اهمية للقوانين في الحكم حيث يقول : « يجب ان نعلم اذن ان هناك طريقين للمواجهة الاولى عن طريق القوانين والثانية بالقوة . « 3 .

منظرو العقد الاجتماعي الذين يرون ان نشوء الدولة جاء بناء على عقد اجتماعي خاضوا في الحديث عن الدولة و السلطة ، اذ اشار توماس هوبز ان الغرائز الاجتماعية لدى الافراد لا يمكن منعها الا بواسطة السلطة المطلقة للحاكم و رأى هوبز ان اصلح شكل في الحكومة هو النظام الملكي .

اما جون لوك فقد نادى بالحرية الفردية و المساواة ، كما نادى بسيادة الشعب ، كما دعا الى الفصل بين السلطات و الحفاظ على حقوق الأفراد منها حق الحياة و الحرية و الملكية ، ويرى لوك ان الحاكم طرف في العقد الاجتماعي و مسؤول عن حماية الحقوق و الحريات وهو لا يملك اي الحاكم سلطة مطلقة بل يلتزم باحترام القوانين التي هي من اختصاص السلطة التشريعية التي لها الصدارة على السلطة التنفيذية .

مونتسكيو تكلم عن السلطة و اشار بان هذه السلطة قوة ، وان القوة لا تقيد الا قوة

(1) د. سيد عليوه : اصول علم السياسة في محمد نصر مهنا في تاريخ الافكار السياسية و تنظيم السلطة . الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث 1999 . ص 244 .

2) Machiavel : le politique . textes choisis par Manie – Claire le pape . paris . p 48 . 1968 . p 148 .

3) Machiavel op cit . p 7 .

من طبيعتها و هو القائل : « انه ما من صاحب سلطة الا و يميل الى التعسف ، و هو يستمر في ذلك حتى يجد من يوقفه ، و بحكم طبيعة الاشياء لا يوقف القوة الا القوة le pouvoir . arrête le pouvoir . 1 » .

مونتسكيو كان يمقت الاستبداد لكنه لم يكن يثق بالديمقراطية الصرفة لانها تؤدي الى الفوضى او الاستبداد ، لذا فقد فضل الارستقراطية التي يرى فيها نظاما معتدلا و قد نادى مونتسكيو في كتابه " روح القوانين " بالفصل بين السلطات الثلاث في اطار مرن بمعنى ان يكون هناك تعاون بين السلطات لتحقيق الصالح العام . و اذا كان لوك قد اهتم بسلطتي التشريع و التنفيذ فمونتسكيو اضاف السلطة القضائية و طالب بالفصل بينها حتى يوصد الباب في وجه الاستبداد و تضمن الحرية .

اما صاحب العقد الاجتماعي الثالث جون جاك روسو فيرى ان العقد الاجتماعي يمنح للدولة سلطة مطلقة على الافراد لان الدولة او السلطة توجهها الارادة العامة ، و حياة الانسان كانت تسودها السعادة لانها حياة طبيعية تستند على الحرية و المساواة لكن مع ظهور الملكية الخاصة ظهر و توسع التفاوت الطبقي مما ادى الى التنافس و الصراع و تحولت حياة الناس عندئذ الى بؤس فابرموا عقدا ينهي حياة الفطرة و تكوين مجتمع تصبح فيه السلطات من حق الشعب هذا الاخير الذي يضع القوانين وهو الذي يختار الحكومة التي تمثله التي بيدها السلطة . فالسيادة للشعب و لا يمكن تفويضها او التنازل عنها او تجزئتها ، حيث يقول : « يجب ان يكون (للدولة او للمدينة) قوة كلية و اكرهية لكي تحرك و تهئئ كل جزء بالطريقة الاكثر ملائمة للكل ، فكلما تعطي الطبيعة لكل انسان سلطة مطلقة على كل اعضائه ، يعطي الميثاق الاجتماعي للجسم السياسي سلطة مطلقة على كل اعضائه . 2 » .

(1) د . حسين عبد الحميد احمد رشوان : في القوة و السلطة و النفوذ . الاسكندرية . مركز الاسكندرية للكتاب . 2009 . ص 106 .

(2) د . محمد نصر مهنا : في تاريخ الافكار السياسية و تنظيم السلطة . مرجع سبق ذكره . ص 269 .

روسو يشير كذلك ان الحكم الديمقراطي يناسب الدول الصغيرة ، و الارستقراطي يناسب الدول المتوسطة و الملكي يليق بالدول الكبيرة .

" هيجل " بدوره خاض في الحديث عن السلطة و الدولة و يرى ان على جميع الافراد الخضوع لسلطة الدولة التي يجب ان تتجسد في فرد او مشروع واحد هو الملك ، و الدولة غاية في حد ذاتها تسعى لتدعيم كيانها و الاستمرار . و حسب هيجل فان الملك الاوتوقراطي هو عنصر التآلف يجمع بين التشريع و التنفيذ و القضاء ولو انه دعا الى الملكية الدستورية بدل الملكية الفردية . كما يشير الى ان تماسك الدولة او السلطة يكون بسيادة الدولة في الداخل و الخارج و عدم خضوعها لدولة اخرى لانه لا توجد سلطة فوق سلطة الدولة .

يرى كارل ماركس ان السلطة السياسية هي سلطة تستحوذ عليها طبقة معينة قصد اكراه الطبقة الاخرى في اطار ما يسمى بالصراع الطبقي على ملكية وسائل الانتاج ، و الدولة حسبها هي نتاج المجتمع عند مرحلة معينة من تطوره و هي تعبير عن تناقض داخل هذا المجتمع . و الدولة هي هيئة للسيادة الطبقية و بناء على ذلك فهي دولة الطبقة الاقوى السائدة اقتصاديا التي تتمكن من السيادة السياسية و يعطي ماركس تصوره للمجتمع الشيوعي الذي هو نتاج صراع البرجوازية المالكة لوسائل الانتاج و البروليتاريا (طبقة العمال) هذه الاخيرة التي تصبح _ بحكم الظروف المحيطة بها المتسمة بالاستغلال و العبودية _ اكثر الطبقات ثورية و تقدمية و تكتسب درجة عالية من الوعي السياسي و قدرا كبيرا من التنظيم و التضامن ، تخوض ثورة و تقيم ديكتاتورية العمال : « تستبعد السلطة من ايدي الرأسماليين و تتركز عند الاغلبية من العمال . » 1 . و تسود الشيوعية و يختفي الصراع بين الطبقات .

هربرت سبنسر يرى ان المجتمعات تتطور من المجتمعات البسيطة الى المستويات المركبة في هذه الاخيرة يسود التخصص و التعاون و التبادل ، و تصور سبنسر تطور المجتمعات في نموذجين : النموذج العسكري و النموذج الصناعي ، حيث يتكامل النموذج

(1) د. محمد علي محمد : اصول الاجتماع السياسي . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية . 2009 . ص 149 .

العسكري عن طريق استخدام القوة و القهر و يكون القائد العسكري هو القائد السياسي ، ثم يتحول المجتمع الى المرحلة الصناعية الذي يقوم على تقسيم العمل يسود فيه الصناعيون والمهندسون و العلماء و تتجلى معالم الديمقراطية اذ يتحرر الفرد من قهر و سلطة الدولة لان التكامل في هذا المجتمع يستند على التعاون التطوعي .

و الحكومة عند سبنسر نشأت نظرا لان المجتمع لا يستطيع ان يؤدي وظائفه بدونها والحكومة في نظره تتكون من : القائد ، و جماعة الاقلية وهي هيئة استشارية يستعين بها القائد ثم الاغلبية من الناس الذين يخضعون لحكم القائد و سيطرته .

اما ايميل دوركايم فيرى ان تاريخ الانسانية لم يعرف التفرقة بين الحاكم و المحكومين لان السلطة كانت لكل مجموعة تعيش مع بعضها لكن بعد ذلك ظهر بعض الافراد الذين استغلوا المجموعة لصالحهم و قادوها تحت لوائهم و بذلك ظهر ما يسمى السلطة الحاكمة ومن هذا المنطلق تتمكن الدولة ومن خلال السلطات التي تزداد بيدها باستمرار من تأكيد المراتب الاجتماعية للناس ، وحسب ايميل دوركايم فان : « السلطة هي النظام الاجتماعي الذي استطاع ان يجتاز عاصفة التاريخ . » 1 . و هو يربط بين السلطة و النظام ، فالسلطة هي اعلى من يراقب النظام الاجتماعي ككل و يضبطه ، كذلك فان النظام يؤدي الى تحقيق وجود السلطة بل ان النظام هو السلطة العاملة ، و بدون السلطة لا يشعر الانسان بالواجب او الحرية المطلقة .

ماكس فيبر ميز بين السلطة و القوة ، فالسلطة حسبه هي الطاعة الاختيارية للأفراد والتوجهات التي يصدرها الفرد الذي يتمتع بالقوة ، حيث يعتبر اعضاء الجماعة ان تحكم السلطة فيهم امرا شرعيا . وهكذا تتميز السلطة عن القوة من ناحية وجود عنصر الموافقة او الطاعة الاختيارية من جانب اعضاء الجماعة ، وقد ميز فيبر بين ثلاث نماذج من

1) K.A.Nisbet : the sociological tradition . p 158

في حسين عبد الحميد احمد رشوان : في القوة و السلطة و النفوذ . مرجع سبق ذكره . 2009 . ص 112 .

1. السلطة التقليدية : و تركز هذه السلطة على قداسة التقاليد و العادات الاجتماعية التي تحدد من يحكم و كيف يمارس الحكم و السلطة ، و مكانة الحاكم ترتبط بالتقاليد الاجتماعية المتصلة بالسن و القرابة و الجنس . اما في الجهاز الادراي فان ممارسة هذا النوع من السلطة يكون بشكل وراثي او على اساس الادارة الاقطاعية .

2. السلطة الكارزمية الملهمة : و تستند على القدرات و المواهب الشخصية للقائد التي لا تتوفر عند غيره و يتمتع بصفات خاصة بالقيادة الفردية و حسب بعض الباحثين فان هذا القائد قد يكون نبيا او زعيما او بطلا في المعارك الحربية او فيلسوفا مما يمكنه من الحصول على ولاء و اذعان افراد اخرين . كما ان الحركات الكارزمية قد تكون حركات فوضوية او ثائرة على النظام الحاكم وهي تختلف عن السلطة التقليدية و ترفض القيم البالية .

3. السلطة القانونية : و تقوم هذه السلطة على اساس الاعتقاد بالقانون لذا تسمى بالسلطة القانونية لان اساسها عقلي و منطقي و يستمد الحاكم في اطار هذه السلطة شرعيته من التزامه بهذه القواعد القانونية و هي اكثر انواع السلطة استقرارا ورشدا و تتصف بالبناء المتدرج .

ميشال فوكو يعني بالسلطة العلاقات السلطوية و ما تحدثه من اثار بالغة في المجتمع اي الافعال و ردود الافعال المتضاربة حيال القوانين و المؤسسات و يستبعد فوكو كل اشكال السلطة التي تربط علاقات القوى بالتصورات القانونية البحتة ، و ميز فوكو بين ثلاثة نماذج من العلاقات :

- العلاقات القائمة على " المقدمات الموضوعية " .
- علاقات الاتصال .
- علاقات السلطة .

حيث تتداخل هذه النماذج فيما بينها بحيث يلعب بعضها دور الادارة بالنسبة للبعض الاخر و المدرسة حسب فوكو تتساند فيها الانماط الثلاثة من العلاقات التي تشمل المقدرات

والاتصال و السلطة و ذلك وفق نظم موجهة و مرشدة من نظم الضبط هذه الاخيرة التي تختلف من مجتمع لآخر و من حقبة لآخرى وفقا لتركيبية المجتمع نفسه علما ان علاقات السلطة عند فوكو ليست منفصلة عن العلاقات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية الاخرى. و السلطة قد تنبثق من القمة او من قاعدة المجتمع او من بعض مراكز القوى .

فوكو انكر الربط بين السلطة و العنف فهي اي السلطة لا تحتاج الى العنف فهي قوة موجهة و ليست مواجهة دامية مع الاخر و هي ليست بحاجة الى الصراع او العنف ولا التعاقد و الالتزام الاداري و حتى ان لجأت الى ذلك فذلك في اطار وسائل و ادوات و ليس تحقيقا لاهداف و غايات فهي تتصل بمنظور القيادة و الحكم ، معنى هذا ان السلطة لا يجب ان تصطدم بالحرية بل تقيم معها علاقات ، علاقات الاخذ و العطاء و الشد و الجذب و الا تحولت الى طغيان و استبداد : « و من ثمة فان السلطة لا تقوم على عداء " جذري " او خصومة " مستفحلة " و انما على نوع من التنافس و التنازع " Agonism " اللذين لا يكفان عن اجازة التوتر و التحريض المستمر بين الاطراف » 1 .

(1) د. محمد علي الكردي : نظرية المعرفة و السلطة عند ميشل فوكو . ص 327 . في القوة و السلطة و النفوذ للدكتور حسين عبد الحميد احمد رشوان . الاسكندرية : مركز الكتاب . 2007 . ص 121 .

2. نظرية النخبة :

شكّلت النخب مادة دسمة لعلماء الاجتماع و السياسة الذين خصوها بدراسات مستفيضة منذ مدة طويلة ، هذه النخب التي تدور حول محور السلطة و النفوذ في المجتمعات ، ويعود التصور الاجتماعي و السياسي الحديث للصفوة الى دفاع سان سيمون Saint Simon عن حكم العلماء و رجال الصناعة حيث اقر مسالة الفروق الطبقية و اكد التفاوت بين الاغنياء و الفقراء وهو ما دفع اتباعه الى تطوير فكره و دفعه في الاتجاه الاشتراكي ، ففي الفلسفة الوضعية التي طورها اوجست كونت A.comte نجد ان عناصر الصفوة و النزعة التسلطية في فكر سان سيمون قد ظهر الى حيز الوجود مما اثر في فكر اللاحقين لاسيما موسكا و باريتو كما يقول الدكتور محمد علي محمد نقلا عن توم بوتومور .

وبناء على اهتمام المفكرين بالصفوة او النخبة فقد كانت هناك عدة نظريات مفسرة للصفوة يتداولها علماء الاجتماع و السياسة من ذلك :

1. الاتجاه التنظيمي :

كتب موسكا يقول : « ... ففي كافة المجتمعات ... تظهر طبقتان من الناس : طبقة تحكم و طبقة اخرى محكومة ، و الطبقة الاولى اقل في العدد دائما و تؤدي كل الوظائف السياسية ، تحتكر القوة و تستمتع بكافة الامتيازات النابعة عنها على حين ان الاخرى وهي الطبقة الاكثر عددا انما تخضع لسيطرة و توجيه الاولى بطريقة قد ينظر اليها الان على انها قانونية بدرجة تقل او تكبر و تحكيمية او عنيفة بنفس الدرجة . كما تمدها بالوسائل المادية و بالادوات الضرورية لحيوية الكائن العضوي السياسي . « 1 .

1) Mosca : Ruling class .

في د. محمد علي محمد : اصول علم الاجتماع السياسي . دار المعرفة الجامعية . 2009 . ص 72 – 73 .

و يرجع موسكا اسباب قوة هذه الاقلية الى قدراتها التنظيمية و تقديرها لمصادر القوة ، و تماسكها الداخلي كما ان مرتكزات حكمها و سيادتها في المجتمع يعود الى كونها اقلية بمعنى انها اكثر تنظيما كما اسلفنا يسهل الاتصال و تبادل المعلومات بداخلها مما يمكنها من صياغة سياستها و هي على قدرة كبيرة على مواجهة التغيرات الخارجية و التكيف معها و تتغلب في الاخير على الاغلبية التي تفتقد مثل هذه الخصائص و المميزات : « و السلطة عند _ موسكا _ اما تتخذ شكلا هابطا Down ward وهذا هو المبدأ الاتوقراطي او اتجاها صاعدا Up ward و هذا هو المبدأ الليبرالي . وهو يعتبر الاتوقراطية و الليبرالية نماذج مثالية تصنف كافة المجتمعات وفقا لها . « 1 .

يرى روبرت ميتشلز الذي طرح مبدأ القانون الحديدي للاوليغاركية Iron law of oligarchy ان في كل تنظيم لابد ان توجد القيادة لكي يكتب له النجاح و البقاء و طبيعة التنظيم تمنح القادة القوة و الامتياز . كما ان القادة في التنظيم هم الذين يعبرون عن اراء الاعضاء و يتدعم موقفهم باستمرار نتيجة لعوامل تنظيمية و اخرى سيكولوجية و اوضح ميتشلز ان القائد او الزعيم الذي مارس السلطة و تعود عليها يجد صعوبة في التنازل او التخلي عنها فضلا عن كون ممارسة السلطة يحدث تحولا سيكولوجيا في شخصية القائد فيزداد ايمانه بنفسه . « 2 .

ويضيف ميتشلز ان الأقلية تنظر الى اية معارضة على انها عنصرا تخريبيا ، و بالرغم من ان ميتشلز قد اقتصر في دراسته على الاحزاب السياسية فقد دافع عن الديمقراطية فيقول : « انها يمكن ان تقلل من حدة الميول الاوليغاركية لكنها لا

(1) د. محمد علي محمد . مرجع سبق ذكره . ص 74 .

(2) هشام محمود الأقداحي : سيكولوجية النخبة العليا و الزعامة . الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة . 2008 . ص 100 .

تستطيع ان تمنعها تماما . « 1 .

2. الاتجاه السيكولوجي لباريتو :

قدم المفكر باريتو نظرية حول الصفوة من خلال مؤلفه " العقل و المجتمع " ، حيث فسر الانشطة الاجتماعية من خلال العوامل السيكولوجية ، وحسب ذات المفكر فان الصفوة ليست نتاجا للقوى الاقتصادية و لا تقيم (الصفوة) سيطرتها بناء على قدرتها التنظيمية بل لخصائص طبيعية ثابتة على مر التاريخ البشري ، و الصفوة حسبه هي تلك الطبقة التي حققت اعلى المؤشرات فيما يتعلق بانشطتها المختلفة و قد قسمها الى قسمين : القسم الاول هو الصفوة الحاكمة و تتألف من اولئك الذين يقومون بدور هام في الحكومة و الصفوة غير الحاكمة اي اولئك الذين لا تنطوي انشطتهم على اية اهمية بالنسبة للحكومة او السياسة و ينظر باريتو الى تاريخ كل مجتمع على انه تاريخ العلاقة بين الصفوة و الجماهير و يعكس التكوين السيكولوجي للصفوة .

و قد جاءت نظرية النخبة السياسية عند باريتو في سياق تحليله للنسق الاجتماعي و بحثه عن العوامل التي تساهم في توازن هذا النسق : « وفي توظيفه للعواطف والرواسب و المشتقات لدى الافراد اكتشف ان هناك تباينا بين الافراد في القدرات والمواهب و الاستعدادات . « 2 . و من هنا قسم المجتمع الى فئتين اعتمادا على المواهب و القدرات التي تميز البعض عن البعض الاخر .

باريتو يفترض اجراء مباراة بين افراد المجتمع كل في مجال نشاطه يتم على اساسها التصنيف و المتفوقون منهم هم النخبة ، ويرى باريتو ان كل المجتمعات تنقسم الى قسمين: النخبة من جهة و عامة الناس او (اللانخبة) من جهة اخرى ، فالنخبة الاولى هي الاقلية ذات التفوق و الامتياز التي تسعى لتوظيف تفوقها حتى

(1) هشام محمود الأقداحي . مرجع سبق ذكره . ص 101 .

(2) د. ابراهيم ابراش : علم الاجتماع السياسي . الاردن : دار الشروق للنشر و التوزيع . ط 1 . 1998 . ص 122 .

تسود على (اللانخبة) و تقودها ليصل جزء منها الى الحكم و يسمى بالصفوة الحاكمة و جزء اخر يبقى خارج السلطة وهي الصفوة غير الحاكمة يحملون رواسب النخبة الحاكمة و مؤهلون للارتقاء الى مصاف النخبة الحاكمة و هو ما يسمى عند باريتو : « دورة النخبة . » 1 .

باريتو يميز بين ما يسمى " المشتقات Derivations " و " الرواسب Residues " وقسم هذه الرواسب الى قسمين الاولى تشمل تلك التي تعكس غريزة التكامل و تعبر عن قدرة الانسان على ربط الافكار من خلال اعمال الخيال و تشمل منتجات هذه الغريزة الفنون و ايدولوجيا و الاحلاف السياسية و المناورات وتعكس الفئة الثانية من الرواسب غريزة استمرار التجمعات و دوامها اي نزعة المحافظة والاستقرار و النظام العام ، ومن الناحية السياسية يؤكد هذا الراسب الانتظام والتضامن . « 2 .

باريتو يشير انه من خلال دورة الصفوة يمكن ان يدور الافراد بين الصفوة واللاصفوة ومن جهة اخرى تتضمن دورة الصفوة امكانية ان تحتل صفوة مكان اخرى و يتحدث عن نوع اخر من الحركة الاجتماعية ينطوي على اهمية لتوازن المجتمع و يتمثل في ظهور صفوات جديدة و ما يترتب على ذلك من امتلاك القوة .

باريتو يفسر كذلك دورة الصفوة على نفس الاساس السيكولوجي فالتغيير الذي يطرأ على الصفوة هو محصلة للتغيير الذي يطرأ على الخصائص السيكولوجية لافراد الصفوة من جهة و تلك التي تطرأ على الخصائص السيكولوجية للمستويات الدنيا من جهة اخرى ، كما تحدث هذا الباحث عن ظهور نخب جديدة حاكمة و الذي يعود الى عوامل القوة . كما ان الصفوة الحاكمة قد تلجأ الى القوة للحفاظ على

(1) د. ابراهيم ابراش . مرجع سبق ذكره . ص 124 .

(2) د. محمد علي محمد . مرجع سبق ذكره . ص 78 .

موقعها السياسي : « واذا كان التاريخ هو مقبرة الارستقراطيات كما يقول باريتو فان ذلك راجع الى ان الارستقراطيات تفقد اهم ما يميزها ، حيث تقل نسب الرواسب التي تمكنها من احراز القوة حينئذ نجد ان اسر الطبقات الدنيا لا تلبث ان تصعد الى مستوى الطبقة الحاكمة . « 1 .

3. الاتجاه النظامي لرايت ميلز :

يشير رايت ميلز الى ان دراسة الصفوة يتم من خلال البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع لان مراكز القوة ترتبط بتوزيع الادوار الاجتماعية و يشير ان القوة في المجتمع الحديث هي قوة نظامية : « فهناك منظمات معينة تشغل اوضاعا رئيسية في المجتمع بحيث يمكن ترتيب هذه المنظمات على اساس التدرج الهرمي بالتباين و التخصص و تنوع الانشطة يشهد بالضرورة عدة صفوات وان لكل صفوة منها دورا تؤديه في المجتمع ... وانما يمكننا ان نتحدث عن الصفوات السياسية والصفوات غير السياسية مثلا . « 2 .

و حسب ذات المفكر فان الصفوة تتألف من اولئك الذين يشغلون مراكز عليا في المنظمات الرئيسية ، و تماسك الصفوة مستمد من قوة الروابط القائمة بين هذه المنظمات و ضعف الروابط يفسر تفكك الصفوة . هذا التماسك هو نتاج طبيعي للبناء النظامي كما ان الطابع التراكمي للقوة يكشف على : « ان الصلات المتبادلة بين قادة الصفوات تؤدي الى تبني اساليب مشتركة للحياة و احساس بالوحدة . ذلك ان الوعي بالجماعة كجماعة مترابطة يؤدي الى تدعيم التماسك . « 3 .

ويرى ميلز ان القوة في المجتمع الامريكي ليست صفة مميزة للطبقات او

(1) هشام محمود الأقداحي . مرجع سبق ذكره . ص 105 .

(2) نفس المرجع ص 108 .

(3) Mills في د. محمد علي محمد . مرجع سبق ذكره . ص 83 .

الأشخاص وإنما هي ترتبط بالمنظمات ذلك ان : « صفوة القوة تتألف من أولئك الذين يشغلون اوضاعا تسمح لهم باتخاذ قرارات مؤثرة في الهيئات و التنظيمات الرئيسية في المجتمع الحديث . « 1 . كما ان الصفوة حسب المؤلف تدرس في ضوء القوة الكامنة اكثر مما توصف على اساس القوة الفعلية . ميلز توصل الى نتيجة مفادها ان ثلاث نخبات اساسية تتقاسم عملية اتخاذ القرار في المجتمع الامريكي وهي : رؤساء الشركات ، و القادة العسكريون و القادة السياسيون . « 2 . اما عن صلة جماعات الصفوة مع بعضها البعض فان ميلز يرى ان النخبات الثلاث تشكل فئة متماسكة يزداد تماسكها الى درجة احكام الحلقات بين التسلسل النظامي . هذا التماسك يقابله شبه انقسام مع المجتمع ، اذ لا يمارس الشعب رقابة على عمل الصفوة فهي التي تتخذ القرارات المصيرية و تبقى الجماهير على الهامش وهي التي تقصي الجماهير و ملخص الفكرة : « ان شركات تصنيع السلاح تقوم بتقديم مبالغ هائلة لرجال السياسة و بالمقابل فان هؤلاء يردون لها الجميل ، والنتيجة ان الآلة العسكرية تحكم المجتمع المدني . « 3 .

4. الاتجاه الاقتصادي لبيرنهام :

سعى هذا الاتجاه الى تطوير صيغة توافقية بين النظرية الماركسية في دراسة الطبقة الحاكمة و بين نظريات الصفوة ، فيذهب هذا الاتجاه الى ان الموقفين يكمل احدهما الاخر . بيرنهام قدم دراسة سنة 1941 عن الثورة الادارية و خلص الى ان النظام الرأسمالي اخذ في التدهور و اشار انه من الضروري ان يحل محله مجتمع جديد تسيطر عليه من الناحيتين الاقتصادية و السياسية صفوة ادارية ، و يعتقد

(1) Mills في د. محمد علي محمد . مرجع سبق ذكره . ص 83 .

(2) د. ابراهيم ابراش . مرجع سبق ذكره . ص 143 .

(3) نفس المرجع . ص 143.

بيرنهام انه ازاء هذه الحركة الصناعية الهائلة يصعب الحديث عن مجتمع خال من الطبقات : « مع ذلك فلقد كان بيرنهام اقرب الى الماركسية في فهمه لموطن القوة عن الصفوة ، فهذه القوة تكمن في سيطرة الصفوة على وسائل الانتاج ، تلك السيطرة التي تمنح جماعة من الافراد وضما متميزا في اي مجتمع من المجتمعات . « 1 .

وحسب بيرنهام فالجماعة المسيطرة تمنع الاخرين من الحصول على اي ميزات من وسائل الانتاج ، كما ان الجماعة المسيطرة تحصل على معاملة متميزة حينما يتم توزيع المنتج سواء كان ذلك نقودا او سلعا ، و الطبقة الحاكمة هي الطبقة التي تحصل على " الدخول " كما ان السيطرة على وسائل الانتاج تحقق القوة السياسية والهيبة الاجتماعية مثلما تجلب الثروة و الدخل ، اما نظم الدولة و مؤسساتها فانها تتكامل بشكل تدريجي مع هذا النظام الاقتصادي الجديد و القوانين التي تصدرها الدولة ستدعم مركز " ملاك " وسائل الانتاج لانها ستسعى الى المحافظة على علاقات الملكية القائمة .

ومن وجهة نظر بيرنهام فان الصفوة ستضمحل اذا سمحت لجماعة اخرى بان تسيطر على وسائل الانتاج او تستحدث اساليب جديدة فيه وهو تفسير بالطبع يقترب اكثر من النظرية الماركسية . بيرنهام يشير ان ملاك قوى الانتاج يزداد انفصالهم عن العمليات الانتاجية الواقعية و يضطرون للتنازل عن مهمة الادارة للفنيين المتخصصين و يتحولون اي " الملاك " الى طبقة اعيان تنفق الأرباح دون ان تسهم في الانتاج الفعلي من هذا المنطلق تسيطر الطبقة الادارية على العمليات الانتاجية مستمدة قوتها من الطابع التخصصي الفني الذي يطبع الانتاج الحديث . سيطرة الفنيين المتخصصين تؤدي الى سيطرة سياسية و تتحول الحكومة كما خلص بيرنهام الى حكومة الاداريين الفنيين . « 2 .

(1) هشام محمود الأقداحي . مرجع سبق ذكره . ص 106.

(2) د. محمد علي محمد . مرجع سبق ذكره . ص 82 .

3. نظرية الصراع .

يشير علماء الاجتماع السياسي ان الحياة الاجتماعية على درجة كبيرة من التفاعل بين الأفراد و الجماعات و المنظمات ، هذا التفاعل و الديناميكية ينتج عنها صراع من اجل التمتع بالقوة و السلطة و النفوذ التي لا يمكن ان تتاح للجميع لان السلطة تعني المكانة و المنافع و الامتيازات المادية و المعنوية .

يعد المفكر عبد الرحمان ابن خلدون من الاوائل الذين تناولوا فكرة الصراع بين البداوة و الحضارة ، اذ يشير ان الصراع بين الفئتين الاجتماعيتين يرجع الى رغبة سكان البدو في السيطرة على الحضرة و الذي مرده كذلك الى قوة العصبية القبلية عند البدو و ضعفها عند الحضرة ، وهم اي البدو يعرفون برغبتهم في الاستئثار بالقوة و الحكم ، لذا ينتصر البدو على الحضرة و يقيمون خلافة او دولة على انقاضها ، اذ يقول : « و الصراع المحتدم بين الحضارة و البداوة يؤدي الى سقوط الحضارة و بروز البداوة كقوة مهيمنة ، وعند انتهاء الصراع بسقوط الحضارة و شموخ البداوة كقوة حاكمة يتغير المجتمع من بدوي الى حضري بعد هجرة السكان من البادية الى الحضرة بأعداد كبيرة جدا . » 1 .

أما عالم الاجتماع الإيطالي فريديريكو باريتو فيرى ان الصراع يكون بين النخبة و العوام لان المجتمع حسبه ينقسم الى طبقتين متخاصمتين هما طبقة النخبة و طبقة العوام ، ويصنف باريتو كما اشرنا النخبة الى نخبة حاكمة و النخبة غير الحاكمة و يرجع اسباب الصراع الى رغبة النخبة باحتلال مواقعها القيادية و الحفاظ عليها لأطول فترة زمنية ممكنة دون ان تمكن العوام مشاركتها القوة و المسؤولية ، لكن العوام تسعى للوصول الى مراكز النخبة لكن يضيف باريتو : « غير ان عملية الصراع بين النخبة و العوام تتمخض عن نجاح بعض العوام من الوصول الى مواقع النخبة و سقوط بعض النخب الى طبقة

(1) بوتول جوستون : ابن خلدون فلسفة اجتماعية . ترجمة : غنيم عبدون . القاهرة : المؤسسة العامة للتأليف . 1994 . ص 80 .

العوام . « 1 . وهذه الظاهرة يطلق عليها باريتو : « ظاهرة دورة النخبة التي يعبر عنها بنظريته المعروفة بنظرية دورة النخبة ... » 2 . علما ان هذا الصراع يقود الى الديمقراطية و الحرية .

اما المفكر كارل ماركس فانه كان من ابرز المهتمين بظاهرة الصراع ، حيث تستند نظريته على الصراع بين الطبقات الاجتماعية ، اذ يرى بان تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع الطبقي ، صراع بين الطبقة الحاكمة و الطبقة المحكومة الذي اساسه مادي بمعنى ملكية وسائل الانتاج ، فالذي يملك وسائل الانتاج يملك القوة و النفوذ الاجتماعي و السياسي : « فأعضاء الطبقات الاقطاعية و الرأسمالية لا يملكون مسببات القوة الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل يملكون ايضا مسببات القوة السياسية و القانونية ، و قد استعملت هذه القوة في قهر الطبقة الفلاحية في المجتمع الاقطاعي و الطبقة العمالية في المجتمع الرأسمالي . « 3 . هذا القهر و الظلم و الاستغلال حسب ماركس يولد الوعي الطبقي ، مما يؤدي الى الثورة على الطبقة الرأسمالية الحاكمة المستغلة ، مما يؤدي الى ظهور مجتمع جديد يقوم على مبادئ الحرية و العدالة و المساواة و هو المجتمع الشيوعي المنشود .

عالم الاجتماع كارل منهايم 1893 - 1947 ألف العديد من الكتب التي تحدث فيها عن الصراع ، ولو ان نظريته في الصراع الاجتماعي تكمن في نظريته حول التغيير الاجتماعي اذ ان التغيير الاجتماعي حسبه هو تحول يطرأ على البناء الاجتماعي نتيجة

(1) د.احسان محمد الحسن : علم الاجتماع السياسي ص 45 في احسان محمد الحسن : النظريات الاجتماعية المتقدمة . عمان : دار وائل للنشر . ط1 . 2005 ص 133 .

2) Freedman R : marx on economics . P 234 .

في احسان محمد الحسن . النظريات الاجتماعية المتقدمة . مرجع سبق ذكره . ص 82 .

3) Freedman R : marx on economics . P 234 .

في احسان محمد الحسن . النظريات الاجتماعية المتقدمة . مرجع سبق ذكره . ص 82 .

الصراع و التطاحن الذي ينشأ بين الطبقات و الأجيال او الفئات الاجتماعية والسياسية و الدينية فيما بينها للوصول الى الحكم . فلا تغير حسب منهيم دون صراع ولا صراع دون صدام فكري و مبدئي بين الفئات و الجماعات و القوى المتناقضة : « فالطبقة الحاكمة تعتقد بأنها احق من غيرها بحكم المجتمع و التمتع بالحقوق و الامتيازات المخصصة لها ، و أنها أخلص من غيرها في الدفاع عن مصالح الوطن و الامة ... ناهيك عن تمتعها بالشعبية و السمعة العالية و المكانة المرموقة التي تمكنها من قيادة المجتمع قيادة ناجحة و موفقة ، بينما تعتقد الطبقة المحكومة التي تحمل الأفكار الطوبائية بأن سعة حجمها و جسامه التضحيات التي تقدمها للمجتمع تجعلها مؤهلة ان تقود المجتمع و تحدد مصيره و تنجز اهدافه العليا . » 1 . علما ان منهيم قد تحدث كذلك عن الصراع بين الأجيال لاسيما الصراع بين الأجيال (جيل الشباب و متوسطي العمر) و الجيل الاخير و الكبار و المسنين الذين يرجعه الى الفوارق و الإختلاف في الأفكار و المصالح و القيم و تحدث ايضا عن الصراع بين الفئات الاجتماعية و السياسية و الدينية كالصراع بين البروتستانت و الكاثوليك و الهندوس و البوذيين و السيخ و المسلمين و الصراع بين الإخوان المسلمين و الشيوعيين و المحافظين و العمال و الصراع بين البيض و السود او الأريين و الساميين .

المفكر رالف دارندورف نشر كتاب بعنوان " الطبقة و الصراع الطبقي في المجتمع الصناعي " و ذلك سنة 1959 ، وكان متأثرا بأفكار كارل ماركس لكن اختلف مع ما ذهب اليه هذا الأخير ، و اعتقد رالف ان الصراع في المؤسسات الصناعية يكون بين العمال و الطبقة التكنوقراطية و يضيف : « ان الصراع في المؤسسات الإدارية و الحكومية يكون بين ابناء الطبقة التكنوقراطية الذين هم خريجو الجامعات و الكوادر العلمية التي تحتل المراكز القيادية في المؤسسات الإدارية الحكومية و بين الكتبة و الموظفين الصغار ، كما ان الصراع في المؤسسات العسكرية يكون بين الطبقة التكنوقراطية و نواب الضباط أو

1) Mannheim K.Ideology and utopia 1986 . p3 .

في د.احسان محمد الحسن . مرجع سبق ذكره . النظريات الاجتماعية المتقدمة . ص 136 .

المراتب في القوات المسلحة . « 1. اما اسباب الصراع عنده فلا ترجع الى العوامل المادية مثلما يرى كارل ماركس ، بل يعود الى عوامل تخص سيطرة الطبقة التكنوقراطية على القوة و النفوذ في الدوائر التي يعملون فيها و في المشروع الصناعي .

و اذا كان كارل ماركس يرى بان القهر و الصراع و الاستغلال يمكن ان يختفي نهائيا من المجتمع الإنساني في يوم من الأيام ، فان دارندورف يختلف معه في ذلك ، اذ يرى ان القهر شيئا عاديا مألوفا في حياة كل مجتمع ، حيث تؤكد نظريته : « الطابع القهري والإلزامي المسيطر على كافة انواع الحياة الاجتماعية . « 2 .

العالم الأمريكي رايت ملز طرح في كتابه " نخبة القوة " أفكاره الصراعية و التي تشير ان الصراع يحدث بين الفئة التي تمتلك الملكية و تشغل مراكز القوة و النفوذ و التأثير وبين جماهير الشعب التي لا تملك الملكية و لا تحتل مراكز القوة و النفوذ و التأثير في المجتمع . و أشار ملز بأن 5% من أبناء المجتمع الأمريكي يسيطرون على 90% من الملكية المنقولة و غير المنقولة , وشاهد بان هناك اثرياء و قادة عسكريين يتراأسون مجالس الإدارة في 80% من كبريات الشركات الامريكية ... و قد أطلق ملز على هؤلاء بالنخبة او الصفوة التي تمتلك القوة و تسيطر عليها في المجتمع الأمريكي . « 3 .

هذا يعني ان القلة في صراع دائم مع الكثرة التي لا تمتلك وسائل الإنتاج و لا القوة السياسية و النفوذ الإداري , إلا ان الصراع بين الفئتين النخبة و الأكثرية ينتهي غالبا لصالح هذه النخبة المتحكمة و ليس لصالح الجماهير .

اما العالم الأمريكي أميناى إتزيونى " Etziouni " ففي رأيه ان الصراع لا يرتبط

1) DAHRENDORF .R : class and class conflict in industrial society 2001 . p 11 .

في د. احسان محمد الحسن : النظريات الاجتماعية المتقدمة . مرجع سبق ذكره . ص 140 .

(2) د.محمد الجوهري : المدخل الى علم الاجتماع . القاهرة : الدار الدولية للإستثمارات الثقافية . ط 2008 . ص 147 .

3) MILLS c. Wright : power elite . p41 - 44 .

بالقوة ، و القوة لا ترتبط بالضرورة بالقهر و المعارضة و الصراع بل على العكس من ذلك ترتبط بالتعاون و التضامن ، فالتعاون كثيرا ما يعتمد على القوة ، والقوة تمارس عن طريق التعاون و هكذا يعتبر اتزيوني : « القوة في المجتمع شكلا من أشكال تعبئة الطاقة الاجتماعية لخدمة الاهداف الاجتماعية . » 1 .

و خلاصة القول انه مهما قيل عن انسجام المجتمع و حركته السلمية في اطار الديناميكية و التغيير فان ظاهرة الصراع واضحة و جلية وهي لم يكن ان تختفي بأي حال من الأحوال كما ان هذا الصراع يرتبط في تقديره بالملكية و المال و التقنية و الوظيفة و المعرفة في عالمنا اليوم .

(1) د.محمد الجوهرى . مرجع سبق ذكره . ص 150 – 151.

الفصل الثاني : الجيش و النخب السياسية فى البلدان العربية .

تعرف مختلف دول العالم بجيوشها التي عادة ما تكون مؤسسة من مؤسسات الدولة تقوم بمهام محددة وفق دستور مفعّل بعيدة على الصراع السياسي لكن في البلدان العربية التي يختلف فيها وضع الجيش من قطر لآخر عادة ما يكون الجيش محور النشاط السياسي ولو انه يتسم بنسق يختلف عن الانساق الاخرى بمعنى الجيش في البلدان العربية يتحكم في الكثير من الاحيان في السلطة و القرار السياسي . لذا سندرس في هذا الفصل وضع الجيش في البلدان العربية و علاقته بباقي النخب بعدما نستعرض خصائص هذه النظم العربية و تركيبية و آليات عمل الاحزاب السياسية و طرق الوصول الى السلطة في البلدان العربية .

➤ المبحث الاول : خصائص النظم السياسية العربية .

تبدو البلدان العربية عالما واحدا يمتد من الخليج الى المحيط الاطلسي بمساحة اجمالية تقارب 12 مليون كم² و بتعداد سكاني في حدود 350 مليون نسمة ، هذه البلدان و رغم تجانسها النسبي من حيث التركيبة الاجتماعية فان نظمها السياسية تختلف من نظم ملكية بما فيها الإمارات والسلطنة الى نظم جمهورية ، جل هذه البلدان خضعت للاستعمار سواء كان استعمار استيطانيا مباشرا أو وصاية و انتداب و العديد من هذه البلدان خاضت حروبا و ثورات من اجل الاستقلال .

و بالنظر للتركيبة الاجتماعية في البلدان العربية يتضح ان البناء الاجتماعي تحكمه القبيلة و العشائرية بالرغم من مظاهر العولمة و ثورة الاتصالات في عصرنا الحالي ، فان الانسان العربي مازال مشدودا الى قبيلته او عشيرته او قريته او جهته سواء كان في المشرق او المغرب العربيين ، و بالرغم كذلك من ارتفاع المداخل البترولية في عديد هذه الأقطار فان البارز هو العودة الى العصبية القبلية و بذلك تذوب شخصية الفرد العربي في القبيلة او (العرش) ، كما ان الدولة الحديثة في هذه البلدان لم تطور و تتطور لان تلغى هذه الروابط القبلية و تعوضها بروابط المؤسسة ، اذ تقول في هذا الإطار الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله : « ان جوهر الممارسة القبلية في المجتمع العربي تتجسد في ذوبان شخصية الفرد في القبيلة و السؤال الآن : ألم يتجاوز الوعي العربي لدى الانسان العربي المفهوم القبلي؟ و بوجه عام يمكن القول ان المدنية او المجتمع او الدولة في الاطار العربي لم تفلح في تطوير اشكال اجتماعية او علاقات اجتماعية قادرة على انتاج بني أصيلة بديلة للتكوينات التقليدية ، ولذا فان صلة القرى والتقارب الديني تظل هي الخلفيات الاساسية للولاء و التحالفات الاجتماعية على صعيد المجتمع العربي . » 1 .

(1) د. ثناء فؤاد عبد الله : أليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ط 1 . 1997 . ص

و الملاحظ ان الولاء للقبيلة او العشيرة و الجهة قد عرقل البناء المؤسساتي و قوض اسس الدولة الحديثة في هذه البلدان ولو ان للسلطة الحاكمة في هذه البلدان ضلعا في ذلك لان هشاشة و ضعف المجتمع تمكنها من التحكم و السيطرة و البقاء في الحكم .

لقد كان تاريخ البلدان العربية منذ عدة قرون مرتبطا بالشيخ و القبيلة اكثر من ارتباطه بالمؤسسة بالرغم من التطور المذهل الذي بلغته الحضارة العربية الإسلامية في سابق الأزمنة ، وبذلك غابت المؤسسات في هذه البلدان و منها مؤسسة الدولة ، و من هذا المنطلق فقد فضلنا استعمال مصطلح " بلدان عربية " عوض " دول عربية " بحيث لم تبرز معالم هذه الدول و لم تخرج البلدان العربية من نفق النظام القبلي العشائري و طال مخاض ميلاد الدولة العربية بمفهومها العصري الحديث . هذا الوضع يبرز من ناحية اخرى ان الولاء في البلدان العربية هو ولاء للعشيرة او القبيلة و الطائفة أكثر من ولاء للدولة ، كما ان الدولة العربية مازالت الى اليوم مشدودة بوثق المجتمع التقليدي و معلقة الى نموذج غربي بدأ تكوينه الجنيني منذ التجربة الاستعمارية الماضية حيث : « دخلت معظم الدول القطرية الجديدة الساحة و هي مثقلة بإرثين هائلين الأول : هو ارث المجتمع التقليدي الذي وجد قبل الاختراق الغربي ، اما الارث الثاني فهو ما طرأ على تكوينات مجتمع الدولة القطرية من تغيرات مع التجربة الاستعمارية . » 1 .

و اذا كانت فكرة عدم رسوخ مفهوم الدولة احدى خصائص النظم العربية فان الخاصية الثانية هي المبادعة بين النصوص الدستورية و الواقع و عدم الاحتكام للقانون ، فاذا استثنينا المملكة السعودية التي لا تملك دستورا فان كل البلدان العربية لها دساتير و قوانين تنص على التعددية و حرية الرأي و التعبير و المساواة لكن في الواقع عكس ذلك ، وبذلك صنفت مضامين هذه الدساتير و القوانين في خانة الشعارات لا أكثر ... فضلا عن غياب مفهوم الفصل بين السلطات و المشاركة السياسية التي تفضي الى الديمقراطية .

(1) مجموعة من المؤلفين : مستقبل الأمة العربية التحديات و الخيارات . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ط 2 . 2002 . ص 126 .

ان المتتبع للنظم السياسية العربية يلحظ تركيز كبير للسلطات في يد رئيس الدولة او الملك او شيخ القبيلة و العشيرة في البلدان العربية و بمجرد ان يصل رئيس الدولة او الملك الى سدة الحكم ، فان همه هو كيفية البقاء في الحكم الى اخر رفق : « و قد ادت هذه الأوضاع جميعا الى ان رئيس الدولة بمجرد ان يصل الى منصبه يصبح شغله الشاغل في الأغلب الأعم من الحالات هو كيف يبقى في ذلك المنصب لا يبرحه قط . و كيف يحصن نفسه ويحيط ذاته بهالة ترتفع به فوق مستوى البشر ، وكيف يدفع عن نفسه كل نقد . « 1 .

ولقد غابت عن البلدان العربية المؤسسات بالرغم مما بلغته الدولة العربية الإسلامية من حضارة ، اذ كان تاريخ هذه البلدان مرتبطين بالشخص القائد ، الخليفة او الملك اكثر من ارتباطه بالمؤسسة - الدولة . كما ان العقل العربي ذاته كان عقلا تبريريا يميل الى الجمود المكتسب او المفروض رغم الثورات التي قام بها العرب على مر الأزمنة و الحقب زاده الاغتراب و الاستلاب في العصر الحالي ، كما ان حالة احترام السلطة في الوعي العربي تتحول الى هيبة و خوف يضيف الى الاستعباد و الاستبداد و تكريس حالة البؤس و الشقاء و الاحباط لدى الانسان العربي ، وهو الوضع الذي تسعى الحركات الاصولية للاستثمار فيه في ظل فشل مشاريع بناء الدولة الحديثة القوية اقتصاديا و اجتماعيا وسياسيا سواء تحت غطاء الاشتراكية او الليبرالية ولو ان هذه الحركات كما يعلم الجميع تحكمها العاطفة اكثر من العقل . الأمر الذي حول الأصولية في الوطن العربي الى عقيدة جديدة يقدمها البعض كطوق النجاة ، وبذلك : « اننا لا نعيش حاضرا إلا بقدر تدخل ماضينا فيه . « 2 .

ان تكلس النظم العربية في ظل افراغ الدساتير من محتواها و غياب التعددية الفعلية والتداول السلمي على السلطة من خلال الانتخابات النزيهة و الفصل بين السلطات جعل هذه النظم تعيش زما غير زماننا ستمته الاستبداد و الطغيان من قبل الحكام و تهميش و بؤس

(1) ازمة الديمقراطية في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ط 3 . 2002 . ص 368 .

(2) د.حسن حنيفي : الجذور التاريخية لازمة الحرية و الديمقراطية في وجداننا المعاصر في دثناء فؤاد عبد الله : اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ط 1 . 1997 . ص 42 .

وتعطل الآلة الإنتاجية و التبعية للخارج في المأكل والملبس و غياب المنافسة و المشاركة التي هي وجه من اوجه الديمقراطية في العصر الحديث : « و يرتبط بهذا الجانب ان طرح الديمقراطية في الواقع العربي يستلزم " التغيير العميق " لذهنية الانسان العربي حتى يصبح قابلا للممارسة الديمقراطية فيتحول ولاؤه للفكرة و البرنامج و الحزب بدلا من الولاء لشخص " القائد ، الطائفة ، العشيرة . بحيث تتقبل ذهنية العربي الانتقال السلمي للسلطة وسريانها في جسم المجتمع كعملية طبيعية تتم عبر التعدد الحزبي الطبيعي . « 1 .

ان فقدان النظم العربية للشرعية من خلال تعطيل العمل بالدساتير او تفسير مضامينها بما يخدم مصالح السلطة غيب بالطبع كل تداول سلمي للسلطة بعد تعطيل و اعطاب الآلة الانتخابية ، الأمر الذي حول المجتمعات العربية الى حلقات للصراعات المعلنة و الخفية ، الآنية أو المؤجلة ، وبذلك غابت الديمقراطية التي هي اسلوب حكم اساسه الشرعية والمساءلة و التداول السلمي على السلطة في عصرنا الحالي المعولم الذي حولته ثورة الاتصالات الى بيت صغير مكشوفة غرفه على بعضها البعض ، معلوم كل ما فيه .

الخصائص الاقتصادية للبلدان العربية .

يبدو الوضع الاقتصادي في الوطن العربي مختلفا من جهة لاخرى ، اذ يمكن ان تصنف من خلاله البلدان البترولية من بينها البلدان الخليجية مضاف اليها الجزائر و ليبيا و العراق وهي بلدان قليلة السكان عدا الجزائر و العراق نسبيا ، و بلدانا زراعية او معتمدة في اقتصادها على القطاع الثالث منها مصر ، السودان ، تونس ، سوريا ، الاردن ثم لبنان ، وبلدانا اكثر ضعفا من حيث الاقتصاد كموريتانيا ، الصومال ، فلسطين ، اليمن ، جيبوتي وجزر القمر ، و بناء على ذلك فان الناتج الوطني الخام و دخل الفرد في البلدان العربية يختلف حسب هذا التصنيف .

وتشترك كل البلدان العربية في خاصية انها تعاني ازمة غذاء ولا تحقق الاكتفاء الذاتي

(1) د.ثناء فؤاد عبد الله . مرجع سبق ذكره . ص 45 .

إلا إنتاج الخضر و الفواكه (في بعض البلدان) و تصدر كميات من الأسماك في بلدان اخرى ، حيث تقدر نسبة احتياجات الدول العربية من الغذاء (اي الفجوة الغذائية) بنحو 14 مليار دولار . « 1 . و الأكثر من ذلك فان البلدان العربية مازالت عاقرة عن توفير المواد الغذائية الأساسية من ذلك القمح و الأرز و السكر و الحليب : « وهناك عجز في معظم السلع الغذائية في الدول العربية ، يأتي في مقدمتها القمح الذي يحتل صدارة السلع الغذائية المستوردة ، وتمثل نسبة الواردات الغذائية حوالي 50% من الواردات ... كما يستورد الوطن العربي ثلثي احتياجاته من السكر و اكثر من نصف احتياجاته من الزيوت و الشحوم ، وحوالي ثلث متطلباته من اللبن و البقوليات . « 2 .

من جهة اخرى فان العديد من البلدان العربية مازالت تعتمد في دخلها على الربيع البترولي (مداخل المحروقات) نفس الملاحظات تسجل على دول اخرى منها الجزائر و ليبيا التي ارتفعت مداخلها من صادرات المحروقات لكن الملاحظ ان هذه الأموال لم توجه لتطوير الصناعة و الزراعة و البنى التحتية و بذلك اخفقت هذه البلدان في تحقيق التنمية المنشودة و الإقلاع الاقتصادي علما ان البلدان ذات الدخل العالي انتشرت فيها نماذج استهلاكية غربية ارتبطت بتطور الحركة التجارية و تحسن العمران و ثورة الاتصال ، ما زاد في الضغوط من أجل الاستيراد : « و باختصار نقول ان بلدان النمط النفطي الريعي لم تعرف تنمية حقيقية بالمعنى الذي اشرنا اليه في المقدمة ، وهي رغم ثرواتها الكبيرة و قلة عدد سكانها تحتل اماكن متأخرة في دليل التنمية البشرية . « 3 . و كمحصلة لكل ذلك فقد زادت معدلات الفقر بنسب متفاوتة في مختلف البلدان العربية لاسيما في الريف العربي الذي مازال خارج دائرة التنمية : « ... و يركز الفقر في الدول العربية في المناطق

(1) عبد القادر رزيق المخادمي : الأزمة الغذائية العالمية . الجزائر : دار الفجر للنشر و التوزيع 2009 ص128 .

(2) نفس المرجع ص 132 .

(3) د.ثناء فؤاد عبد الله . مرجع سبق ذكره . ص 103 .

الريفية اذ تتفاوت كثافة الفقر الريفي من دولة لأخرى ، فنسبة فقراء الريف الى مجموع الفقراء في الدولة في كل من جيبوتي و الأردن و تونس لا تتجاوز 33% بينما تتراوح تلك النسبة بين 34% و 67% في كل من الصومال و السودان و سوريا و اليمن و فلسطين . « 1 .

ان البارز في اقتصاد الوطن العربي هو انتشار الزراعة بأنماط تقليدية و غير مصنعة وهي تكريس لهيمنة الطابع القروي في المجتمع الذي يبقى فقيرا و هشاً و كذا توسيع الصناعة البترولية المرتبطة بالريع النفطي المتصلة بالشركات الاحتكارية الكبرى و الرساميل العالمية في اطار من التقسيم الدولي للعمل ، هذا الوضع احكم قيود التبعية على البلدان العربية سواء عند الإنتاج و الاستثمار او الاستهلاك .

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموجه لسنة 2007 نقلا عن عبد القادر رزيق لمخادمي . مرجع سبق ذكره . ص 96 .

➤ المبحث الثاني : الاحزاب في البلدان العربية .

ترتكز الديمقراطية في مفهومها البسيط على التعددية السياسية التي تقوم على التعددية الحزبية في اطار تداول سلمي على السلطة مثلما هو الحال في الدول المتقدمة ، لكن المؤسف ان حال البلدان العربية لا يعرف التعددية الحزبية و ان وجدت فهي مشوهة او قاصرة لا تؤدي الغرض المطلوب منها بحكم عدة عوامل سناتي على ذكرها .

ان الحزب السياسي يعني : « مجموعة من المواطنين يؤمنون باهداف سياسية وايدولوجية مشتركة و ينظمون انفسهم بهدف الوصول الى السلطة و تحقيق برنامجهم .

يبدو الحزب السياسي اليوم عاملا طبيعيا ملازما لكل نظام سياسي معروف فالحزب السياسي موجود في الانظمة السلطوية ، كما في الانظمة الليبرالية في البلدان التي هي على طريق النمو كما في البلدان المصنعة ... » 1 .

لكن الملاحظ ان هناك فوارق كبيرة بين الاحزاب في الدول الديمقراطية المتقدمة واحزاب الدول المتخلفة منها البلدان العربية بالطبع ، ففي الدول الاولى كل الاحزاب تهدف الى الوصول الى السلطة ضمن آليات محددة و نعني بها الانتخابات مما يكرس في غالب الاحيان تداول سلمي على السلطة ، بينما في البلدان العربية فان هذا الامر غير متوفر ، فالاحزاب في هذه البلدان قد تكون واجهة او سند سياسي لنظام الحكم الذي تتحكم فيه بعض العصب منها العصب العسكرية كما ان الديمقراطية التي تتسعى الاحزاب السياسية الى تكريسها عادة ما تكون غائبة في البلدان العربية ومن الضوابط الواجب توافرها _ كما يقول الاستاذ علي خليفة الكواري _ لاجل اضافة صفة الديمقراطية على الحزب :

1. ان لا تكون في الحزب سيادة على اعضائه من قبل زعيم او عائلة او صاحب صفة دينية او طائفية او قبلية لها حق او عرف ثابت يكرس موقعها في القيادة .

(1) د. عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة . ط4 . الجزء 2 . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر . ص 310 .

2. ان تكون العضوية بضوابطها الديمقراطية هي وحدها مناط الواجبات و مصدر الحقوق الحزبية .

3. ان تكون العضوية في الحزب _ من حيث المبدأ _ مفتوحة لجميع المواطنين دون اقصاء او تمييز من حيث العرق و المذهب ، وان يكون اكتساب العضوية متاحا _ من حيث المبدأ _ لكل من اكتسب صفة المواطن في الدولة .

4. ان يحتكم اعضاء الحزب في علاقتهم الداخلية الى شرعية دستورية متجددة يتوافقون عليها بداية ... « 1 .

ان دور و مكانة الاحزاب في كل الدول في عصرنا الحالي دور مركزي ، اذ لا يمكن تصور حياة سياسية دون وجود احزاب فاعلة كما ان الديمقراطية كما اسلفنا تقوم على الاحزاب و التداول السلمي للسلطة ، فهي التي تقوم بمهام التعبئة و التجنيد و التكوين السياسي و بلورة السياسات العامة طالما انه لا وجود لبديل عن الاحزاب يقوم بهذه المهام بالرغم من ان للمجتمع المدني و الاعلام مهام مكملة لذلك ، اذ يمكن ان نلخص وظائف الاحزاب السياسية في الآتي :

1. تعبئة المواطنين و تفعيل دورهم السياسي و ادماجهم في الحياة السياسية .
2. تحري المصالح المشتركة و التوفيق بينها و جمع المواطنين حولها .
3. التعرف على السياسات العامة و بلورتها في برنامج سياسي قابل للتنفيذ .
4. تجنيد القادة السياسيين و تنمية قدراتهم على حكم الدولة و ادارتها . « 2 .

ان التجارب الحزبية في البلدان العربية تختلف من بلد الى اخر كما هو معلوم ، فاذا كانت بعض البلدان تفتقر للتعددية الحزبية مثلما هو الحال في المملكة العربية السعودية و ليبيا قبل الثورة فان بلدان اخرى مازالت تعمل بنظام الحزب الواحد كما هو الحال في

(1) علي خليفة الكوري : ملاحظات اولية حول مفهوم الحزب الديمقراطي في الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ط1 . 2004 . ص 20- 21 .

(2) نفس المرجع ص 24 .

سوريا وبلدان اخرى و جدت بها التعددية الحزبية لكن تجاربها تختلف من جهة الى جهة لذا قد يصعب التقييم و الحكم على هذه التجارب لكن رغم ذلك سنراعي في هذا الاطار القواسم المشتركة بينها .

وإذا كان فقهاء القانون و علماء السياسة يؤكدون ان الحزب هو جسر بين المجتمع والدولة و التعددية الحزبية هي آلية من آليات التحول و الممارسة الديمقراطية فان هذا الجسر غير مشغل في البلدان العربية بالرغم من ان التعددية و الديمقراطية هما اهم ميزتي العصر الحالي طالما ان الاولى هي دليل على التنوع داخل المجتمع و الثانية هي مفتاح التداول السلمي على السلطة : « تمثل الاحزاب السياسية العمود الفقري لمبدأ التعددية السياسية الاساسية في مواجهة الحكم الاستبدادي " قيل ان الديمقراطية هي حكومة الاحزاب " . « 1 .

ان الديمقراطية بوصفها منهجا و ليست عقيدة فهي توفر الحلول الموضوعية لنظام الحكم و تفعل دور المؤسسات و تمكن المجتمع من الحرية و الابداع الذي يمكن من التعبير عن الذات البشرية و تتيح فرصة الوصول الى السلطة في اطار سلمي طالما ان هذه السلطة التي تغري الفرد في هذا المجتمع او ذلك ، لكن الفرد او الانسان العربي مازال بعيدا عن هذا الطموح بحكم عدة اختلالات تشوب واقعه السياسي الفكري و الثقافي الذي انعكس بالطبع على حال الاحزاب السياسية في هذا الوطن التي كان ضعفها و هشاشتها من ضعف المجتمع و هشاشته و اجمالا يمكن نصنف الاحزاب السياسية في الوطن العربي الى :

1. احزاب الاشخاص : و قد سبقت غيرها الى الوجود و عادة ما يتم التجنيد لقيادتها من

ابناء الطبقة العليا من ملاك الاراضي الزراعية و كبار التجار و بعض المهنيين و تتسم شعبيتها بالمحدودية مثل ذلك حزب سعد زغلول و الاحزاب اللبنانية .

2. احزاب الحركة الوطنية من اجل الاستقلال : تركز على هدف الاستقلال ، انتشرت

(1) د. فيصل شطناوي : محاضرات في الديمقراطية . الاردن : دار الحامد . 2002 . ص 208 .

في الريف اكثر من الحضر كما انها جمعت بين الثراء و المركز و النفوذ من جهة والكفاح السياسي المنظم عبر الإضرابات و المظاهرات و المنافسة الانتخابية و الحملات الصحفية من جهة اخرى .

3. الاحزاب الطائفية : وهي احزاب للاقليات تظهر للدفاع عن مصالح ابنائها و عادة ما تتبنى ايدولوجية محافظة و تجند نخبها اساسا من العائلات العريقة في الطبقة العليا مثل ابناء الطبقة الوسطى و تستعين بالميليشيات مثل ذلك حزب الكتائب في لبنان.

4. احزاب القوى الجديدة الداعية الى الاصلاح : و منها :

أ. احزاب المثقفين مثل حزب الاستقلال في العراق و الحزب الوطني لمصطفى كامل في مصر ، وتميزت ايدولوجيتها بانها وطنية ديمقراطية ليبرالية و تهتم بالليبراليين من الطبقتين العليا و الوسطى .
ب. احزاب الطبقة الوسطى .

ج. احزاب الكوادر : ايدولوجيتها ثورية و تعارض النظام القائم و ترفض المنافسة الحزبية و تتركز شعبيتها في اوساط العمال و الفلاحيين و تتمثل وسائلها في الاثارة الجماهيرية .

5. احزاب النظام الحاكم : و هي التي كونتها النظم العسكرية في منتصف القرن الماضي عندما شعرت بحاجتها الى قاعدة شعبية منظمة و تدرجت ايدولوجيتها بين الاصلاحية و الثورية ، تعارض المنافسة الحزبية مثال ذلك الاتحاد الاشتراكي في مصر و العراق و الاتحاد القومي في مصر و سوريا .

6. الحركات الجماهيرية :

أ. الحركات الاجتماعية : ظهرت مع بداية القرن الماضي ، تدعو الى الاستقلال و كانت قليلة الاعتراف بالمنافسة الحزبية و جندت رموزها النخبوية من قيادات الحركة الطلابية و المدرسين ، وسائلها المظاهرات و التنظيمات العسكرية منها حزب مصر الفتاة و الحزب الاجتماعي القومي السوري .

ب. الحركات الدينية الاصولية : ظهرت مع بداية القرن الماضي وهي تنظيمات ذات قاعدة جماهيرية عريضة و انتشرت في التسعينيات و حتى الان نتيجة مجموعة اسباب داخلية و اقليمية دولية و تدعو الى التغيير الثوري السريع و تتصدى للنظام و لا تتحمس للمنافسة الحزبية ذات التوجه الاسلامي و منها حركة الاخوان المسلمين في مصر و باقي فروعها في الدول العربية. « 1 .

هذه الحركات الدينية الاصولية التي اكتسبت القوة و اوضحت لها خطوة داخلية و خارجية و تمكنت من الوصول الى الحكم في المدة الاخيرة بعد (ثورات) عربية مثلما هو الحال في مصر و تونس او اوضحت تشارك في السلطة مثلما هو الوضع في الجزائر و المغرب .

و على خلاف الاحزاب في الدول الديمقراطية حيث يسود التداول على القيادة داخل الاحزاب بطرق سلمية ، فان الاحزاب في الوطن العربي تعاني من مشكل تكلس القيادة وبقائها على رأس الحزب لمدد طويلة ، فمذ اقرار التعددية الحزبية في مصر سنة 1976 لم تتغير اغلب قيادات الاحزاب : « ومن هنا يتأكد انه مع تأسيس كل الاحزاب ترأسها شخص واحد هو مؤسسها و لم يترك اي منهم هذا المنصب الا بوفاة ، كما حدث في الحزب الوطني و الاحرار و الوفد و الحزب الاتحادي و مصر الفتاة ... و قد ادى هذا الى استمرار رؤساء بعض الاحزاب في مواقعهم لاكثر من ربع قرن كما هو الحال في حزب التجمع ... » 2 .

هذا الوضع يعكس الجمود الذي تعيشه الاحزاب في الوطن العربي لان الحالة المصرية تنعكس على اغلب البلدان العربية التي تعتمد التعددية الحزبية حيث تختصر مهام

(1) د. علي الدين هلال – نيفين مسعد : النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار و التغيير . مركز دراسات الوحدة العربية . ط 5 . ص 46 .

(2) أ. عاطف سعداوي : تعدد القيادة و التنمية في الوطن العربي . اعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشبان . القاهرة . ط 1 . 2003 . ص 429 .

وطموحات الحزب في شخص واحد و رؤية واحدة مما يحجب كل اشكال الديمقراطية و يؤدي الى شخصنة الحياة الحزبية و الاستبداد داخل هذه الاحزاب .

ظاهرة اخرى اوضحت ملازمة للاحزاب في الوطن العربي تخص الانشقاقات او ما يسمى بالحركات التقويمية مثلما حدث في حزب الخضر المصري و حزب مصر العربي الاشتراكي ، و حزب مصر الفتاة و حزب التكافل الاجتماعي و حزب الشعب الديمقراطي و حزب العدالة الاجتماعية و حركة حماس الجزائرية و حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري و حركة الاصلاح الامر الذي يعكس صراعا واضحا من اجل القيادة داخل هذه الاحزاب .

مشكل اخر تعاني منه الاحزاب في الوطن العربي يخص الروابط العائلية و الولاءات الجهوية و العشائرية بحيث عادة ما تتحكم عائلة واحدة في قيادة الحزب مثلما حدث للحزب الحاكم في عهد مبارك و يقدم عادة للاستحقاقات افراد العائلة الحاكمة في الحزب ، فضلا عن الاستبداد داخل الاحزاب و الانفراد بالقرار وهي احد اسباب الانشقاق و التشرذم : « يبدو واضحا ان منطق التشطي و الانشقاق يضيفي بظلاله الثقيلة على احزابنا العربية فبتأمل طبيعة الحزب في المغرب مثلا _ و تأمل طبائع احزاب عربية كثيرة في الواقع _ منذ الاستقلال الى الان يلاحظ هيمنة منطق التشرذم و النزوع الى التفكك و الانشقاق بدل الاتجاه نحو الانصهار او التكتل ، وهو سلوك يعود الى نوع من التوجه الانقسامي ، ويمثل العمل السياسي ضمن تصور شخصي غائي بدل ان يكون سلوكا جماعيا ذاتيا . « 1 . وهو ما يعكس غياب الرؤية الاستراتيجية كما يقول المؤلف .

المعضلة الاخرى التي تعاني منها الاحزاب في الوطن العربي هي تلك المتصلة بارتباط الاحزاب بالدولة ، فاذا كانت بعض الاحزاب قد انشأتها الدولة فان احزابا اخرى قد انصهرت في الدولة و اوضحت جزءا منها واصبح وجودها مرتبط بوجود المؤسسة الملكية

(1) أ. خالد سليمان : الواقع و المستقبل المنشود في : الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية . مركز دراسات الوحدة العربية .

او السلطة الحاكمة كما هو الحال في المغرب او الجزائر و مصر ، بالاضافة الى ذلك : «
و قد شاعت الأقدار ان تولد الاحزاب العربية و تنشأ في ظل انظمة سلطوية تقتات على
مفاهيم الاستبداد و تتغذى على قيم القمع و الاقصاء و تسعى جاهدة الى دمج مؤسسات
المجتمع المدني تحت عباؤها . « 1 . الامر الذي جعل هذه الاحزاب تضحى بالديمقراطية
مقابل بعض المكاسب المادية و المعنوية لقيادات الاحزاب يضاف الى ذلك وجود بعض
الاحزاب في مرحلة التكوين كما هو الحال في اليمن و سوريا و موريتانيا و النزوع
للموروث التقليدي و ضعف التجنيد داخل العديد من الاحزاب العربية للاسباب المذكورة
و وهن طرائق التكوين الحزبي في الاطر الديمقراطية بالرغم من ان هذه الاحزاب هي
الضامن الوحيد للديمقراطية في البلدان العربية و هي سبيل التداول السلمي على السلطة .

و اذا كانت الجيوش في الدول الديمقراطية هي جيوش حيادية ملتزمة بوظيفة دستورية
كحارس للوطن و الدولة و مدافع عن السيادة طالما انها بعيدة عن الصراع السياسي بين
الاحزاب و مكونات المجتمع ووسائل الاكراه المتوفرة لديها لا تستخدم لتغيير النظام و حسم
الصراعات داخل هذه المجتمعات و من ثمة فان السيادة مصونة و المنافسة محصورة في
المجال السياسي وهو ما لا يتوفر في البلدان العربية بمعنى ان الجيش في الدول الديمقراطية
لا يتدخل في الحياة السياسية لان السياسة لعبة مدنية بحتة وهي مجال مفتوح للمنافسة بين
المواطنين و كما يقول الاستاذ عبد الاله بلقزيز : « ان الجيش يتحول الى نخبة سياسية
والى نخبة حاكمة لتتغير بذلك ماهيته ووظيفته عما هي عليه في وضعها الاصلي كمؤسسة
لصون السيادة ... وفي هذا الوضع الجديد الذي يتحول فيه العسكريون الى سياسيين والى
" مدنيين " تقوم النخبة العسكرية الحاكمة بادارة السلطة على نحوين : اما تديرها مباشرة
من خلال حكم عسكري صريح يفرض احكامه على الحياة العامة او تديرها من وراء ستار
من خلال وضع شخصية سياسية صورية في الواجهة و الامساك بمفاتيح القرار من قبل
الجنرالات الكبار الذين هم اهل الحل و العقد ... ان السلطة في هذا المشهد تتحول الى اداة

(1) أ. خالد سليمان . مرجع سبق ذكره . ص 448 .

في يد الجيش ... اما حيازة الجيش للسلطة و استعماله اياها ، فمشدودة بدوره الى هدفين سياسيين : الحفاظ على بقاء الحكم العسكري ... ثم منع قوى المعارضة المدنية الديمقراطية من العمل بدعوة تهديد امن الدولة او التشويش على المعركة الوطنية و القومية من العدو الخارجي ... و ثالثهما ان هذه الصورة من العلاقة بين الجيش و السلطة افضت الى قيام سلطة عسكرية شديدة الوطأ على الكثير من المجتمعات العربية و على اوضاع الحريات العامة و حقوق الانسان فيها . « 1 .

هذه السلطة العسكرية تستمد بالطبع من قوة تنظيم و انضباط هذه المؤسسة و وفرة امكانياتها المادية و البشرية طالما انها تستحوذ عادة على اكبر الميزانيات التي تكون بعيدة عن الرقابة و المحاسبة و بحكم حيازتها على وسائل القمع و الاكراه ، وبذلك يتحول الجيش الى سلطة فعلية في البلدان العربية مع فوارق بسيطة قد تستثني البلدان التي يطبعها النظام الملكي حيث تستفرد بالسلطة العائلة المالكة في اطار من التحالف و تقاسم المنافع .

(1) عبد الاله بلقزيز : السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش و السلطة في : الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ط 1 . 2002 . ص 22 - 23 .

➤ المبحث الثالث : الجيش و النخب في البلدان العربية .

سبق و ان اشرنا ان الجيش (او المؤسسة العسكرية) تستحوذ على وسائل القوة و الاكراه كما انها المؤسسة الاكثر تدريبا و تنظيما و انضباطا مقارنة بباقي المؤسسات _ خاصة في دول العالم الثالث _ التي تنتمي اليها البلدان العربية ، كما ان الجيش يحظى دوما في هذه البلدان بالعناية القصوى من خلال تخصيص اكبر الميزانيات و ينال القسط الاكبر من النفقات التي قد تخرج في كثير من الاحيان عن نطاق المراقبة و المسألة .

و ان استعرضنا فيما سبق تصنيف المؤسسة العسكرية فالملاحظ ان الاهتمام بهذه المؤسسة قد زاد خاصة بعد الحرب العالمية الثانية مع انتشار الظاهرة العسكرية في البلدان النامية حيث عكف المختصون على دراسة الدور المافوق عسكري (Extra-Militaire) للجيش و الخصائص العامة للبلدان النامية . « 1 . و لو ان الدراسات في هذا السياق لم تكن بالعمق المطلوب نظرا لخصائص هذه المؤسسة في حد ذاتها . اذ يعتبر الباحث سنغاس " Senghaas " عملية او سيرورة العسكر (او التجيش) جزءا من اعادة انتاج التشكيلات الاجتماعية المحيطة بينما يرى الفرنسي موريس بيير روي " Maurice Pierre Roy " ان الجيش قد يتصرف كقوة ضامنة للسلطة القائمة كما هو الشأن في الاردن و السعودية حيث يسيطر المجتمع القبلي . « 2 . اما جون ماينو " Jean Maynaud " فقد درس العلاقة بين الجيش و السلطة المدنية و ميز في ذلك بين ثلاث انماط من العلاقات :

1. النمط الذي يكون فيه الجيش أداة للسلطة السياسية " Un instrument du pouvoir " حيث تكون السلطة العسكرية تابعة بشكل تام للحكومة التشريعية ويتحدد دور القوة العسكرية في الحفاظ على الامن العام والدفاع على الوطن ضد

(1) د. نور الدين زمام : القوى السياسية و التنمية : دراسة في علم الاجتماع السياسي . مرجع سبق ذكره . ص 225 .

(2) نفس المرجع ص 226 .

العدو الخارجي .

2. النمط الثاني يكون فيه الجيش متغيرا هاما في اتخاذ القرارات الحكومية فهو يعمل على فرض وجهة نظره خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تمسه مما يفرغ السلطة المدنية من محتواها ويزيد في تعاضم الدور العسكري في صناعة القرارات الحكومية .

3. اما النمط الثالث فيكون فيه الجيش العنصر الموجه و المتحكم في العمليات السياسية برمتها .

اما اموس برلموتر " Amos Perlmutter " الذي يعد ابرز الباحثين في الظاهرة العسكرية فهو يميز بين ثلاث انواع من حكم الاقلية العسكرية :

1. الاقلية العسكرية الاوتوقراطية التي تشهد تركيز للسلطة السياسية في شخص واحد هو الحاكم العسكري و تكفي المؤسسة العسكرية في هذه الحالة بالاعتماد على الولاء لشخص القائد العسكري زعيم الدولة و لا تسعى للتأييد السياسي خارج حصونها .

2. الاقلية العسكرية الاوليغاركية و هنا يكون الجهاز التنفيذي للسلطة يتشكل من عسكريين او رجال من اصل عسكري ، و في هذا النوع من النظم العسكرية يتدخل العسكريون عند تصاعد الصراع الاجتماعي الذي تتسبب فيه مختلف الاحزاب والجماعات .

3. النمط العسكري السلطوي و يعرف تحالف العسكريين و المدنيين خاصة منهم البيروقراطيين او التكنوقراطيين و يسعى هذا النوع من الحكم الى اكتساب التأييد خارج المؤسسة العسكرية لذلك فهو يفتح المجال امام الاحزاب و الجماعات السياسية المختلفة في الحدود التي لا تتعدى الى التعبئة السياسية التي يخشى من ان تتحول

الى مشاركة سياسية . « 1 .

ان سرد هذه المعطيات نهدف من خلاله الى اسقاط هذه الافكار على واقع البلدان العربية من خلال تحليل وظيفة النخب العسكرية في هذه البلدان و دورها و صراعاها مع النخب الاخرى لا سيما النخب السياسية ، فاذا كانت الدولة في المجتمعات المتقدمة هي دولة الجميع و المعارضة عادة ما تكون للسلطة و ليس للدولة ، كما ان حياد الجيش في هذه الدول هو من حياد الدولة ذاتها بمعنى انه لا يتدخل في الصراعات و لا ينتصر لفريق او نخبة سياسية ضد اخرى و لا يتدخل في صناعة القرار و السلطة الا ما يتعلق بالجوانب الامنية ، فان الحال غير ذلك في الدول النامية و منها البلدان العربية دليل ذلك ان ايطاليا قد شهدت في العقود الاخير ازمات عدة استهلكت من خلالها عديد الحكومات لكن الجيش لم يتدخل ولم ينحاز و لم تنهار ايطاليا و الجيش انحصرت مهامه في الحفاظ على امن الوطن و صيانة الدولة و الشعب وفق دستور البلاد الذي يحتكم اليه الجميع بناء على معطيين اثنين : « اولهما : ان مجال السياسة و المنافسة مستقل عن مجال السيادة و ثانيهما : ان العنف ليس من وسائل التغيير و ادواته في هذا النظام . « 2 .

هذه المعطيات لا تتوفر في البلدان العربية بحيث ان الدساتير لا تحتكم اليها النخب و فئات المجتمع و هي دساتير معطلة او فارغة من اي محتوى تستبدل دوريا وفق الرغبات و الالهواء مما يفسح المجال لتداخل السلطات و الفوضى و يضعف المشاركة السياسية بفعل تحكم الفئة الحاكمة التي تحتكر العنف ، العنف المشروع على حد تعبير ماكس فيبر _ من خلال اجهزة الشرطة و الجيش _ و تستعمله ضد باقي الفئات فيكون التغيير بالعنف و العنف المضاد دوما .

1) Amos Perlmutter : Political roles and military rules .

في نور الدين زمام . مرجع سبق ذكره . ص 227 .

(2) عبد الاله بلقزيز : السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش و السلطة في الجيش و السيادة و السلطة في الوطن العربي . مرجع سبق ذكره . ص 18 .

ففي الدول الديمقراطية تتداول الاحزاب سلميا على السلطة وفق برامج و كفاءات و بانتخابات حرة و نزيهة تجسد اسمى معاني المشاركة السياسية كما ان الجيش لا يحتاج الى حزب او مجموعة احزاب للظفر بالشرعية لان شرعيته مكفولة من قبل الامة قاطبة بعيدا عن لعبة السلطة و هي شرعية دستورية سامية .

و بناء على التصنيف الذي سردنا مسبقا فان حال الجيوش العربية لا يخرج عن نموذج الحكم بين المؤسسات و لو ان اغلب البلدان العربية تفتقد للمؤسسات محكمة البناء او نموذج الرقيب صاحب قوة الاعتراض او الاثنتين معا حيث يسعى الجيش للحفاظ على النظام السياسي القائم و العودة للثكنات للعمل من خلف الستار او القيام بذات المهام في الحفاظ على النظام و الاستحواذ على مفاتيح العمل السياسي و المشاركة السياسية و الوقوف في وجه الحركات الرادكالية . هذان النموذجان ينطبقان على وضع بعض البلدان العربية من ذلك مصر ، سوريا (قبل الازمة) ، العراق (قبل التفكيك) ، الجزائر . بينما البلدان الاخرى (المملكة و الامارات الخليجية و المغرب) فان جيوشها ضعيفة متحكم فيها من قبل الاسر الحاكمة ، بينما بلدان اخرى كليبيا ، لبنان و الصومال فقد تفككت جيوشها و لم يبق منها الا الاسم و لو ان كل الجيوش العربية ما زالت تحظى بالمكانة المرموقة من حيث الانفاق و هي المؤسسة الاكثر انضباطا و تنظيما كما اسلفنا علما ان عدم انخراط هذه الجيوش في معارك وطنية قد حول هذه النخب العسكرية الى مجموعة من الموظفين الاداريين الذين ابتعدوا عن الاحتراف و الاتقان العسكري ، كما ان تلك المكانة قد تعززت في السنوات الاخيرة بداعي مكافحة الارهاب و هواجس الحراك الاجتماعي الذي حول هذه الجيوش الى افراد مهمتهم مكافحة الشغب و الفوضى .

و بما ان محور العلاقة بين العسكر و الساسة هو السلطة Pouvoir فاننا يمكن ان نصنف في الحالة العربية بين ثلاث صور هي : جيش السلطة - سلطة الجيش - و الجيش الاهلي حسب بعض المختصين :

1. جيش السلطة : حيث يمكن في هذه الحالة ان الجيش يصبح جيشا للسلطة و ليس

للدولة ، بمعنى هو جيش من حيث الوظيفة يستخدم من قبل السلطة او النخبة الحاكمة

(مجرد اداة) يستعمل لتحقيق ديمومة النظام السياسي و سيطرة النخبة الحاكمة و قمع المجتمع و المعارضة بالرغم من تكلفة ذلك على الامن و الاستقرار و تماسك المجتمع أو يبدو الجيش كمؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص مملوكة للنخبة الحاكمة و تنفق عليه هذه النخبة بسخاء في شتى النواحي و في صورة اخرى يظهر الجيش كفريق سياسي في المجتمع في مواجهة فرقاء سياسيين فينحدر من جيش الدولة الى جيش السلطة من جيش الشعب و الامة الى جيش لنخبة سياسية و يتدرج الولاء من ولاء للدولة و للوطن الى ولاء للنخبة الحاكمة . و لنا ان نسقط ذلك على بعض البلدان العربية .

2. سلطة الجيش : في هذا الوضع يصبح الجيش سلطة حيث يشق الجيش عصا الطاعة على السلطة و يصبح في وضع اعلى منها ، و في هذا الوضع _ حسب بعض الباحثين تبرز لنا ثلاث حالات : _ الاولى ان الجيش يتحول الى نخبة سياسية اي نخبة حاكمة تتخلى عن وظيفتها كمؤسسة لصون السيادة و الحفاظ على الدولة والشعب حيث يتحول العسكريون هنا الى سياسيين او (مدنيين) يديرون السلطة من خلال حكم عسكري صريح او يديروها خلف الستار من خلال شخصية سياسية صورية مع الامسك بمفاتيح القرار من قبل ضباط الجيش . في الصورة الثانية تتحول السلطة الى اداة في يد الجيش بعدما كان الجيش اداة في يد السلطة بهدف الحفاظ على الحكم العسكري مع تزيين الصورة العامة من خلال اقرار الدستور والانتخابات و فسخ المجال للعمل السياسي بالنسبة لبعض الاحزاب الموالية مع التضييق على المعارضة بدواعي عديدة (تهديد الوحدة الوطنية - الخطر الخارجي ...) . و الصورة الثالثة تبرز قيام سلطة عسكرية شمولية تعطل العمل بالقانون تضيق على الحريات العامة تفرض احكام الطوارئ ، تغلق المجال السياسي بمعنى ان الجيش يستولي على السلطة كلية بالانقلاب العسكري و يتحول الوضع من جيش الدولة الى دولة الجيش .

3. الجيش الاهلي : حيث يبرز انفلات المجتمع من عقال الدولة و يبدو كمجتمع للعصابات الاهلية منقسم متشرذم و متصارع و يتحول المشهد عندئذ من احتكار

الدولة للعنف الى خصوصية العنف اذ يصبح لكل فئة او طائفة او عصابة جيشها (ميليشيات) _ و تنتهي بذلك رابطة الولاء للدولة و الوطن _ و قد يساهم في تمزيق الدولة ذاتها و يبرز ذلك بجلاء في وضع العراق ، ليبيا ، الصومال و بدرجة اقل سوريا ، لبنان واليمن . « 1 .

اذن حاولنا من خلال هذه المعطيات ان نقف عند حال الجيش في البلدان العربية ووظائفه في مجتمعات مازالت بعيدة عن المجتمعات المتقدمة حيث يبدو فيها _ البلدان العربية _ وضع الدولة هشاً تغيب عنها المؤسسات تعطل فيها الدساتير ، تتداخل فيها السلطات تغيب عنها الحريات و الحقوق يتم بداخلها التغيير بواسطة العنف و بذلك كان حال الجيش فيها من حال الدولة فمن يغير هذا الواقع و كيف يتم تغييره ؟ حتى نلحق الدول المتقدمة .

فاذا استعرضنا الوضع العربي الراهن يبرز بجلاء استحواذ العسكر على مقاليد الحكم في الدول العربية المحورية مبعداً بذلك باقي النخب السياسية او المثقفة ، ففي مصر التي تعد كبرى الدول العربية نلاحظ ان الرئيس الاسبق جمال عبد الناصر قد استأثر بالحكم عقب الانقلاب على الملكية و بتحالف مع احد التيارات الدينية و استمر في الحكم لمدة طويلة وهو العسكري الذي صعد الى الحكم مع ما يسمى الضباط الاحرار ليخلفه عسكري اخر " أنور السادات " وقع اتفاقيات كامب دافيد و اغتيل ليخلفه حسني مبارك عسكري هو كذلك هذا الاخير الذي عزل بعد حراك اجتماعي و صعد محمد مرسي الى سدة الحكم و عزل من طرف العسكر بعد نحو سنة من الحكم .

في العراق حكم صدام حسين العسكري عدة عقود من الزمن و خاض حرباً مع الجارة ايران و احتل الكويت و شن عليه الغرب حملة كبرى انتهت باعتقاله و اعدامه و خرج من الحكم دون ان يخرج العراق من دوامة العنف و الفوضى اما في الجارة سوريا فقد حكم

(1) عبد الاله بلقزيز بتصرف . مرجع سبق ذكره .

العسكري حافظ الاسد قرابة ثلاثة عقود و سلم الحكم قبل وفاته لابنه بشار الاسد ذي التكوين العسكري ، اما في ليبيا فقد حكم معمر القذافي العسكري ليبيا منذ ثورة الفاتح لمدة قاربت اربعة عقود و لم يخرج الا بعد اغتياله على يد " الثوار " بالتعاون مع فرنسا والغرب ، اما في الجزائر و اذا استثنينا الثلاث سنوات الاولى لفترة ما بعد الاستقلال التي حكم فيها احمد بن بلة فان الفترات اللاحقة كانت للعسكر بانقلاب هواري بومدين على بن بلة ثم صعود الشاذلي بن جديد ثم اليامين زروال علما ان السنوات الاخيرة في الجزائر عاد فيها الحكم الى السياسيين من خلال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، في حين ان الدول العربية الاخرى (الممالك ، الامارات) فان الحكم فيها للملوك و الامراء المتحالفين مع العسكر في اطار اقتسام الثروات و الامتيازات .

➤ المبحث الرابع : آليات الوصول الى السلطة في البلدان العربية .

قد تختزل آليات الوصول الى السلطة في البلدان العربية في كفتين ، اولهما الانقلابات ، سواء كانت انقلابات دامية حمراء او انقلابات دون إراقة الدماء وكذا الانتخابات المزورة ، وكما سبق و ان اشرنا فان البلدان العربية خضعت كلها للاستعمار بصورة او اخرى . هذه الحقب الاستعمارية التي طالت في بعض الأقطار منها الجزائر (اكثر من 130 سنة) كان له (اي الاستعمار) اثر في تكوين نواة هذه الدول التي لم تكن ولادتها طبيعية و سهلة بقدر ما كانت عنيفة و صعبة فهي دولة تلجأ للعنف و تستمر به : « ... نحن بالاحرى امام كائن اجتماعي (= الدولة) مازال تطوره في طور السيولة و لم يستقر بعد على الحالة التي يناسبها اعمال مفاهيم الفكر السياسي الحديث فيها دون حذر او تحوط . 1 » .

اذن الدولة في المجتمعات العربية و بناء على تركيبها التقليدية التي تقوم على العصبية ما فتئت تنتج العنف و تعيد انتاجه ، كما ان آليات الوصول الى السلطة فيها ارتبطت بالانقلابات : « ففيما كانت الحقبة الفاصلة بين العام 1945 و العام 1970 هي الحقبة الذهبية للانقلابات العسكرية في الوطن العربي : التي تناسلت من بعضها كالفطر لتبلغ عشرات الانقلابات في ثلث قرن ... أما في الفترة الفاصلة بين عامي 1970 و 2002 (وهي ايضا ثلث قرن إلا قليلا) فكانت الانقلابات العسكرية محدودة * . و استعيض منها احيانا بانقلابات ممهورة بطابع مدني . 2 » .

ان النخبة العسكرية في الوطن العربي كانت دوما على رأس السلطة في العديد من

(1) عبد الاله بلقزيز : الدولة و المجتمع . بيروت : الشبكة العربية للأبحاث و النشر . ط1 . 2008 ص 48 .

(*) سبعة انقلابات في هذه الفترة .

(2) السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش و السلطة للأستاذ عبد الاله بلقزيز في الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي . مرجع سبق ذكره . ص 14 - 15 .

البلدان العربية اذ سعت للاستحواذ على السلطة بواسطة الانقلابات فور حصول هذه البلدان على الاستقلال مثلما حدث في مصر و العراق و الجزائر باسم الشرعية الثورية او القومية العربية وهي انقلابات تعكس مدى استعمال و الاعتماد على العنف في تجاوز الخلافات داخل البلدان العربية .

و الملاحظ ان المنقابين من العسكر على المدنيين او المنقابين على العسكر انفسهم لم يحققوا الاهداف المعلنة في تلك الفترة سواء تعلق الامر بالتصحيح الثوري او القومية العربية او تحقيق التنمية المفقودة ، بل ان البلدان العربية بقيت تراوح مكانها في هذا المجال وتراجعت في احيان اخرى عقودا من الزمن ، وبذلك فان البلدان العربية لم تشذ عن حال الدول الإفريقية التي لا يكاد ينتهي فيها انقلاب حتى يبدأ اخر ، مما يؤشر على عدم الاستقرار و سطوة الجيش في بلداننا العربية .

وقد كان من نتائج هذه الانقلابات هو التضيق على الحريات من خلال تعطيل الدساتير _ ان وجدت _ و تكريس الاحادية الحزبية في اكثر من بلد بناء على توجيهات اصحاب الانقلاب انفسهم و التحكم اكثر في مقاليد السلطة و دواليب الدولة و اقصاء الاخر حتى و ان كان هذا الاخير شريكا في الكفاح المسلح او التوجه و العقيدة ، الأمر الذي وسع دائرة الاستبداد و عطل باقي اجهزة الدولة التي كانت في مرحلتها الجنينية ان صح التعبير : « ... فبعد استيلاء العسكر على الحكم فإنهم يستهدفون الاستيلاء الكامل على الدولة اي شبكة المؤسسات المركبة التي تشكل الحكومة احداها ، فالعسكريون كانوا يقومون بحل البرلمان و المجالس المنتخبة و يقومون بتعيين الضباط في الوزارات و المراكز القيادية و اجهزة الحكم المحلي في المحافظات و في بيروقراطية الدولة حتى مستوى مدير ادارة ، واقتضى تحقيق هذه السيطرة المؤسسية الاستيلاء على الدولة ، بعد ذلك تتم الهيمنة على النظام السياسي ككل عن طريق تعليق الدساتير و الغاء الضمانات الدستورية ، وفرض قوانين الطوارئ و الأحكام العرفية . « 1 .

(1) في د.ثناء فؤاد عبد الله . مرجع سبق ذكره . ص 64 .

و بالوقوف عند نقطة قوانين الطوارئ و الأحكام العرفية يمكن القول انها حالة اقتصت بها بعض البلدان العربية دون غيرها من دول العالم ، بحيث كان هذا الإجراء بمثابة الورقة التي يلوح بها الحكام في كل فرصة غايتها البقاء في الحكم و سلب الحريات و التضيق على كل الحركات التي قد تهدد الحكام الذين يسعون بعد الانقلابات وتعطيل الدساتير و العمل بالقوانين الى بسط السيطرة على الاتحادات المهنية و النقابات والمنظمات الطلابية و توجيه وسائل الاعلام و الزوايا و دوائر الفتوى و هيئات المجتمع المدني الذي لم يكتمل تشكله ، وتعمل بشكل موازي مع ذلك المؤسسات الامنية و أجهزة المخابرات و المباحث العامة لمأسسة العنف تحت ذريعة الأمن القومي او التهديد الخارجي .

وان خفتت في العقدين الماضين مظاهر الانقلابات المسلحة ، فقد تم تعويضها بانقلابات صامتة _ ان صح التعبير _ لم يسمح فيها أزيز الرصاص و هدير الدبابات كانت للنخب العسكرية كلمة فيها ، ضف الى ذلك الانقلابات الفاشلة هنا و هناك التي ترسخ انطباع الاستقرار في البلدان العربية .

و بحكم ان المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الاكثر تنظيما و انضباطا و جاهزية كما اسلفنا التي تستحوذ على اعلى الميزانيات فإنها دوما هي اللاعب الأساسي ، سواء تعلق الامر بالأنظمة الجمهورية او الأنظمة الملكية (بما فيها الإمارات و السلطنة) حيث يكون فيها الجيش امتداد للملك او الامير بالقرابة العائلية او العشائرية ولو ان داخل هذه الانظمة الملكية قد تسوي الخلافات على الحكم بواسطة الانقلابات او الازاحة .

وحتى صراعات النخب السياسية مع ضعفها _ اي هذه النخب _ قد تقع على رأس المؤسسة العسكرية التي قد تتدخل بوصفها حكما او حارسا ، فان التطورات التي يشهدها العالم العربي منذ عدة عقود قد زادت في مكانة و دور الجيش ، بحيث كانت و برزت تطورات و عوامل مكنت اكثر للمؤسسة العسكرية في البلدان العربية من ذلك :

1. الصراع العربي - الاسرائيلي : لقد شكل هذا الصراع منذ زرع الكيان الصهيوني

في قلب العالم العربي سنة 1948 عاملا مهما في زيادة تعداد الجيوش العربية و تجهيزها و تسليحها ، حيث خاضت الامة العربية لاسيما دول خط المواجهة أربعة

حروب مع اسرائيل و حلفائها ، ورغم توقيع اتفاقية كامب دافيد و تعطيل الآلة الحربية العربية منذ ذاك التاريخ فان تسليح الجيوش العربية لم يتوقف رغم مساعي التطبيع .

2. التهديد الارهابي : برزت في العقدين الأخيرين تهديدات ارهابية اصابت بعض البلدان العربية في الصميم و اثرت كذلك على بلدان اخرى بغض النظر ان كانت نتيجة او سبب ، وكانت نتائجها و خيمة من خلال عدد الضحايا و الاضرار الاقتصادية ، هذه التهديدات زادت في القناعة بضرورة زيادة عدد و عدة الجيش للحفاظ على كيان ابلدان العربية .

(ج) التهديد الفارسي : من جهة اخرى فان المحاولات الايرانية بامتلاك اسلحة نووية اضافة الى تفوقها الاستراتيجي في منطقة الخليج عقب الحرب العراقية – الايرانية ، وبعد حرب الخليج الاولى و الثانية قد شكلت هاجسا لبلدان العربية لاسيما بلدان الخليج التي تحرص بدورها على دعم جيوشها لمواجهة الخطر الايراني و المد الشيوعي الفارسي القادم من هناك .

(د) النزاعات العربية – العربية : تكشف خريطة العالم العربي نزاعات عده بين البلدان العربية و بؤرا للتوتر كانت سببا في دفع البلدان العربية الى زيادة تسليحها و تقوية جيوشها .

الفصل الثالث : النظم السياسية العربية بين الجمود و الاصلاح .

وقفنا في هذا الفصل عند وظائف الدولة في البلدان العربية التي هي في تقدينا وظائف مختلفة و درسنا بالتحليل حدود سيادة الدولة الوطنية في عصرنا الحالي المعولم الذي تطبق فيه المؤسسات العسكرية و المالية و المنظمات الدولية على السيادة كما وقفنا عند الحراك الاجتماعي الذي تشهده العديد من البلدان العربية في الوقت الحالي الذي يؤشر على عدة معطيات مستعرضين في الاخير مساعي و معوقات التحول الديمقراطي في البلدان العربية .

➤ المبحث الاول : وظائف الدولة في البلدان العربية .

يتفق فقهاء القانون و علماء السياسة على ان وظائف الدولة و الغاية من وجودها هو تحقيق الامن الداخلي و الدفاع ضد القوى الاجنبية و توفير الرخاء و الازدهار و التقدم للمجتمع و لن يأتي ذلك الى بتدعيم السلطة و احترام القانون .

وإذا كانت وظيفة الدولة في المجتمعات الليبرالية تقوم على اساس الدولة الحارس الذي لا يتدخل إلا بشكل محدود فان التطورات التي شهدتها العالم و الازمات الاقتصادية التي مرت بها هذه النظم حتمت تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، هذا بالإضافة الى الوظائف التقليدية المشار اليها ، حيث برز منذ عدة عقود مفهوم الدولة المتدخلة و هي بذلك تحاكي الى حد ما وظائف الدولة في النظام الاشتراكي سابقا .

لكن الملاحظ ان الوظيفة الحديثة للدولة حولت هذه الاخيرة الى : « متدخلة في مختلف المجالات سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة لارتباط مختلف النشاطات ببعضها ، الامر الذي يستلزم تدخل الدولة لتنظيم هذه النشاطات بطرق مختلفة ... فغدت الدولة تهتم بالتعليم و تنظمه و تشرف عليه و تهتم بالنشاطات الاقتصادية بل و تمارسها ، وتشجع الفن و تحمي الطبيعة و ما الى ذلك من اوجه الحياة التي تقتضي تدخلها بهدف توفير كل ما يحتاجه الفرد و الجماعة . » 1 .

اذن الغاية من وظيفة الدولة هو الأمن و الرخاء و رفاهية المواطن ، اضيفت لها وظائف اخرى في العصر الحديث تتعلق بالاساس بحماية البيئة و التنوع البيولوجي اذ برزت جمعيات و منظمات و هيئات تعنى بتحقيق هذ الهدف .

وان خاض العديد من المفكرين في هذا الاتجاه و ابرزوا هذه الوظائف بالتفصيل ، فان هناك مفكرين اخرين انصب اهتمامهم على قدرات ووظائف كل نظام سياسي ، منهم المفكر

(1) سعيد بوشعير : القانون الدستوري و النظم السياسية للمقارنة . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية . ط9 . ص 141 – 142 .

الأمريكي غابريال أموند الذي يميز بين مجموعة من القدرات الخاصة بالنظام السياسي و التي تتمثل في ستة قدرات هي :

1. **القدرة الاستخراجية** : يقصد بذلك قدرة النظام السياسي على تعبئة و تحريك الموارد المادية البشرية المحيطة به والمتاحة له ، سواء على المستوى المحلي او الدولي ، ويمكن التعبير عن بعض جوانب هذه القدرة كليا ، بمعنى قدرة النظام السياسي على استخراج الموارد من البيئة المحلية او الدولية و يشمل ذلك الموارد الاقتصادية و الاجتماعية ... ثم قدرته على استخراج موارد من البيئة الدولية بمعنى الحصول على التأييد و الدعم الاقتصادي و السياسي من البيئة الدولية بمؤسساتها المختلفة .
2. **القدرة التنظيمية** : تشير هذه القدرة الى مدى نجاح النظام السياسي في تنظيم وضبط سلوك الافراد و الجماعات داخل المجتمع و مدى قدرته على التغلغل في بيئته الدولية وفرض نفوذه و تأثيره عليها ... و القدرات التنظيمية تعني ايضا أداء النظام السياسي في تنظيم المجتمع و المحافظة على الأمن و الطمأنينة .
3. **القدرة التوزيعية** : وهي نشاط النظام السياسي باعتباره موزعا او مانحا للمنافع و القيم و ما يبذله من جهود في مجال تخصيص و توزيع ثتى السلع و الخدمات و مراتب الشرف و المكانات الاجتماعية و الفرص بين الافراد والجماعات داخل المجتمع .
4. **القدرة الرمزية** : و تعني القدرة على الاستخدام الجيد للرموز من خطب و احاديث و تصريحات ، بشكل يضمن حصول النظام السياسي على تأييد المواطنين، و تقوم في هذا الاطار النخبة الحاكمة بتأكيد قيم الرمزية .
5. **القدرة الاستجابية** : و تشير الى قدرة النظام السياسي على الاستجابة الى مطالب بيئته و ضغوطها و الرد على تلك المطالب و الضغوط من خلال القرارات و الأفعال .
6. **القدرة الدولية** : و تعني قدرة الجهاز السياسي على التغلغل في انساق سياسية اخرى و توجيه سياستها و ذلك من خلال تقديم الاعانات و المنح و القروض و المساعدات

الفنية بما يحقق مصلحة المجتمع و اهدافه . « 1 .

و ان ارتبط تحليل غابريال ألموند في علم السياسة بمفهوم النسق فاننا نسعى من خلال ذلك الى قياس قدرات النظم العربية و اسقاط هذه المعطيات على البلدان العربية حتى نقيم ادائها و نقف عند مواطن النجاح و الاخفاق في ذلك .

يميز غابريال ألموند بين نوعين من الوظائف التي يقوم عليها الجهاز السياسي :

1. وظائف خاصة بعملية المدخلات : **Input Functions** : و هي اربعة :

أ. قيام الجهاز السياسي بالتنشئة السياسية و التثقيف السياسي : و هي تلك

العمليات التي تؤهل الفرد للقيام بالدور المطلوب منه في المجتمع و ذلك

باعطائه قدرا من الثقافة السياسية و الاجتماعية السائدة في المجتمع .

ب. وظيفة التعبير عن المصالح : و يعني بها فتح المجال للمواطنين للتعبير عن

مصالحهم و مطالبهم المختلفة .

ج. تجميع المطالب (المصالح) : و يعني بها قيام الجهاز السياسي بتجميع

مصالح و مطالب و احتياجات المواطنين بصورة جماعية .

د. تحقيق الاتصال بين الجهاز السياسي و المواطنين : و تعني اتخاذ الجهاز

السياسي لعدة طرق و وسائل لا يصلح قراراته السياسية للمواطنين و ايصال

احتياجات المواطنين الى الجهاز السياسي .

2. وظائف خاصة بعملية المخرجات : **Output Functions** : و يحددها ألموند

في ثلاث وظائف هي :

أ. **Rule Making** : اي عملية صنع القوانين و التشريعات التي تقوم عليها

السلطة التشريعية .

ب. **Rule application** : اي تنفيذ القوانين و التشريعات من جانب السلطة

التنفيذية .

(1) د. ناجي عبد النور : مدخل الى علم السياسة . الجزائر : دار العلوم للنشر و التوزيع . 2007 . ص 55 - 56 .

ج. Rule adjudication: اي التأكد من ان القوانين و التشريعات لا تخالف الدستور و ان القوانين قد نفذت و طبقت بعدالة على المواطنين ، و يقوم على هذه الوظيفة القضاء . « 1 .

أما ديفيد ايستون فقد قدم نموذج النسقي الوظيفي في مرحلته الاولى في مؤلفه " النسق السياسي The political system " حيث صور في هذه المرحلة الحياة السياسية على انها بنية كلية تتكون من بنيتين (قوتين) رئيسيتين هما الجهاز السياسي و بيئته اي سياقه الاجتماعي ثم استخدم بعد ذلك مفهوم " الوظيفة " ، بمعنى ان وظيفة الجهاز السياسي هي اصدار القرارات او الأوامر التي هي وسيلته في مخاطبة المواطنين الذين يمثلون للسلطة وان لم يمثلوا اكرهوا على ذلك بما يملكه الجهاز السياسي من احتكار لأدوات العنف ، وبعد ان حصر ايستون وظيفة الجهاز السياسي في عملية بث القيم ، اشار الى ان عملية بث القيم تتحقق من ثانيا مجموعة مركبة من عمليات شبه ميكانيكية تمر بها مدخلات الجهاز السياسي و مخرجاته و بها تصدر قراراته ، و بصدد المدخلات يضمن ايستون نمودجه مجموعتين من المدخلات : المطالب " Demandes " و الدعائم " Supports " . أما المطالب فهي التي عبر عنها ايستون بالحاجات الاجتماعية و هي قد تكون مطالب مادية (كمطلب رفع الاجور) او مطالب ادبية بحتة (كمطلب النساء بالمساواة مع الرجال في الحياة العامة) وهي تمثل ضغوطا على الجهاز السياسي و الذي يستوجب عليه الاستجابة لهذه الضغوط في حدود امكانياته اما استجابة كلية او جزئية او الرفض او تقديم البديل و مواجهة كل ما يترتب عن ذلك . وأما الدعائم : فهي تعني كل ما يدعم الجهاز السياسي في مواجهة هذه المطالب (الضغوط) وهي اما دعائم مادية كأداء الضرائب ، وإما معنوية كتتنفيذ القرارات دونما حاجة الى اكراه مادي و ارتباطا بهذه المطالب و الدعائم التي تمثل مدخلات للجهاز السياسي تأتي عملية تحويل هذه المدخلات (داخل الجهاز السياسي الى مخرجات في شكل قرارات) . « 2 .

(1) د. عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ : النظرية السياسية المعاصرة . الدار الجامعية 2000 . ص 218 – 219 .

(2) نفس المرجع . ص 243 – 244 .

ومن النماذج البنيوية تمكن الإشارة الى نموذج الاستاذ محمد طه بدوي الذي نستشف من خلاله وظائف و ترابط بنى النظام السياسي ، اذ يتصور الحياة السياسية على انها بنية مركبة من مجموعة عناصر متشادة على وضع يحقق ترابطها الكلي مثلها في شكل بدوائر خمس ، بناء على فروض علمية مشيرة ان صلب علم السياسة يتمثل في علاقة السيطرة والإمتثال ، الامر الذي يجعل من الحكم و السيطرة على الاخرين فطرة او غريزة والامتثال للآخرين جوهر العملية السياسية ، مما يعني انقسام المجتمع الى حاكمين و محكومين اي علاقة سيطرة من ناحية و امتثال من ناحية اخرى و هو ما يعرف بالتناقض بين السلطة و الحرية ، السلطة السياسية التي تعني الاحتكار الفعلي لوسائل العنف من جانب الحاكمين ثم يربط ذلك بدوائر النشاطات السياسية ثم الواقع الثقافي و كذا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ليخلص الى الدائرة الاخيرة التي تخص البيئة الجغرافية بمعنى الموقع الجغرافي و التضاريس و المناخ . من خلال هذا النموذج فان الاستاذ بدوي قد قام بتحليل العلاقات الفعلية التي تحكم هذه البنيات و مكننا من الوقوف على التباين في نظم الحكم بين المجتمعات المختلفة و درس تلك النشاطات في اطارها الاجتماعي الشامل موضحا مدى تأثير النشاط السياسي لكل نظام ببنيات المجتمع الثقافية و الحضارية و الاقتصادية الامر الذي يقدم لنا تفسيراً لتباين سياسات الدول و اختلاف الانظمة السياسية تبعا لتباين الاوضاع الثقافية (الخاصة بكل مجتمع) و الحضارية و الجيو – استراتيجية و الاقتصادية ، مما يمكننا من قياس النظم ، لاسيما النظم السياسية العربية محل الدراسة ، بعد اسقاط بعض هذه النماذج في تحليل أدائها ووظائفها و قياس قدرتها على البقاء و الاستمرار ، حيث يتبين ان النظم العربية لا تتمتع بالقدرات اللازمة التي تكلم عنها غابريال ألموند وهي بذلك عاجزة عن العمل حيث اقتصرتها مهامها في تمكين الشركات الاجنبية من استخراج الموارد الطبيعية لا اكثر ، كما ان هذه النظم لا تعمل وفق نسق علمي منظم لديه مطالب (مدخلات) و مخرجات (قرارات) بمعنى ان بنى النظم السياسية العربية مفككة و آليات العمل فيها معطلة ، اذ يقتصر عمل النظام (الدولة) على الاستفادة من الريوع و توزيعها على الحكام و الموالين دون غيرهم من بقية الشعب الذي يبقى على الهامش في اطار من الاستبداد والتهميش .

➤ المبحث الثاني : سيادة الدولة الوطنية في عصر العولمة .

يجمع المختصون و المهتمون بالقضايا السياسية ان سيادة الدولة الوطنية ما فتئت تنقلص و يضيق مجالها في عصر العولمة الحالي ، مما يؤرخ لمرحلة جديدة تختلف الى حد بعيد عن سابقتها من حيث منظومة القيم السياسية و العلاقات الدولية .

و يذهب فريق من العلماء الى ان المرحلة الحالية تتسم باقصاء السيادة الوطنية والاقليمية لصالح السيادة العالمية المرتبطة بالاحادية القطبية : « ... بل ان الملاحظ اليوم هو ان السيادة اصبحت مرتبطة بالامركة ، امركة العالم و المجتمعات ، ذلك ان المطلوب هو اختزال معاني السيادة و تكثيفها حتى تصبح متلائمة تماما مع التصورات الامريكية . » 1 .

و ضمن هذا التصور و بناء على شره الولايات المتحدة الامريكية للهيمنة و السيطرة على العالم و الترويج للمبادئ و القيم الامريكية فان مفهوم الشرعية قد احتكر من قبل الولايات المتحدة الامريكية و اصبح مفهوما امريكيا خالصا بناء على القوة العسكرية و قوة المال والاتصال و بحكم توظيف الهيئات الدولية لخدمة المصالح الامريكية فقد تدخلت الولايات المتحدة الامريكية في مضيق باناما و فرضت منطقتي الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه لكن بالمقابل فقد تدخلت الولايات المتحدة الامريكية في عهد " الشاه " وسوموزا وماركوس . » 2 .

و مادامنا بصدد دراسة حال البلدان العربية فالملاحظ ان السيادة في اغلب البلدان العربية كانت و مازالت هشّة و منقوصة من خلال عدة معطيات زادت في هشاشتها مظاهر العولمة الحالية .

(1) السيادة و السلطة الافاق الوطنية و الحدود العالمية . مركز دراسات الوحدة العربية : سلسلة كتب المستقبل العربي . بيروت . ط1 . 2006 . ص 92 .

(2) نفس المرجع ص 92 .

و بما ان العولمة تحيل العديد من الفاعلين الى وضع المتفرج المغلوب على امره الذي يتابع فصول مسرحية مملّة ، فاعلون عرب اصابهم التقاعس و النكوص عن اداء الواجب وتبدو العولمة كقدر محتوم بلاءه اكثر من خيره عكس بعض الدول الاخرى كالهند وماليزيا التي سعت الى الاندماج مبكرا في الاقتصاد العالمي و ركوب قطار العولمة حيث ان : « المشكلة الكبرى ان السلطة في البلدان العربية لم تكن فقط غير موفقة في الماضي القريب ، و انما يبدو انها ستستمر في جمود حراكها الاداري الداخلي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، و ان كان في الاولى باختيارها فهي في الثانية مضطرة عنوة في ظل عدم المرونة الذاتية التي تفرضها قيود العولمة في مجال التشريعات و التنظيمات ... » 1 .

و عندما نتحدث عن العولمة فاننا نعني بصيغة اخرى الامركة بمعنى الهيمنة الامريكية على باقي دول العالم خاصة بعد تفكك القطب الثاني (الاتحاد السوفياتي سابقا) هذه الهيمنة تبدو في ابشع صورها في المنطقة العربية خاصة منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط . ادواتها متعددة و هدفها واحد الا وهو احكام السيطرة الامريكية الغربية على منابع النفط والتمكين لاسرائيل الحليف الاستراتيجي لامريكا و الغرب اذ يقول في هذا الصدد سيث تيلمان المتخصص في شؤون السياسة الخارجية الامريكية : « في الولايات المتحدة الامريكية تخضع السياسة الخاصة بالمنطقة العربية بشكل متزايد لضغوط السياسات المحلية ، و عند وضع استراتيجيات امريكية للتدخل في المنطقة ، فيجب عدم التقليل من اهمية قوة القطاع الداخلي ، فالجالية اليهودية الامريكية معبأة تماما و ملتزمة بشدة بقضية حماية اسرائيل . » 2 .

الولايات المتحدة تعتمد سياسة الترغيب و التهيب او سياسة العصا و الجزرة من

(1) السيادة و السلطة الافاق الوطنية و الحدود العالمية . مرجع سبق ذكره . ص 54 .

(2) د. فواز جرجس : السياسة الامريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ و من يصنعها ؟ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ط 2 .

2000 . ص 32 - 33 .

خلال المساعدات العسكرية و الاقتصادية و تمويل العمليات السرية احيانا و من خلال التدخل العسكري و استعراض القوة احيانا اخرى اذ يشير العديد من المختصين ان المساعدات العسكرية الامريكية لمصر قد شجعت هذه الاخيرة للتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع اسرائيل سنة 1979 و انتهت حالة الحرب بين العرب و اسرائيل و بذلك ارخت لعهد جديد من فترة السيادة المنقوصة لأكبر دولة عربية .

كما ان المساعدات العسكرية و الاقتصادية الموجهة للطرف الاخر (اسرائيل) قد مكنته من ضمان تفوق استراتيجي في المنطقة بل و يشير بعض المراقبين ان كل من الكونغرس و السلطة التنفيذية الامريكية يزايد كل منهما على الاخر لاجل اسداء اكبر قدر من المساعدات لاسرائيل : « ... و لا تكاد تقوم الان اي خلافات جوهرية بشأن الخطوط العريضة الرئيسية للسياسات الامريكية في المنطقة العربية بين الفرعين التشريعي والتنفيذي فكلا الفرعين له نظرة مشابهة اتجاه جوهر المصالح الامريكية ، حماية اسرائيل و امداد النفط . » 1 .

و لاجل النفط و بهدف ان لا تتعطل الالة الانتاجية الامريكية الغربية فقد اصدر الرئيس كارتر عام 1980 ما اصطلح على تسميته مبدأ كارتر الذي اعتبر ان اية محاولة من قوة خارجية للسيطرة على الخليج هي بمثابة هجوم مباشر على الولايات المتحدة الامريكية ، و لاجل النفط تم غزو العراق و اغراقه في بحر من الدماء بسبب هذه الحرب الطائفية اذ يقول في هذا الصدد المفكر الامريكي نعوم تشومسكي : « نحن نعلم ان جرائمه ليست هي السبب في غزو العراق ، ولا تطويره لاسلحة الدمار الشامل ، اذا لم تكن هذه الاسباب ، فما هي الاسباب اذن ؟ الاسباب واضحة تماما ، لدى العراق ثاني اكبر مخزون نفطي في العالم بعد السعودية . » 2 .

(1) د. فواز جرجس . مرجع سبق ذكره . ص 83 .

(2) نعوم تشومسكي : القوة و الارهاب ، حدودهما في عمق الثقافة الامريكية . ترجمة : ابراهيم يحيى الشهابي . دمشق : دار الفكر . ط 1 . 2003 . ص 162 .

اذن تم تفكيك العراق القوة الصاعدة في الخليج التي هددت مصادر النفط العربية – الغربية و تخلصت اسرائيل من عدو غير مأمون الجانب و زج به في أتون العنف والفوضى ، لكن رغم ذلك فان اعادة اعمار هذا البلد ستعود بالفائدة على الغرب و بذلك فان هذا البلد و كباقي بلدان المنطقة اضحى منقوص السيادة و اضحى هذا المصطلح اخر ما يفكر فيه العراقيون .

لقد تقلصت حدود سيادة الدولة الوطنية في البلدان العربية في ظل سيرورة العولمة الحالية و تقلص مجال الحركة للنظم العربية بل اضحت اغلب البلدان العربية فضاءات مستباحة و كيانات طيعة في يد الغرب على الصعيد السياسي والاقتصادي المالي و حتى الاعلامي الثقافي ، و فقدت هذه الدولة الوطنية جزءا رئيسيا من مشروعيتها المتأكلة اصلا بفعل الاستبداد و القهر و التهميش و البؤس و ذلك جراء ثلاث اسباب :

1. اندغام الدولة في شخص القائد او الاسرة الحاكمة .
2. اندغام الدولة في اجهزة الحزب القائد او الحاكم المتحكم ، فهو الموجه و المزود بالكوادر .
3. اندغام الدولة في مختلف اجهزة الامن و الاستخبارات بكل تفرعاتها و تشعباتها الظاهرة منها و الخفية . « 1 .

و ان كان عصرنا الحالي المعولم هو عصر اقضاء السيادة الوطنية و الاقليمية لصالح السيادة العالمية المرتبطة بالاحادية القطبية فالمؤكد اليوم ان السيادة اضحت مرتبطة بالامركة ، امركة العالم و المجتمعات و الكل يدور في ارجاء القرية الكونية المتأمركة ، خاصة و ان الولايات المتحدة الامريكية قد نصبت نفسها على عرش هذا العالم في اطار من القطبية الاحادية التي تطبق على كل شيء فهي اللاعب و الحكم احتكرت مفهوم الشرعية

(1) السيادة و السلطة الافاق الوطنية و الحدود العالمية . مرجع سبق ذكره. ص 94 .

لتجعل منه مفهوما امريكيا خالصا . حيث انها بنت هذا التصور الاحادي السيادة على مزيج من قوة النار و المال و التجارة و الاعلام ، فقد تدخلت الولايات المتحدة الامريكية في باناما، في ايران و العراق ، في افغانستان و في اغلب مناطق العالم لنتجز مهامها الوطنية حسب تعبيرهم و تحافظ على مصالحها التي لا ينازعها فيها احد .

1. القواعد العسكرية في المنطقة العربية و السيادة الوطنية :

تبدو المنطقة العربية فضاء مستباحا للقواعد العسكرية الغربية لاسيما القواعد الامريكية التي تعد حجر الاساس في الاستراتيجية العسكرية الامريكية ، حيث تشير بعض المصادر ان للولايات المتحدة الامريكية ما يقارب 30 قاعدة و مركز عسكري في البلدان العربية من بين المئات من القواعد التي تملكها ذات الدولة في مختلف انحاء العالم و التي قد يصل عمر بعضها الى نصف قرن مثلما هو موجود في اليابان و المانيا و كوريا الجنوبية ، و قد زاد عدد هذه القواعد خصوصا منذ انهيار جدار برلين و تفكك الاتحاد السوفياتي و احداث 11 سبتمبر 2001 .

هذه القواعد العسكرية الامريكية الغربية تنتشر في اغلب البلدان العربية منها الكويت ، السعودية ، قطر ، البحرين ، عمان ، الامارات العربية المتحدة ، الاردن ، مصر ، العراق و جيبوتي علما ان بعض هذه البلدان تضم اكثر من قاعدة للقوات الامريكية التي تنتشر بالاف الجنود و كم هائل من المعدات في المنطقة العربية .

ففي الكويت على سبيل المثال يبلغ عدد القوات الامريكية الموجودة في الاراضي الكويتية نحو 10 الاف جندي مع نحو 522 دبابة و معدات للواء مدرع (ثلاث كتائب) و نحو 52 مقاتلة و 75 مروحية مسلحة (اباتشي) و وحدات باتريوت تتوزع على معسكر الدولة ، و قاعدة " احمد جابر " الجوية ، و جزيرة فيلكا و مطار الكويت و ميناء الاحمدي و قاعدة " علي سالم " و " معسكر الريفعان " ، و في البحرين يتمركز الاسطول البحري الامريكي الخامس الذي يخدم فيه نحو 4200 جندي امريكي و يضم حاملة طائرات امريكية و عددا من الغواصات الهجومية و المدمرات البحرية و اكثر من 70 مقاتلة اضافة الى

قاذفة القنابل و المقاتلات التكتيكية و طائرات التزود بالوقود ، و في العراق هناك نحو 75 قاعدة امريكية حسب بعض الخبراء العسكريين . « 1 .

ان المشكل لا يطرح في قضية وجود هذه القواعد على الاراضي العربية فان المعضلة تتصل باستعمال هذه القواعد لضرب البلدان العربية فقد استعملت الولايات المتحدة الامريكية القواعد المصرية و الكويتية و الخليجية بصفة عامة لغزو العراق دون ان تكون لاغلب هذه البلدان كلمة في القضية مما يعني الغاء سيادة هذه البلدان العربية مما يحيلونا الى حالة جديدة من الاستعمار في ابشع صوره ، استعمار الهدف منه كما اسلفنا هو الحفاظ على منابع النفط و تحقيق التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي وتحطيم اي جهد تنموي في المنطقة العربية التي يجب ان تبقى دوما تابعة مخترقة ، فحسب مجلة (ميد) البريطانية ان احتياطي العراق العالمي من البترول حوالي 26.2% في غضون 2010 و الكويت ما يقارب 13.1% و السعودية 19% و البحرين 8% و قطر 4.4% و الامارات 8.3% و سلطنة عمان 4.7% و ايران 8.4% ، و بذلك كان احتياطي البترول العالمي في سنة 2010 لمنطقة الخليج العربي بواقع 84.9% كما ان هناك مصادر اخرى تضاهي اهمية البترول في منطقة الخليج العربي تتصدر دولة قطر السيادة فيه و هو احتياطي الغاز ، حيث وصل مع حلول 2010 الى 45.6% من اجمالي الاحتياطي العالمي ، كما ان الخبراء يقدرون عمر البترول في منطقة الخليج بعشرات السنوات ان لم نقل اكثر من قرن مما يفسر التكالب الامريكي و التواجد العسكري المكثف في المنطقة في تناغم مع الكيان الصهيوني و الدول الغربية الاخرى اذ يقول في هذا السياق وزير الدفاع الاسرائيلي اريل شارون في تصريح لجريدة " يدعنوت احرونوت " : « لكي ننهي ما يسمى بالقضية الفلسطينية تماما و نسقط اطروحة الضغط النفطي بيد العرب فان جيشنا الاسرائيلي على استعداد ان يحتل الكويت مرورا بالاردن ، فالرحلة الى الكويت لا تستغرق اكثر من

(1) صحيفة الوسط البحرينية . العدد 1612 ليوم الاحد 4 فبراير 2004 الموافق ل 16 محرم 1428 هـ .

يومين ، كما يمكنني ان اؤكد لكم ان اختيارنا لهذا الطريق هو نابع من معرفتنا الجيدة بانه ما من قوة يمكنها ان توقف زحف دباباتنا ، انني انبه الولايات المتحدة الامريكية لاهمية الموضوع ، فان اصبح نفط الكويت بيدنا سوف لن يعود النفط سلاحا بيد العرب و سيصبح النفط عالميا عندما يكون يهوديا . « .

و الملاحظ من جهة اخرى ان الانظمة العربية قد لعبت دورا كبيرا في التمكين للقوى العظمى (خاصة الولايات المتحدة الامريكية) و زادت في توحش العولمة حيث انها قد فتحت اراضيها و مياهاها و فضائها للدول الغربية ، بل الاكثر من ذلك فقد وظف الفائض من الربح البترولي للدول الخليجية بالخصوص في عمليات الغزو طال البلدان العربية كالعراق و ليبيا و سوريا بل ان بعض هذه البلدان قد سعت لاغراض سياسية الى تسليح اطراف المعارضة في بعض هذه البلدان للاطاحة بانظمة عربية مماثلة هي في الاصل لا تقل استبدادا عن الانظمة الخليجية ذاتها ، حيث بدت اغلب البلدان العربية لديها قابلية واضحة للهيمنة الغربية الامريكية مثلما كانت لديها قابلية الاستعمار .

فاذا كانت ملايين الدولارات العربية المخزنة في البنوك الغربية توظف للغزو والاطاحة بالانظمة العربية فان بعض الانظمة الخليجية قد دفعت الغالي و النفيس من اجل اسقاط انظمة مجاورة اذ تشير التقارير الاعلامية الامريكية الى ان مجموع ما دفعته بعض الاقطار العربية لتمويل غزو العراق يقدر بحوالي 25 مليار دولار ، اي بمعدل مليار لكل يوم من ايام الحرب . « 1 . علما ان كل ذلك يأتي في سياق يتسم باستبداد الانظمة العربية التي تغيب فيها الرقابة الدستورية و المؤسساتية و الشعبية وفي اطار من الازعان التام للدول الغربية و بحكم ان الدول الخليجية توفر في عصرنا الحالي سلعتين اساسيتين و هامتين على الصعيد الدولي و هما : النفط و الفوائض المالية ، وبما ان مسألة الدفاع قد اُكلت للدول الغربية (الولايات المتحدة الامريكية بالاساس) مثلما حدث في درء الغزو العراقي للكويت فان هذه البلدان لم يعد بمقدورها الا الخضوع للاملاءات الامريكية سواء

(1) السيادة و السلطة الافاق الوطنية و الحدود العالمية . مرجع سبق ذكره . ص 90 .

تعلق الامر بالمال او النفط او غيرها من المتطلبات و بذلك فان الولايات المتحدة الامريكية و الغرب يخطط و بلدان الخليج تمول و تسلح و تساهم في تحقيق اهداف الغرب مثلما حدث في ليبيا و يحدث في سوريا و مصر .

ان العولمة العسكرية تتجسد اليوم في ايشع صورها من خلال سلطة التدخل الهائلة و قوة الانتشار و قيادة متمرسة بفضل " الحلف الاطلسي " الذي بقي حيا رغم زوال دواعي وجوده (الاتحاد السوفياتي) بل قد زاد هذا الحلف توسعا و زاد الغرب بقيادة امريكا في قوة النار و الحديد .

و ان كان الغرب يحتكر ايضا السلاح و ينفق بسخاء على التسلح فان وجود اكثر من الف قاعدة و مركز عسكري في العالم تديره الولايات المتحدة الامريكية و حلفائها قد ضاعف في الهيمنة العسكرية التي تستفيد من تكنولوجيا عسكرية هي قمة في التطور و قوض كل امكانيات الدول الضعيفة في مجال الدفاع حيث اضحى بامكان امريكا و الغرب التدخل في اية نقطة من العالم خلال ساعات لا لشيء و انما لحفظ مصالحها كما اسلفنا .

2. الهيئات الدولية و التضييق على السيادة الوطنية .

يبدو عالم اليوم صندوقا مغلقا مفاتيحه بيد الولايات المتحدة الامريكية و حلفاؤها ، و يظهر و كأنه مجموعة من الانساق تدور و تتمحور حول النسق الامريكي الغربي الكبير ، فالولايات المتحدة الامريكية التي خرجت بعد الحرب العالمية الثانية قوية اقتصاديا و ماليا و استفادت من هذه الحرب التي دارت في ديار اخرى تمكنت انذاك من المساهمة في انشاء عدة منظمات دولية هي اليوم في خدمتها بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى : « غير ان كل هذا يبقى في حدود السياسة الفعلية و هما ، مادامت الولايات المتحدة قد ضمنت لنفسها نواطير في كل مكان ، فهي تتلاعب بالمؤسسات الكبرى " الحلف الاطلسي " ، " الامم المتحدة " ، " صندوق النقد الدولي " ، " المنظمة العالمية للتجارة " ... » 1 .

(1) ميشال بوغنون - موردان : امريكا التوليتارية : الولايات المتحدة و العالم الى اين ؟ . دار الساقي . ط 1 . 2002 . ص 230 .

لقد هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على هيئة الأمم المتحدة منذ تاريخ تأسيسها و كانت دوما لها الكلمة العليا في تعيين رؤسائها و كوادرها و تحكمت في مفاصلها بكيفية قد تلغي سيادة و صوت الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، مستخدمة حق النقض المكفول للخمس الكبار و طرق اخرى عديدة و متجاوزة هذه الهيئة في العديد من المرات .

فالملاحظ ان الأمم المتحدة خاضعة دوما للولايات المتحدة الأمريكية حيث لعبت دورا هاما في غزو العراق من خلال قراراتها بالرغم من ان صدام حسين انذاك قد قدم ستة مقترحات سلمية و كانت كلها تنص على الانسحاب من الكويت ، لكن الرئيس الأمريكي بوش كان يرد دوما بالرفض دون ان تنطق هيئة الأمم المتحدة او باقي الدول بكلمة واحدة لدرء هذا الغزو الذي تحقق في الاخير بمساندة الدول الحلفاء ، و تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في العراق و قصفت عمدا المنشآت الكهربائية و مستودعات الاغذية و الاسمدة و البذور و هو ما يخالف معاهدات لاهاي و جنيف و اعلان حقوق الانسان و اتفاقيات اخرى و يشكل جريمة بحق الانسانية ، مما ادى الى نقص الادوية و اللقاحات و نقص المواد و الزراعية : « ان الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة بأمر من الولايات المتحدة تسبب في موت اكثر من مليون نسمة من المدنيين العراقيين و على الرغم من اعتراضات بلدان و منظمات كثيرة يواصل الامريكيون رفضهم رفع الحظر بدون اي تبرير مقبول ، ان الرأي الدولي يشهد مذبحه بشرية و هو عاجز و لا مبال . « 1 .

و قد بين غزو الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب و بتباطؤ مع البلدان العربية ان العراق لا يملك اسلحة دمار شامل و ان صدام و الشعب العراقي ليسوا شياطين مثلما صورتهم وسائل الاعلام الغربية ، كما ان الديمقراطية التي حملتها الدبابات الأمريكية الى العراق لم يجن منها الشعب العراقي الى اليوم اي خير بل ان وضعه زاد سوءا و الجنة الأمريكية التي وعد بها تحولت الى جحيم طائفي يحصد الاف الارواح مع ضنك في العيش .

(1) ميشال بوغنون - موردان . مرجع سبق ذكره . ص 275 .

القضية الفلسطينية هي معضلة اخرى و امتحان اخفقت فيه هيئة الامم المتحدة فعدد القرارات التي اصدرها مجلس الامن لصالح الشعب الفلسطيني و قضيته لم تلتزم بها اسرائيل، بل الاكثر من ذلك فقد دكت غزة و ما زالت محاصرة تحت انظار هيئة الامم المتحدة الامريكية و ما زال الشعب الفلسطيني يموت جوعا دون ان تكون لهيئة الامم المتحدة كلمة في هذا الشأن ، و قبل ذلك كانت الولايات المتحدة الامريكية عام 1972 قد ارسلت قوات المارينز الى لبنان و زكت تدخل اسرائيل في لبنان اكثر من مرة ، كما تدخلت الولايات المتحدة الامريكية في افغانستان و الصومال و اليوم يتكرر ذات السيناريو في سوريا و ليبيا و ربما مصر و تونس .

ان تاريخ الولايات المتحدة الامريكية التي لها اليد المسدولة في هيئة الامم المتحدة يذكرنا بتدخلها السافر في اغلب انحاء العالم منذ عدة قرون فقد شنت الحرب على المكسيك عام 1846 و ضمت اراضي كاليفورنيا و نيو مكسيكو و اريزونا و نيفادا و اوتاوة ، تدخلت في باناما عام 1900 لمساندة الطغمة الموالية لها ، تدخلت في كوبا و نيكارغوا عامي 1906 و 1909 على التوالي ، احتلت هايتي عام 1934 ، تدخلت في نيكارغوا عام 1954 واسقطت العديد من الحكومات و مكنت عناصر موالية لها بفضل وكالة المخابرات المركزية CIA في شتى انحاء العالم .

استخدمت الولايات المتحدة الامريكية و القوى العظمى هيئة الامم المتحدة و مجلس الامن بشكل مفضوح للحفاظ على مصالحها في اية بقعة من العالم دون حسيب او رقيب ومن هذا المنطلق فقد تعالت الاصوات في السنوات الاخيرة من اجل اصلاح هيئة الامم المتحدة بغية تحريرها من قبضة الولايات المتحدة الامريكية و حلفاؤها ، اذ نظريا يمكن القول : « يعتبر مجلس الامن الجهاز الاساسي المسؤول على عملية حفظ السلم و الامن الدوليين حسب ما تقرره المادة 24 من الميثاق . » 1 . حيث تتمتع كل الاعمال و القرارات

(1) محمد سامي عبد الحميد : التنظيم الدولي في د. فواز جرجس : السياسة الامريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ و من يصنعها . بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية . ط2 . 2000 . ص 259 .

و التوصيات التي يصدرها هذا المجلس سواء وفقا للفصل السادس او السابع بقيمة قانونية والتي لا يوجد ما يحول دون القول بوضعها موضع التنفيذ ، حيث ان قرارات هذا المجلس وفقا للفصلين المذكورين اصبحت ترعب العديد من الدول و الشعوب بحكم انها اضحت مطية للتدخل الامريكي او الغربي في دول العالم الثالث و منها البلدان العربية طالما ان مجلس الامن هو تحت " وصاية " الولايات المتحدة الامريكية ، و لنا ان نستعرض في هذا الاطار تدخلات هذه الدول في باقي الدول الفقيرة منها افغانستان ، الصومال ، العراق ، يوغسلافيا ، باناما ، ليبيا و القائمة طويلة .

3. التدخل بذريعة حماية حقوق الانسان و الديمقراطية :

يشير الخبراء و المختصون ان نهاية الحرب العالمية الثانية قد شكلت بصورة او باخرى ثورة فقهية في مجال حقوق الانسان و ذلك بحكم ما خلفته الحربين العالميتين الاولى و الثانية من كوارث و الحقت من دمار بالبشرية حيث تجاوز عدد القتلى في الحرب العالمية الثانية خمسون مليون نسمة حسب بعض المصادر ، كما ان مدنا و عواصم قد سويت بالارض خلال هذه الحرب لاجل ذلك فقد تحرك المجتمع الدولي في اطار حقوق الانسان من خلال هيئة الامم المتحدة و تم استصدار العديد من المواثيق و الاتفاقيات و المعاهدات في هذا الميدان .

و ان كانت هذه النصوص و المواثيق هي غاية في دقة و الاهمية فالملاحظ ان في عصرنا الحديث اضحى توظيف حقوق الانسان بكيفية سياسية تخدم مصالح الغرب هو السمة البارزة و بذلك فقد تقلصت مجالات السيادة بالنسبة للدولة الوطنية و ضاقت هذه السيادة على دول العالم الثالث : « ... ذلك ان تكريس حقوق الانسان كثيرا ما يصطدم بمصطلح مفهوم السيادة المطلقة خاصة في الدول التي تمارس شتى انواع المصادرة والانتهاك الموجه ضد الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية ظنا منها بان ذلك يدخل

ضمن مجالها المحجوز . « 1 . و هو انتهاك من الطرفين سواء الدول القوية او الضعيفة فعالم اليوم يشهد تدخلات غير عسكرية بدعوى حماية حقوق الانسان و الديمقراطية وتدخلات اغلبها عسكرية يقوم بها الغرب مستعينا بمجلس الامن الذي يؤدي مهامه على _ احسن وجه في هذا الاطار _ مستندا في ذلك الى اعمال الفصل السابع من الميثاق القاضي باتخاذ كافة الاجراءات و التدابير العقابية او القمعية من اجل ضمان حفظ السلام والامن الدوليين التي ينفذها الحلف الاطلسي او الولايات المتحدة دوما باموال خليجية : « لذا نجد القضاء و الفقه الدوليين رفضا مع مطلع القرن العشرين الاستمرار في قبول فكرة السيادة المطلقة كأساس للعلاقات الدولية ، واصبح يرحب بمبدأ السيادة النسبية ، اي السيادة المقيدة او المحدودة بالقواعد و المعاملات الدولية التي تعبر عن ارادات الدول التي تشارك في وضعها و تتقبلها بحرية و رضا تامين ، و التي يمكن ان نعبر عنها انها سيادة الدول في حدود ما يفرضه التعاون بينها و بين متطلبات السلم والامن الدوليين في نطاق تطبيق قواعد القانون الانساني و القانون الدولي لحقوق الانسان و القانون الدولي الجنائي . « 2 .

صحيح لقد ضاقت مجالات السيادة و حوصرت الدولة الوطنية الى ابعد الحدود لكن الاستخدام السياسي لورقة حقوق الانسان ظل ثابتا ، فقد تدخلت الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها في العراق من اجل ازاحة " الطاغية " صدام حسين و تخليص البشرية من اسلحة الدمار الشامل و ضمان حق الانسان في الحياة و نشر الديمقراطية كما قالوا لكن اتضح فيما بعد ان العراق ليس لديه اسلحة الدمار الشامل و ليس هو " الشيطان " الوحيد في هذا العالم ، كما ان التدخل الامريكي في هذا البلد لم يحمل الديمقراطية ، كما تدخلت الولايات المتحدة الامريكية في يوغسلافيا سابقا بعدما فككت الاتحاد السوفياتي اذ يقول في هذا الصدد

1) Patrik Dailler – Alain Pellet : Droit international public

في د. فواز جرجس : السياسة الامريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ و من يصنعها . مرجع سبق ذكره . ص 266 .

(2) عبد سليمان سليمان : المقدمات الاساسية في القانون الدولي الجنائي . ص34 في الاستاذ بوراس عبد القادر : التدخل الدولي الانساني و تراجع مبدأ السيادة الوطنية . دار الجامعة الجديدة .

احد المهتمين ألفريدو ج. أ. قالاداو : « ألم يشهد توقيع اتفاقيات يوم 1995/12/14 تحت الهراوة الامريكية قادة كرواتيين و صربيين و بوسنيين " محجوزين في قاعدة عسكرية " . « 1 . وتدخلت في الصومال و باناما و العديد من مناطق العالم لفرض احترام حقوق الانسان _ بل للحفاظ على مصالحها _ لكن لم تفعل ذلك مع دول اخرى بدا فيها انتهاك حقوق الانسان اكثر جلاء و نقصد بذلك الصين او الهند او السعودية لان هناك قوة رادعة او مصلحة واضحة : « ... وفق ذلك للولايات المتحدة في كل مكان قواعد عسكرية تشكل شبكة قواعد في العالم كله ، تضغط على الخيارات الحرة للشعوب ، انها تمد بالسلاح القادة الذين يكرههم مواطنوهم و تمول حركات مضادة للثورة ، ان الانظمة الديكتاتورية و الشرسة مثل نظام الشاه في ايران و نظام سوموزا في نيكارغوا ، و نظام تروجيلو في جمهورية الدومينيكا او نظام بارك في كوريا ، ما كان يمكنها البقاء طويلا في موقعها لولا المساعدة العسكرية الامريكية بالتجهيزات و التمويلات و الخبراء . « 2 .

و اليوم و في العالم العربي بالذات تبدو الصورة اكثر وضوحا ، فالمنطقة العربية مستباحة من قبل الدول الغربية سواء عن طريق التدخلات العسكرية المباشرة او بواسطة العمل الاستخباراتي و التدخل غير مباشر مثلما يحدث في سوريا ، مصر ، تونس ... ، بمساندة و دعم من بلدان عربية اخرى على رأسها الدول الخليجية في قالب جديد سموه هذه المرة الربيع العربي الذي لم تجن منه الدول العربية _ الى اليوم _ سوى الفوضى و الخراب و تعطيل الة الانتاج و النشاط السياحي و الصراعات الطائفية الى حد ان هذا الربيع اضحى كالحق الذي يراد به باطلا و بذلك فقد بقي الانسان العربي مخيرا بين امرين اما الاستبداد او الاقتتال و الفوضى و بذلك تحولت قضية حقوق الانسان و الديمقراطية التي وعد بها العرب الى " سايكس بيكو " جديد لتقسيم العالم العربي و تقاسم موارده و مواقعه كما يقول الدكتور محمد حسنين هيكل ، تقسيم ضمن ثلاث مشاريع : الاول غربي (غربي

(1) ميشال بوغنون – موردان . مرجع سبق ذكره . ص 225 .

(2) نفس المرجع . ص 259 .

امريكي) و الثاني ايراني و الثالث تركي بالاضافة الى نصف مشروع اسرائيلي لاجهاض القضية الفلسطينية : المشروع الاول كما يضيف الدكتور هيكل خطه الاول يهدف الى اغراق المنطقة في صراع اسلامي - اسلامي و بالتحديد سني - شيعي ، اما الخط الثاني فهو يسعى الى توزيع ارث المشروع القومي العربي الذي تمكن من طرد الاستعمار الغربي و استطرده هيكل يقول: « سايكس بيكو الاولى كانت خطأ على الخريطة ... التقسيم في المرة الاولى كان تقسيما جغرافيا و توزيع الاوطان و لكن التقسيم هذه المرة تقسيم موارد و مواقع و بوضوح فان ما يجري تقسيمه الان هو اولا النفط وفوائضه . » 1 .

4. المؤسسات المالية الدولية في خدمة الولايات المتحدة :

احكمت الولايات المتحدة الامريكية سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية و فرضت بواسطتها اشكالا عدة من السيطرة و الهيمنة التي الغت كل اشكال السيادة بالنسبة للدول الفقيرة التي قد تطلب المساعدة من هذه المؤسسات فاذا كان الحلف الاطلسي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية هو بمثابة الذراع العسكرية فان الشركات المتعددة الجنسيات هي الذراع الاقتصادية الاحتكارية و هي واحدة من اطراف الاخطبوط الامريكي الذي يتحكم في المؤسسات المالية الدولية و التجارة الدولية و الاتصال ، و في المجال الاقتصادي لا يمكن تجاهل دور الشقيقين " صندوق النقد الدولي " و " البنك الدولي " و اللذان يهيمنان على برامج الاصلاح الاقتصادي و اعادة الهيكلة و يقومان بتمويلهما منذ عام 1979 في اكثر من 100 دولة على مستوى العالم و صار لصندوق النقد و البنك الدوليين بعثات المراقبة و مكاتب التمثيل الدائمة في تلك الدول المائة تراقب و تحاسب و تهيمن على عمليات صنع القرار الاقتصادي و تقرر ما اذا كان اقتصاد هذا البلد او ذلك منحرفا او يسير على المسار الصحيح . » 2 . فالنظام الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية و منذ منتصف

(1) حوار الدكتور محمد حسنين هيكل مع جريدة الاهرام بتاريخ 2011/10/24 .

(2) علي حسين شبكشي : العولمة نظرية بلا منظر . 2000 . ص 87 .

القرن الماضي وضع في الحسبان عدة منظمات و هيئات دولية منها كما اسلفنا صندوق النقد الدولي و البنك العالمي مضاف اليهما منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ويعتمد ايضا على منظمة التجارة العالمية : « ... و فوق ذلك ، هناك ارساء الدولار و الحفاظ عليه لمواجهة الرياح و التيارات كعملة حسابية و مدفوعات دولية ، اعطت للامريكيين امكانية تمويل عجزها من حسابات اخرين ، و اللعب برفع الورقة الخضراء وخفضها حسب مصلحتهم الظرفية ، و امتلاك مورد لا ينضب قابل للتجدد عند الطلب من الكتلة النقدية و اذا اضفنا ان المنشآت المتعددة و العابرة للجنسيات في العالم هي منشآت امريكية ، و انها هي و فروعها تشكل وسيلة قوية لاحتواء الانظمة الوطنية ، و تحدي الحدود ، و التحايل على الاوضاع و على المكاسب و المساوى الاجتماعية الخاصة ، فسوف نرى ان وول ستريت و واشنطن يديران اللعبة الاقتصادية و التجارية و المالية الى حد بعيد . « 1 .

لقد كان صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و منظمة التجارة هي السند و الداعم للنظام الليبرالي الذي تقوده امريكا في اطار شمولي مهيمن و في سياق الاحتكارات التي تقودها الشركات المتعددة الجنسيات في شتى انحاء العالم مثلما تهيمن على العالم سياسيا و دبلوماسيا و عسكريا : « فهذا النظام يمكنه الاعتماد على مؤسسات دولية (صندوق النقد الدولي ، المصرف الدولي ، منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية) و على نظام معاهدات شاملة (OMC.ALENA ... الخ) لكي يسهر على مسيره الصحيح و يعيد المخالفين الى الطريق القويم و يكسر المناوئين . « 2 . و لنا في هذا السياق ان نستعرض ما قامت هذه الهيئات في عديد الدول من ذلك الارجنتين ، الجزائر ، مصر ، الجمهوريات السوفياتية السابقة ، الدول الافريقية الاخرى : « لقد تحكم صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بشكل فعلي في اقتصاد تانزانيا منذ عام 1985 ... لم يضيع خبراء صندوق النقد الدولي المولعون بالسوق وقتنا في كسر الحواجز التجارية و تقليص الاعانات الحكومية و بيع صناعات

(1) ميشال بوغنون – موردان . مرجع سبق ذكره . ص 249 .

(2) نفس المرجع . ص 248-249 .

الدولة ... فانخفض الناتج المحلي الاجمالي لنتزانيا في 15 سنة فقط من 309 دولار الى 210 دولار لشخص الواحد و ارتفعت نسبة الامية و قفز معدل الفقر المدقع الى 51 بالمئة من عدد السكان . « 1 .

ان البنك العالمي و صندوق النقد الدولي قد احكم سيطرتهم على دول العالم الثالث و لم يترك اية خيارات او فرص للحركة و بذلك فقد تعقدت اوضاع هذه الدول و زادت سوءا و تضاعفت بها نسب البطالة و الفقر و الامراض و حتى الجوع : « في بداية الثمانينات من القرن الماضي جلبت دول العالم الثالث بعد الزيادات التي بلغت خمسة اضعاف في اسعار النفط و القفزة المشابهة في الفوائد على الدولار اوعية الاستجداء الى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و لكنهم تلقوا بدلا من تحريرهم من ديونهم " خطط مساعدة هيكلية " تحوي حوالي 114 شرطا للحصول على قروضهما . « 2 ، و النتيجة : « في نيسان من عام 2000 اعاد صندوق النقد الدولي النظر في نتائج العولمة ، في تقريره " وجهة نظر العالم " اعترف الصندوق بانه في العقود الاخيرة عانى ما يقارب خمس سكان العالم من التراجع . « 3 .

احكم صندوق النقد الدولي و البنك العالمي قبضتيهما على دول العالم الثالث وفق خطط اعدت بدقة حيث لا تترك قطرة دم لهذه الدول كما يقول الخبراء هذه الخطة كما يشير الكاتب غريغ بالاست في كتابه " افضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها " تقوم على اربع مراحل مع اختلاف نسبي في التفاصيل من دولة لاخرى :

1. المرحلة الاولى : هي الخصخصة التي يمكن تسميتها بدقة اكبر (الارتشاء) كما

(1) غريغ بالاست : افضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها . بيروت : الدار العربية للعلوم . ط 1 . 2004 . ص 150 - 151 .

(2) نفس المرجع . ص 151 .

(3) نفس المرجع . ص 153 .

يقول ستيغليتز * ، بدلا من الاعتراض على بيع صناعات الدولة قام الزعماء الوطنيين بكل لباقة _ مسكتين النقاد المحليين كما طالب منهم البنك العالمي _ ببيع الشركات المحلية للكهرباء و الماء

2. المرحلة الثانية : بعد الارتشاء تأتي المرحلة الثانية من خطة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي (التي تناسب كل الحالات) لانقاذ اقتصادك و هي تحرير سوق رأس المال ... مما يسمح لرؤوس اموال البنوك الاجنبية و الشركات المتعددة الجنسيات بالتدفق داخل و خارج تلك الدولة ، و لكن للأسف في دول مثل اندونيسيا و البرازيل تدفقت الاموال الى الخارج و الى الخارج فقط .

3. المرحلة الثالثة : عند هذه النقطة يجر صندوق النقد الدولي الدولة المرهقة الى المرحلة الثالثة : وضع الاسعار اعتمادا على السوق و هو مصطلح مزخرف لرفع اسعار الغذاء و الماء و الغاز المنزلي ، و هذا يؤدي الى المرحلة 3 1/2 التي يدعوها ستيغليتز " اخلال صندوق النقد الدولي بالامن " ، هذا الاخلال بالامن متوقع به مسبقا من قبل الصندوق ، عندما تصبح دولة ما فقيرة و معدمة يستغل صندوق النقد الدولي الفرصة ليعصر اخر نقطة دم منها ، ثم يرفع الحرارة الى ان ينفجر المرجل بأكمله كما حصل عندما اوقفت اعانات الغذاء و الوقود الى الفقراء في اندونيسيا عام 1998 فانفجرت حوادث شغب في البلاد ... بوليفيا نيسان 2000 ... الاكوادور في بدايات عام 2001 .

4. المرحلة الرابعة : وصلنا الان الى المرحلة الرابعة كما يدعوها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي " استراتيجيتهما لتخفيض الفقر " : التجارة الحرة ، انها التجارة الحرة التي تسير حسب قواعد منظمة التجارة العالمية و البنك العالمي .

و يختتم الكاتب حديثه : « بالمناسبة لا ترتبك لهذا الخلط في هذه المناقشة حول صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و منظمة التجارة العالمية ، انها اقنعة متغيرة لنظام

(* جوزيف ستيغليتز : الخبير الاقتصادي الاول في البنك العالمي و النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

سيطرة واحدة . « 1 .

(1) غريغ بالاس . مرجع سبق ذكره . ص 158 .

المبحث الثالث : الحراك الاجتماعي و حتمية الإصلاح في البلدان العربية

تسارعت وتيرة الحراك الاجتماعي في العديد من البلدان العربية ، وطالت ساعات المخاض ، دون ان تولد الديمقراطية التي شكلت المطلب الأساس للجماهير التي ثارت ضد استبداد العديد من الحكام العرب الذين تشبثوا بالكرسي و بالحكم لمدد طويلة ، و استأثروا بخيرات بلدانهم بمعية الحواشي و الموالين ، حارمين غالبية الشعوب ، مطبقين عليهم دفتي القهر و الحرمان . حرمان طال و استبداد عمر طويلا فجوبه بهبات جماهيرية عرفت بدايتها لكن لم تحدد بعد نهايتها و غايتها ، و بدت أقرب الى الفوضى من العمل المنظم الهادف _ في تقديرنا _ و كشفت عن تأزم العلاقة بين الحاكم و المحكوم في منظومة الحكم العربي التي يطبعها تعطيل الدساتير و القوانين و عطب آليات الدولة التي كان من المفروض ان تقوم بوظائف عدة لخدمة الشعوب ، حيث ان تكلس النظم السياسية العربية وتعطيل سبل التداول السلمي على السلطة ضيق مجال المنافسة و المشاركة اللتان تعدان جوهر العملية الديمقراطية كما يقول المفكر صامويل هانتجتون ، و اقتصرت بذلك العملية السياسية في هذه البلدان على الانقلابات او الانتخابات المزورة .

وان كان العديد من المفكرين يربطون بين الحرية و الديمقراطية و يعتبرون هذه الأخيرة منهاجا ووسيلة لحل مشكل السلطة ، فهي اي الديمقراطية بالنسبة للعرب مقاومة العسف الداخلي و الخارجي كما يقول الاستاذ برهان غليون ، عسف داخلي يطبعه الاستبداد و الظلم و الحرمان و اخر خارجي يتميز بالهيمنة و الاختراق و التبعية و اغتصاب السيادة .

على هذا الاساس فان دراسة موجة التحول الديمقراطي على حد تعبير المفكر صاموئيل هانتجتون توحى لنا بدراسة خلفياتها و ابعادها و الموجات المضادة لها سواء كانت داخلية او خارجية و التي تكون قد اثرت فيها و جعلتها اقرب الى الفوضى و الغوغاء .

و ان سلمنا ان الشعوب العربية كانت ومازالت تتوق الى الحرية و الديمقراطية _ كآلية للحكم و تنظيم السلطات _ فان توقيت و سيرورة هذا الحراك يوحي بانه هناك ايادي خفية تحرك رياح التغيير بما يخدم مصالحها و اهدافها بناء على وصفات و اجندات اعدت سلفا في مخابر اجنبية متخصصة ووجدت من يتبناها في الداخل العربي لاسباب معروفة . لقد شمل الحراك الاجتماعي العربي اغلب البلدان العربية من تونس الى ليبيا و مصر ، سوريا ، اليمن ، البحرين ... و ما زال مستمرا الى اليوم بشكل يوحي ان موجة الديمقراطية قد وصلت الى البلدان العربية .

تحدث المفكر صاموئيل هانتنتجتون عن موجات التحول الديمقراطي في العالم خاصة مع انهيار المعسكر الاشتراكي ، و اشار الى الموجات المضادة لهذا التحول عبر العديد من جهات هذا الكون ، وان لم يتوسع في هذه الدراسة في شؤون العالم العربي فالملاحظ ان هذه الموجة قد وصلت مؤخرا الى بلداننا وان تأثير كرة الثلج بدا واضحا في المدة الأخيرة .

ان الديمقراطية في الدول الرأسمالية او دول الموجة الاولى على حد تعبير هانتنتجتون تبدو ميزتها في ان السلطة السياسية فيها تتركز على نظرية السيادة الشعبية اذ يتم في هذه الدول اختيار الحكام عن طريق الانتخابات الحرة يمكن من خلالها الاختيار بين عديد المترشحين و تبرز فيها آليات الفصل بين السلطات التي نادى بها منتسكيو و اخرون حيث تقيد سلطة الحكام و توفر للمحكوم حريات عدة .

ويشير الباحث صاموئيل هانتنتجتون ان الدول التي تحولت الى الديمقراطية في الموجة الثالثة سواء بالتحول او بالإحلال او بالإحلال التحولي بينها سمات مشتركة عديدة ، اذ من بين قرابة 25 حالة تمت او على وشك الاتمام حتى عام 1990 . لم تكن هناك سوى حالتين نتج التحول فيها عن غزو اجنبي و فرض التغيير و هما حالي باناما و جريناده ، وبما ان كتابه صدر سنة 1993 فانه لم يشير بالتفصيل الى حالات دول العربية والاسلامية من ذلك العراق و الصومال و افغانستان ، حيث ان السؤال المطروح هل تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من احلال الديمقراطية في هذه الدول _ على سبيل المثال _ عندما قدمت

اليها على ظهر الدبابة و الطائرة ام ان القضية قضية مصالح و نفط و تموقع استراتيجي لا اكثر .

من جهة اخرى يربط المفكر هانتجتون بين النمو الاقتصادي و التحول الديمقراطي مشيرا ان النمو الاقتصادي يزعزع النظم الشمولية ، اذ يقول : « ان معظم الدول الغنية ديمقراطية و معظم الدول الديمقراطية _ باستثناء الهند _ غنية . » 1 . ولو انه يقر بان هذا النمو ليس هو العامل الوحيد الذي يمكن من ارساء الديمقراطية بحيث و حسب الدراسة اوردها المفكر فان كل من الكويت و السعودية و الامارات ذات دخول مرتفعة لكنها غير ديمقراطية لكن بالمقابل هناك بعض الدول الفقيرة لكن لها تجارب ديمقراطية .

هانتجتون يشير كذلك الى ان التحولات التي شهدتها الكنيسة الكاثوليكية و الاجراءات التي ترتبت على المواجهة بين الكنيسة و النظام الشمولي مكنت من التحول الديمقراطي عدا حالات نادرة خاصة في امريكا اللاتينية و اسيا ، بمعنى ان الكنيسة الكاثوليكية كان لها دور في بسط الديمقراطية وهو نفسه الدور الذي يمنحه الباحث للولايات المتحدة الامريكية ، اذ يربط بين النفوذ الامريكي و الديمقراطية و يقول : « اما الدول غير الديمقراطية في افريقيا و الشرق الاوسط و قلب اسيا فكانت اقل عرضة للنفوذ الامريكي ... و يبحر الاسطول الامريكي في مياه جمهورية الدومينيكان و هايتي و باناما و جريناده حين الضرورة لنصرة الديمقراطية ... » 2 .

هذا الحكم بالطبع يجانب الصواب لان الولايات المتحدة الامريكية ما كانت لتتحرك هنا وهناك الا لنصرة مصالحها و الحفاظ على مناطق نفوذها .

هانتجتون الذي تكلم عن دور الكنيسة الكاثوليكية في موجات التحول الديمقراطي و الذي تحدث عن تأثير كرات الثلج في هذا التحول و الموجات المضادة ، اشار الى ان

(1) صاموئيل هانتجتون : الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين . ترجمة : عبد الوهاب علوب . الكويت : دار سعاد الصباح . ط 1 . 1993 . ص 121

(2) نفس المرجع . ص 374 .

الاسلام يعادي الديمقراطية اذ يقول : « و هناك نسخة اقل حدة من عقبة الموروث الثقافي ترى ان المسألة ليست ان ثقافة ما او اخرى تلائم الديمقراطية و تتقبلها و انما هناك ثقافة ما او بعض الثقافات تعادي الديمقراطية ، و الثقافتان الأكثر شهرة في هذا الصدد هما الكونفوشيوسية و الاسلامية . « 1 . ويفصل الكاتب في بعض القيم الاسلامية التي تتناسب مع الديمقراطية لكنه يشير الى بعض العوائق ، من ذلك عدم التمييز بين المجتمع الديني و المجتمع السياسي بحكم ان شرعية الحكومة تنبع من العقيدة الدينية و الممارسة الدينية ، فهي تختلف مع متطلبات السياسة الديمقراطية ، و لعل الدولة الاسلامية الوحيدة التي احتفظت بالديمقراطية _ حسبه _ هي تركيا ، و من الدول العربية لبنان ، و اشار الى صعود الاصولية في بعض الدول العربية ، و يختم بان غالبية الدول التي كانت تؤهلها ظروفها للتحول الديمقراطي في التسعينيات هي دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا ، فالرخاء الاقتصادي ملحوظ في هذه المنطقة ، الا انه قد عزز السيطرة البيروقراطية للدولة و بالتالي هياً مناخاً لا يتناسب و التحول الى الديمقراطية .

و الملاحظ ان الباحث قد اسقط تجارب دول اخرى على منطقتها العربية دون ان يراعي خصائص هذه الدول من حيث التاريخ و الجغرافيا و الموروث الثقافي و الاوضاع الاقتصادية – الاجتماعية و خاصة الحالة السياسية في كل دولة على حد تعبيره ، كما انه كان اسيراً لبعض الاحكام المسبقة التي لا تستند الى معطيات علمية فالقول بان الولايات المتحدة الامريكية كما يشير ترعى و تؤيد الديمقراطية فيه الكثير من المغالطات كما ان الاشارة الى الدين الاسلامي كعائق لاجلال الديمقراطية يعبر عن عدائية واضحة لان بعض الدول المسيحية و الكيان الصهيوني – اليهودي و بعض الأقوام التي لا تدين بالاسلام مازالت تعادي الديمقراطية .

ان الانتخابات هي الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية ، و كانت في الموجة الثالثة هي ايضا سبيل انهاك النظم الشمولية و الطريق الى انهاها . كما يشير ذات الباحث الذي يرى

(1) صاموئيل هانتجتون . مرجع سبق ذكره . ص 390

كذلك ان العنف قد يصاحب عمليات التحول في بعض الاحيان ، اذ في 30 حالة تحول في اطار الموجة الثالثة لقي نحو 20 الفا حتفهم في مختلف الدول في الفترة من 1974 – 1990 ، علما ان هانتنجتون يقول بان كل موجة تحول ديمقراطي تعقبها موجة عكسية من اجل العودة الى النظام الشمولي .

و ان سبق و ان قلنا ان النظم العربية تحتكر السلطة و تمنع التداول السلمي عليها اذ يتم التغيير عادة بالانتخابات المزورة او الانقلابات و اكدنا على غياب المؤسسات و تعطيل الدساتير و غياب الحريات و الحقوق فان هذا الوضع جعل الانسان العربي يعاني سياسيا واجتماعيا و ثقافيا مما ادى به الى الدخول في هذه الانتفاضات سعيا لتغيير هذا الواقع المر و بهدف تحسين وضعه المعاش فيما يخص العمل و السكن و التعليم و الصحة و الحريات والتعبير .

اذن بعد هذا التفصيل يمكن ان نطرح سؤالا مهما . هل حقق هذا الحراك الاجتماعي في الوطن العربي الديمقراطية المنشودة ، وهل وصلت موجات التحول الديمقراطي الى البلدان العربية حسب تصور صاموئيل هانتنجتون ؟

قبل الاجابة عن هذا السؤال يجب الاقرار بأن الشعوب العربية مازالت الى اليوم تتوق الى الحرية و التنمية والى التداول السلمي على السلطة و حرية الرأي و التعبير و تسعى للحد من سلطة الحكام و الزمر التابعة لهم . وان كانت هذه المطالب من جوهر الديمقراطية وهي محرك هذه الانتفاضات الشعبية في هذا البلد او ذاك فالملاحظ انه لم يتغير اي شيء لحد الآن في تلك البقاع ، اذ يشير في هذا الاطار الدكتور فايز الربيع ان الديمقراطية : « ... على مستوى التطبيق قامت النظم الديمقراطية الليبرالية على عدة اسس اولها التعددية السياسية التي تتمثل في تعدد الاحزاب و تداول السلطة و الثاني ان القرار السياسي هو ثمرة التفاعل بين كل القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع و ثالثها احترام مبدأ الأغلبية ورابعها المساواة السياسية و خامسها مفهوم الدولة القانونية _ وجود الدستور _ و الفصل بين السلطات ، وخضوع الحكام للقانون و انفصال الدولة عن شخص حكامها و تدرج

القواعد القانونية و اقرار الحقوق الفردية للمواطنين و تنظيم الرقابة التشريعية و القضائية على الهيئات الحاكمة . « 1 .

و ان كان هذا المفهوم يهمل حرية التعبير و الرأي و تأثير الاتصال في هذا العالم المعولم ، فان الباحث يضيف قائلاً : « ان الديمقراطية نظام بشري و تجربة حضارية من افرازات العقل الانساني في بحثه عن مصالحه ... و لها اصول فلسفية تختلف من مجتمع لأخر بين عصر و عصر . « 2 . و الاكثر من ذلك فان الديمقراطية عملية ممتدة في الزمان تبدأ من أسفل المجتمع الى اعلاه تتصل في جوانب عدة منها بالتربية : « و تتضمن عملية التحول الديمقراطي في نطاق الاسرة : المساواة و الاحترام المتبادل و الاستقلال الذاتي و اتخاذ القرار عبر الاتصال و البعد عن العنف . « 3 . وهو ما لا يتوفر و لم يكن موجودا في الوطن العربي .

من جهة اخرى و كما يقول المفكر برهان غليون : « ينبغي ان ندرك ان الديمقراطية هي نظام حكم ، اي نظام مؤسسة . و انها تطمح كنظام ان تكون وسيلة لحل مسألة السلطة في المجتمع كما ان الديمقراطية ليست نظاما معطى نستورده كما نستورد المصنع و نلبسه للدولة التي بنيناها على طريقتنا و للمجتمع الذي حططنا هياكله كما شئنا فنحصل على نظام ديمقراطي ، ان الديمقراطية معركة اجتماعية و سياسية من اجل ايجاد تعديلات بنيوية في طبيعة الدولة و المجتمع معا . « 4 .

ضمن هذا السياق من التحليل و حتى نبقى في اطار موضوع البحث و ان كنا نشيد بالحراك الاجتماعي في العديد من البلدان العربية الذي تسعى الى تغيير الراهن العربي

(1) د. فايز الربيع : الديمقراطية بين التأصيل و المقاربة السياسية . عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع 2004 . ص 33 .

(2) نفس المرجع . ص 34 .

(3) انتوني جيننز : الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية . ترجمة : زايد محمد محي الدين . مراجعة و تقديم : محمد الجوهري . لندن 1998 . ص 130 .

(4) د. برهان غليون : بيان من اجل الديمقراطية . مرجع سبق ذكره . ص 28 .

المترددي الذي عنوانه الفقر والبؤس ، الحرمان و التهميش ، التسلط والقهر ، التبعية و الخضوع فاننا نخشى على هذه الانتفاضات التي لم تغير الواقع العربي رغم وفرة الامكانيات المادية والبشرية : « ان مشكلة هذه الثورات العربية التي اصابت كثيرين بالإحباط و اليأس و جعلتهم يتحسرون على الماضي القريب و يتمنون عودته سريعا ، انها جاءت كهبات شبان متحمسين هدفهم اسقاط الأنظمة الجائرة و الظالمة و المستبدة ، لكن من دون ان يكون لديهم اي تصور تفصيلي عن الانظمة البديلة التي يريدونها و التي تنتظرها شعوبهم ، وهذا هو ما ادى الى كل هذا التخبط و الى كل هذه الفوضى و الى اضطراب حبل الأمن و الانهيارات الاقتصادية ، وان مازاد في مأسوية هذه الأوضاع ان الاحزاب التي تسارعت الى اختطاف هذه الثورات و سرقتها لم تبادر الى التخلي عن مفاهيمها القديمة و الى التلاؤم مع معطيات الألفية الثالثة . « 1 .

بالفعل لقد مكنت هذه الانتفاضات _ حتى لا نقول ثورات _ من ازاحة انظمة حكم عمرت طويلا و امتدت جذورها لاكثر من اربعين سنة في عمق الأراضي العربية مثلما هو الحال في ليبيا و مصر لكنها لم تحقق التحول الديمقراطي الى حد الآن ، والملاحظ انها قد استبدلت انظمة حكم جائرة باخرى اكثر جورا و تسلطا ، وفي هذا السياق يطرح السؤال المتعلق بدور القوى الأجنبية في هذا الحراك الاجتماعي ؟

لقد تدخلت القوات الغربية مع نهاية القرن الماضي و شنت حربا على العراق و قتلت صدام حسين و سلمت العراق للفوضى و الاقتتال الداخلي ، ودعمت الولايات المتحدة الأمريكية الأفغان ضد الاتحاد السوفياتي و مولتهم بأموال الخليج ثم جثمت على صدورهم الى اليوم لدواعي جيو - استراتيجية ، وكان للولايات المتحدة الأمريكية و الصهاينة اليد الطويلة في تقسيم السودان ، كما جاءت القوات الفرنسية و حليفاتها الى ليبيا و قتلت معمر القذافي بأموال قطرية .

(1) الربيع العربي : مخاوف محققة من تجربة الانقلاب العسكري . مقال للاستاذ صلاح قلاب . نقلا عن الشرق الأوسط الخميس 2011/11/8.

لقد جاءت القوات الأمريكية و حلفائها الى العراق على ظهر البارجة الحربية و الدبابة لتخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل _ اكدوبة القرن _ و احلال الديمقراطية حسب ما روج له لكن في واقع الأمر جاءت من أجل النفط . هذه القوات هي التي دمرت العراق وهي التي تسعى للاستفادة من أموال اعادة اعمارها و المؤسف ان نفس السيناريو يتكرر اليوم ولو باختلاف جزئي في التفاصيل و الأخطر ان هذه الحيل و الأكاذيب تنطلي كل مرة على الشعوب العربية المغلوبة على امرها ، اذ يقول في هذا الاطار المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي : « نحن نعلم ان جرائمه ليست هي السبب في غزو العراق ، و لا تطويره لأسلحة الدمار الشامل . اذا لم تكن هذه الأسباب ، فما هي الأسباب اذن ؟ الأسباب واضحة تماما ، لدى العراق ثاني اكبر مخزون نفطي في العالم بعد السعودية . » 1 .

و ان كنا نفر ان للولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها يدا في هذه (الثورات) او الانتفاضات ، فاننا نكاد نجزم ان لا خير يرجى من هذه الحركات بحكم الشواهد الواضحة التي يقدمها لنا التاريخ ، اذ يخطئ من يعتقد ان الولايات المتحدة الامريكية او مثيلاتها كفرنسا و بريطانيا تعمل لمصلحة شعوبنا العربية سواء في المشرق او المغرب .

لقد بين التاريخ ان البرغماتية الغربية (الأمريكية بالخصوص) لا يهمنها من مصالح الشعوب اي شيء و لنا ان نقرأ ما تيسر من تاريخ تحرير الشعوب في العالم من الفيتنام الى مصر ثم الجزائر وصولا الى امريكا اللاتينية : « اثناء الحرب العالمية الثانية فان فرق الدراسات التابعة لكتابة الدولة و مجلس العلاقات الخارجية اعدت مخططات لعالم ما بعد الحرب بناء على ما سموه " المنطقة الكبيرة la grande zone " . بمعنى مجمل المناطق التي يجب ان تلحق لحاجات الاقتصاد الامريكي ، هذه المنطقة الكبيرة يجب ان تضم نصف الكرة الغربي ، اوروبا الغربية ، الشرق الاقصى ، الامبراطوية البريطانية القديمة (في حالة تفكك) و الموارد الطاقوية التي لا تقاس للشرق الاوسط (التي ستتحول الى ايادي الامريكين بعدما نبعد المنافسين الفرنسيين و البريطانيين) و باقي العالم الثالث

(1) نعوم تشومسكي . مرجع سبق ذكره . ص 162 .

و كل الكرة ان امكن . « 1 .

و يخطئ من يعتقد ان القوى العظمى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية يههما نشر الديمقراطية في بلدان العالم الثالث ، بما فيها البلدان العربية : « في نيويورك تايمز بتاريخ 1971/1/7 . اوضح الرئيس السابق " ريتشارد نيكسون " لا نذهب الى هناك دفاعا عن الديمقراطية ، فلا يوجد اي بلد ديمقراطي في المنطقة ، ولا نذهب الى هناك لمحاربة ديكتاتورية ، ولا نذهب الى هناك للدفاع عن الشرعية الدولية ، اننا نذهب الى هناك و علينا الذهاب الى هناك لاننا لا نسمح بان تمس مصالحنا الحيوية . « 2 .

لقد تم غزو العراق من اجل ضمان تدفق النفط و الحفاظ على التفوق العسكري لاسرائيل ، فإسرائيل بالنسبة لأمريكا هي الحليف و الصديق الدائم وهي الضامن للمصالح الأمريكية في المنطقة ، اذ يقول في هذا الاطار عراب السياسة الخارجية الامريكية هنري كسنجر : « ... فبقاء اسرائيل يعتمد اساسا على الغطاء الدبلوماسي و المعدات العسكرية التي تمدها بها امريكا ، من هذا المنظور لا يمكن تصور ان يكون الدور الامريكي حياديا بشكل كامل ... لان النظر الى اسرائيل كدولة ضعيفة من قبل جيرانها سوف يتسبب بصراعات ينبغي على السياسة الأمريكية ان تتجنبها . « 3 .

اذن قوة اسرائيل من قوة امريكا و مصالح امريكا تحرسها اسرائيل في كامل المنطقة ، هذه المصالح مرتبطة اساسا بضمن تدفق النفط لتحريك الآلة الاقتصادية الأمريكية و الغربية عامة : « لكن الولايات المتحدة و الديمقراطيات الصناعية الاخرى تملك مصلحة قومية في منع وقوع المنطقة تحت سيطرة دول اهدافها معادية لنا ، فالاقتصاديات الصناعية المتطورة تعتمد على امدادات الطاقة من الخليج و السيطرة الراديكالية على المنطقة سيكون

1) Noam chomsky : les dessous de la politique de l'oncle sam . alger . les editions EL HIKMA 2000 . p 16 .

(2) ميشال بوغنون – موردان . مرجع سبق ذكره . ص 163 - 164 .

(3) هنري كيسنجر : هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية . ترجمة : عمر الأيوبي . بيروت : دار الكتاب العربي 2002 . ص 186 - 187 .

لها نتائج تمتد من شمال افريقيا الى الهند مرورا باسيا الوسطى . « 1 .

على هذا الاساس نعود لنطرح سؤال هل فعلا تهتم امريكا و حلفائها بدمقرطة البلدان العربية؟

الاجابة لا بالطبع ، ولتأكيد ذلك سنعرض ما خلفته هذه الانتفاضات الشعبية في العديد من البلدان العربية مع العلم اننا لسنا ضد الديمقراطية التي هي مطلب كل الشعوب في المنطقة ، حيث ان هذه الانتفاضات مكنت بالفعل من ازاحة حكاما عمروا في الحكم لكن بالمقابل ادت الى سقوط ارواح و تخريب بنى تحتية و مدن و الاكثر من ذلك : « فقد ذكر تقرير ان الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت الشرق الاوسط هذا العام كلفت البلدان الاشد تضررا اكثر من 55 مليار دولار ... و يبدو ان ليبيا هي الأشد تضررا ، اذ توقف النشاط الاقتصادي في انحاء البلاد بما فيها صادرات النفط ، وهو ما كلف البلاد ما يقدر بنحو 7.7 مليار دولار من الناتج المحلي الاجمالي او اكثر من 28% ، وتقدر التكاليف الاجمالية على الميزانية بنحو 6.5 مليار دولار حسب رويترز . و في مصر التهمت تسعة اشهر من الاضطرابات نحو 4.2 من الناتج المحلي الاجمالي مع ارتفاع الانفاق العام الى 5.5 مليار دولار ... وذكر التقرير ان نسبة اليمينيين تحت خط الفقر من المتوقع ان ترتفع الى اكثر من 15% بسبب انخفاض قيمة العملة و استمرار الاضطرابات لفترة طويلة و تقدر التكلفة الاجمالية على الاقتصاد بنحو 6.3 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي مع تحمل الميزانية 858 مليون دولار او 44.9 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي ، وفقدت تونس التي شهدت اول احتجاجات في نهاية عام 2010 نحو ملياري دولار من الناتج المحلي الاجمالي اي نحو 5.2 بالمئة مع تأثرها بتداعيات سلبية في كل القطاعات الاقتصادية تقريبا بما فيها السياحة و التعدين و الفوسفات و الصيد و زادت الحكومة التونسية الانفاق بنحو 746 مليون دولار مما زاد العجز في الميزانية بنحو 489 مليون دولار . « 2 .

(1) هنري كيسنجر . مرجع سبق ذكره . ص 186 – 187.

2) <http://aafaqcenter.com/index.php/post.888> .

في سياق متصل اظهر تقرير نشرته مؤسسة مالية عربية مؤخرا ان تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة الى الدول العربية سينخفض بنسبة 17% هذه السنة ، فيما سيكون الانخفاض الاكثر حدة في دول " الربيع العربي" .

و في خضم هذه الفوضى فان اسرائيل ستكون في مأمن و يبقى تفوقها الى الابد لان الجيوش العربية ستتحول الى قوات لحفظ الامن ووفقا لبعض الدراسات الصادرة عن احد مراكز البحث الاسرائيلية بالاشتراك مع مؤسسة بحث بريطانية : « بينت ان ما يسمى " الربيع العربي " هو من تخطيط و نتاج مؤسسات امنية عسكرية امريكية تم اعداد خططها منذ سنوات ليحقق هدف " اسرائيل " باضعاف الجيوش العربية و انهاكها ليبدد تخوفها وقلقها الامني . « 1 .

1) <http://www.albaath-media.sy/index.php>.

➤ المبحث الرابع : معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي .

شكلت مواضيع اصلاح انظمة الحكم و شؤون الشعوب العربية مادة دسمة للمفكرين والباحثين سواء في الازمنة الاولى للحضارة العربية الاسلامية او في عهد الاصلاح مع جمال الدين الافغاني ، عبد الرحمن الكواكبي ، محمد عبده ثم في العصر الحديث مع رجال السياسة و الفكر .

و بالنسبة لنا فقد طرح الجدل عربيا و غربيا حول الاسلام و الديمقراطية حيث قال البعض بتعارضهما و قال البعض الاخر بتكاملهما و قبول هذا الاخر ، و دون الخوض في هذا الجدل الذي ليس في صلب دراستنا فاننا سندرس في هذا المبحث معوقات التحول الديمقراطي في البلدان العربية طالما اننا نعتبر الديمقراطية الية من اليات الحكم و اسلوب حياة يرتبط كثيرا بالجوانب الثقافية مع الاقرار بالطبع ان الديمقراطية ليست لباسا على المقاس يصلح لكل شخص او لكل شعب .

فاذا كان المفكر روبرت دال يصف الديمقراطية بحكم الاغلبية ، و اذا كانت الديمقراطية المعاصرة هي اليوم الشرعية الوحيدة التي لا بديل لها كما يقول البعض فان هذه الشرعية ما زالت غائبة في بلداننا العربية مع الاسف ، و حتى و ان سلمنا بان بعض المفكرين يؤكدون على جمود العقل العربي و يشيرون الى طبيعة الاستبداد و الى البنى التقليدية للمجتمعات العربية فان هذا الحكم لا ينطبق على الشعوب العربية فحسب بل كان سائدا في مجتمعات اخرى خاصة اوروبا قبل عصر الانوار و كان موجود في اسيا و امريكا ، لكن رغم ذلك فاننا سنقف عن معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، اذ يشير في هذا السياق المفكر محمد عابد الجابري بان غياب الديمقراطية عن المشهد السياسي العربي غياب مزدوج ، فهي غائبة على المستويين السياسي (الحكم و اسسه)

و الايديولوجي (في المشروع النهضوي العربي) . « 1 .

وإذا سلمنا بان الديمقراطية هي افضل " سلعة " يمكن استيرادها من الغرب في العصر الحديث و اذا ايقنا ان الديمقراطية هي اسلوب متطور للحكم طالما انه يحيل السلطة للشعب و يحد من سلطة و استبداد الحاكم فانه بالامكان ان نطرح السؤال التالي : ماهي معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي ؟ و ما مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية ؟

و قبل البدء يجب ان نقر ان الديمقراطية ليست آلة تستورد في علب " الكارتون " لتشغل و تدخل في الانتاج كما انها ليست لباسا يليق لكل الشعوب و الامم و ليست معطى جاهز يستعمل وقت الحاجة . بل هي وسيلة حكم تمكن من حل مسألة السلطة ، فالديمقراطية تعني التعددية السياسية و تجسد المشاركة في الحكم عن طريق التداول السلمي على السلطة بواسطة الانتخابات الحرة و النزيهة و تعني ايضا احترام الحقوق و الحريات في اطار دستوري و هي عملية طويلة اي لا يمكن ان تتحقق بين ليلة و ضحاها .

فالنظم العربية التي تتراوح بين الملكية و الامارات و المشيخات و الجمهوريات ذات الحزب الواحد او التعددية السورية و التي يتراوح عمرها _ منذ استقلت كمتوسط _ نصف قرن لم ترس بعد نظم تخدم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وتمكن من الديمقراطية فنظمتها تبدو مزيجا من الاستبداد و الحرية المقيدة .

فالملاحظات العامة للتراث العربي الاسلامي تظهر ان شعوبنا العربية تعادي الديمقراطية بفعل العقليات الجامدة المتطلعة الى الماضي اكثر من الحاضر و المستقبل اذ يقول في هذا السياق العالم البريطاني من اصل عراقي ايلي قدوري : « ليس هناك في ... التراث السياسي شيء مما يجعل افكارا منظمة كالحكم الدستوري و التمثيلي اليفة او

(1) محمد عابد الجابري : المشروع النهضوي العربي : مراجعة نقدية في الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي . سلسلة كتب المستقبل العربي (30) . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ط 1 . 2004 . ص 51 .

قابلة للفهم . « 1 . كما ان العقلية العربية حسب بعض المفكرين هي عقلية انطوائية يسميها البعض بالاصولية و النزعة نحو الداخل يقول البعض الاخر مسؤولة عن ظهور احزاب شمولية ، كما ان هناك من يصف التراث العربي بالتراث الاستبدادي .

من الاشكاليات الاخرى التي ادت الى عرقلة المشروع الديمقراطي في الوطن العربي هي تكريس مبدأ " الدولة القطرية " منذ استقلال الشعوب العربية و الدفاع عن هذا المبدأ بكل شراسة تحت قناعات عدة من ذلك ان : « القطر المعني هو " طليعة المشروع القومي الوحدوي " . « 2 . علما ان العمل بهذا التوجه لم يكرس من مفهوم المواطنة : « و كانت نتيجة ذلك ان الفرد العربي انقطعت به السبل في منتصف الطريق ، فلا هو اكمل مشوار اشواقه القومية السائدة ابان حقبة الاستقلال و الطامحة الى دولة عربية كبرى موحدة ، و لا هو شعر بعمق الانتماء الوطني الى الدول الصغيرة المقطعة ، و بخاصة ان نخبها لم تجعل منها بديلا جاذبا يقدم الكرامة للافراد و يحترم حقوقهم ، ان لم نقل انسانيتهم . « 3 .

و وفق شعارات جذابة تتصل بالوحدة و الاشتراكية و القومية و مواجهة التحدي الصهيوني تم تكريس فكر الدولة القطرية حيث فشلت محاولات الوحدة بين بعض الاقطار العربية و لم تصمد طويلا نتيجة الارتجالية و ضعف التحضير ، و مع ذلك فقد تكرست دولة الحزب الواحد التي اهملت المشاركة السياسية و الغت مفاهيم الديمقراطية و المواطنة مع الحرص على اداء الواجبات _ بالنسبة للمواطن _ دون الحديث عن حقوقه المتصلة اساسا بالمشاركة السياسية و المساهمة في اتخاذ القرار و مع مرور الوقت تحولت هذه

1) Kedourie : Democracy and political culture

في الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي . مرجع سبق ذكره . ص 16 .

(2) المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ط2 . 2004 . ص 106 .

(3) نفس المرجع ص 106 .

الاحزاب الى احزاب طائفة او قبيلة و حرمت باقي فئات الشعب من حقه في المشاركة في الحكم .

• الازمة الدستورية :

اذا كان الدستور هو القانون الاعلى الذي يحدد القواعد الاساسية لتشكيل الدولة و نظام الحكم و اختصاص السلطات و الحدود بينها و يضمن الحقوق و الحريات و يحدد الواجبات و ان كانت اغلب الدول العربية لها دساتير مكتوبة باستثناء المملكة العربية السعودية التي تعتبر احكام الشريعة الاسلامية دستورا فالملاحظ ان جل البلدان العربية تستبدل الدساتير كما يستبدل حكامها الثياب الامر الذي انقص من قيمة الدستور بوصفه " سيد " القوانين و جعل الاحتكام اليه مرهون بالامزجة و الاهواء . فغاب عن الازهان و غيب من الممارسة اليومية في حياة الحاكم و المحكوم .

و ان كان من المفروض ان يحتكم الجميع لما جاء في الدستور الذي من الواجب ان تستمد منه كل القوانين فالملاحظ في الواقع العربي انه عادة ما يدوس الحاكم على مواد هذا الدستور من خلال ظلمه للمحكوم و يطالب المواطن بالاساس بالواجبات دون ان ينال حقوقا تتصل بحرية الفكر و التعبير و حرية الممارسة السياسية .

ذات الدساتير لا تكرر مبدأ الفصل بين السلطات اذ في غالب الاحيان يداس على حقوق المواطن من قبل العسكر او السلطة التنفيذية و تنساق السلطة القضائية او التشريعية لرغبة الحاكم او حاشيته و تعجز كذلك السلطة التشريعية ذاتها على ممارسة دورها التشريعي او الرقابي على نشاط الهيئة التنفيذية التي تسعى الى اغلاق المجال السياسي و تمارس عندئذ دور " حارس البوابة " الذي لا يسمح الا للموالة بالمشاركة و الانخراط السياسي لدرجة ان جل العمليات الانتخابية في البلدان العربية تتسم بضعف المشاركة و التزوير .

و ان كنا لم ندرج مصطلح " الدولة " للتعبير عن حال البلدان العربية فاننا ندرك ان مفهوم الدولة بالتعبير الحديث قد لا ينطبق على العديد من البلدان العربية و ذلك للأسباب

الانفة المتعلقة بتجميد الدساتير و غياب الحريات مما ادى الى غياب المؤسسات بدءا من مؤسسة الدولة الى باقي المؤسسات فضلا عن ضعف السلطات و هيمنة السلطة التنفيذية عليها و ضعف المجتمع المدني : « النظام العربي الرسمي في مجمله لم يصل بعد الى مفهوم الدولة القانونية ، و الى فلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة و المجتمع فالاقطار العربية تحكم اما بنظم حكم عشائرية او عائلية او بنظم فردية او بنظم حكم حزبية وحيدة ماسكة للسلطة وهيئات دستورية او قانونية شكلية لانها غير منتخبة انتخابا حرا و حقيقيا و بالتالي فانها لا تمثل ارادة شعبية . كما ان النظم العربية نفسها لا تملك الصفة الشرعية لانها غير منتخبة شعبيا في الاساس . « 1 .

و ان كانت بعض الدول العربية قد باشرت عملية التحديث فان المؤسسات مازالت متخلفة مقارنة بالتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية اذ تعجز المؤسسات السياسية عندئذ عن تلبية متطلبات فئات المجتمع في المجال السياسي مما يؤدي الى فقدانها الشرعية اذ ان هناك علاقة بين المشاركة السياسية و المؤسسة السياسية كما يقول صامويل هانتجتون الذي يرى ان : « استقرار النظم السياسية من عدمه يتحدد من خلال طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين . المشاركة السياسية هي نتائج العمليات الاجتماعية و الاقتصادية المرتبطة بالتحديث ، و تأثير التحديث على الاستقرار السياسي ينعكس من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية و التنمية الاقتصادية ، و بين الاحباط الاجتماعي و فرص الحركة السياسية و بين المشاركة السياسية و المؤسسة السياسية . « 2 . هذا يعني الاخفاق في عملية بناء و تطوير المؤسسات التي بإمكانها ان تستوعب الفئات الجديدة يضاعف في مؤشرات

(1) د. ثناء فؤاد عبد الله . مرجع سبق ذكره . ص 78.

2) Huntington : the change to change :modernization development and politics

في نفس المرجع . ص 213 .

الصراع و العنف بوجه عام و هو ما يسميه هانتجتون " الانهيار السياسي " . « 1 .
ضف الى ذلك ضعف القضاء الدستوري فيما يخص دوره في حماية حقوق الانسان
العربي في جل البلدان العربية عدا مصر و اللجوء الى اصدار تشريعات مخالفة للداستاتير
و اللجوء الى حالات الطوارئ و الاحكام العرفية .

و ان كنا في الوطن العربي نشهد ازمة دستورية حسب هذا الطرح فان ازمة المواطنة
تبدو جلية في هذه البلدان فاذا كانت دائرة المعارف البريطانية تشير الى : « المواطنة بانها
علاقة بين فرد و دولة كما يحددها قانون تلك الدولة و بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات
و حقوق في تلك الدولة . « 2 . و تؤكد ان : « المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية
مع ما يصاحبها من مسؤوليات . « 3 . هذا يعني ان للمواطن الحر جملة من الحقوق
و عليه مسؤوليات و واجبات لكن المؤسف ان المواطن العربي يفتقد للحرية بكل صورها
و ليست له حقوق في حين تطلب منه الواجبات و المواطنة تعني اختيار نظام الحكم
و صناعة القوانين و المشاركة السياسية و هو ما لا يتوفر في البلدان العربية مما ادى الى
انفصام عرى التواصل بين الحكام و المحكومين و جعل بعض الحكام العرب يسقطون من
اول الضربات طالما ان المواطنة ترتبط بالوطنية .

● ازمة التعددية :

ان كانت جل البلدان العربية قد عرفت التعددية الحزبية و ان كانت التجارب الحزبية
في البلدان العربية تختلف عن بعضها البعض فالملاحظ انها تشترك في بعض الخصائص
من ذلك التركيبية و المنشأ و آليات العمل و لو ان بعض هذه الاحزاب قد خاض نضالا

1) Huntington : the change to change :modernization development and politics

في نفس المرجع . ص 213 .

(2) المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية . مرجع سبق ذكره . ص 30 .

(3) نفس المرجع . ص 30 .

طويلا من اجل الاستقلال و الحرية . من جهة اخرى اذا كانت الاحزاب تختص بدور مركزي في ارساء التعددية السياسية والديمقراطية فالملاحظ ان عديد الاحزاب العربية لا تتصف بالديمقراطية ، فالدول الغربية ارتكزت على الاحزاب لارساء نظم حكم ديمقراطية لعدم وجود بديل لها يستطيع ان يؤدي جملة من الوظائف .

حيث تكمل هذا الدور باقي منظمات المجتمع من نقابات و جمعيات و هيئات ، دور يبدو ان الاحزاب العربية قد فشلت فيه نظرا لتركيبتها كما اسلفنا التي تقوم اصلا على قاعدة عشائرية طائفية عصبية او جهوية او عائلية و هي تركيبة قد لا تختلف عن تركيبة المجتمع في حد ذاته كما ان الصراع على السلطة في البلدان العربية يجد مثيلا له داخل الاحزاب ، فاذا كان الحزب يبني على جملة من التصورات العقائدية بالنسبة للاعضاء و يسعى للوصول الى السلطة و ادارة الدولة و مؤسساتها من خلال التنظيم و التكوين الحزبي فان هذه المعطيات قد لا تتوفر في العديد من الاحزاب العربية التي انتزعت عنها صفة الديمقراطية فالبعض يصف الاحزاب في البلدان العربية و الاسلامية بانها : « تعبيرات عن حقائق اجتماعية ساكنة جامدة لا تتبدل و لا تتغير ، و الواقع الاجتماعي الذي تمثله هذه الاحزاب قد يكون عشيرة او طائفة او غيرها . » 1 .

كما تتصف الاحزاب العربية ببقاء القيادات الحزبية في مناصبها لمدد طويلة وشخصنة السلطة الحزبية و الزعامة التاريخية و الصراع مع ضعف قنوات التجنيد و اطر التكوين و الاتصال و الفشل في اعداد القيادات الجديدة و انخراطها في الموالاة للسلطة حيث ان قلة من الاحزاب العربية قد جاءت الى السلطة عن طريق فوزها في الانتخابات : « بل ان عددا منها هو من خلق ضباط الجيش الذين استولوا على السلطة في زمن الانقلابات ، و بالتالي فهي ادوات بيد نخب الدولة اكثر ماضي و وسائل تمكن القوى الاجتماعية من التواجد على الساحة السياسية . هذه الاحزاب تفتقر الى القوة العقائدية و التنظيمية و القاعدة الاجتماعية ، و تمارس نشاطها وفقا لما يحدده لها الزعماء . و بصفتها ادوات بيد نخبة

(1) الصلح و الكواري معدان : الممارسة الديمقراطية في الاحزاب العربية في المرجع السابق . ص 243 .

تشكلت و وجهت من الاعلى وليس بصفتها احزابا جماهيرية عبئت من الاسفل ، فان ذلك يجعلها معرضة لان تنال منها القواعد البيروقراطية او الاصول التقليدية . « 1 .

كما ان ضعف الاحزاب العربية تنظيميا يجعلها اقرب الى شبكة من المصالح الفردية التي تقوم على الصلات الشخصية ، و حتى و ان سعدت في السنوات الاخيرة بعض الاحزاب الاسلامية فالملاحظ ان بعضها مازال في المعارضة (الاردن) و البعض يشارك في الحكم (الجزائر) و البعض الاخر لم يطل بقاءه في الحكم (مصر) بينما مازال البعض الاخر يحكم (تونس) .

و الملاحظ ان العديد من المفكرين العرب قد خاضوا في معوقات التحول الديمقراطي او اسباب استعصاء التحول الديمقراطي من ذلك ان المفكر الجزائري عبد النور بن عنتر يشير الى سبع معوقات هي :

1. بروز زعامات سياسية حظيت بتأييد واسع من قبل الجماهير و بشعبية تعدت حدود الدولة الجغرافية ، مما ساهم في اطالة عمر الانظمة الحاكمة المبنية على الزعامات

2. استبعاد مبدأ التعددية بصفة عامة من الممارسة السياسية خوفا من استفحال الخصومات و تحت ذريعة الوحدة الوطنية .

3. فشل الانظمة و زعاماتها في تحقيق الاهداف التي وعدت بها شعوبها و في تحقيق الامل التي علق عليها ، و انتشار الفساد ادخل شرعيتها في عملية التآكل و حكمها في المزيد من التسلط .

4. لعبت الطفرة النفطية في السبعينيات دورا كبيرا في تحصين الانظمة الريعية و حتى غير الريعية التي سمح لها ارتفاع اسعار النفط بتدعيم شرعيتها عبر اشباع حاجيات الشعب المادية .

(1) د. ثناء فؤاد عبد الله . مرجع سبق ذكره . ص 86 .

5. تفشي الادراك السلبي للديمقراطية خلال عقود ، يربطها بالانقسامات ان لم نقل بالفتن ، اذ لم تتوان بلدان عربية في ارجاع الحرب الاهلية اللبنانية الى الديمقراطية.
6. في الواقع السياسي العربي ، المناداة بالديمقراطية لا تنبع دوما من قناعات سياسية حقيقية ، البعض يطالب بها ليس لاصلاح اعوجاج الحكام بل ليحل محلهم ، وينطبق الحال على العديد من الاحزاب السياسية .
7. ... يضغط الغرب ، و كذلك المؤسسات المالية الدولية التي يتحكم فيها عنلية على البلدان العربية لتبني اقتصاد السوق بينما تبقى ضغوطاته ضعيفة في الحقل السياسي، بمعنى انه لا يدفع نحو الانفتاح السياسي ، بل ان الدول الغربية دعمت وتدعم انظمة عربية لا علاقة لها بالديمقراطية ، بينما تشن حملات ضد انظمة عربية اخرى باسم الديمقراطية . « 1 .

و الملاحظ انه يترتب على هذه المعوقات اخرى تزيد في اتساع الهوة بين الدول الديمقراطية و البلدان العربية من ذلك تجسيد العمل بالدستور في اغلب " الدول " العربية اذ ان : « جميع الدساتير العربية تدعي انها ديمقراطية و تتضمن المبادئ و القيم التي تتظاهر بأخذ الديمقراطية شعارا لها . « 2 . فالدساتير العربية هي عادة من وضع الحاكم او الزمرة التي تنتفع بحكمه كما انها مجرد وثيقة توضع في واجهة النظام السياسي يلوح بها دون انه يحتكم اليها ، و دون ان تحتكم عليها السلطات في عملها و هي بالنسبة للمحكوم مجرد سراب و شيء خيالي مجهول ، هذا يعني بالطبع عدم الاحتكام للقوانين و منها الدستور الذي يعد اسمى نص قانوني . من جهة اخرى فان الدساتير العربية يلوح بها في وجه المجتمع الدولي كلما تعلق الامر بمطالب احترام حقوق الانسان و الحريات العامة رغم ان حقوق الانسان و الحريات اخر ما يفكر فيه الحاكم العربي و يترتب على ذلك ضعف الدولة

(1) عبد النور بن عنتر : اشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي : في الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي بلسة كتب المستقبل العربي (30) . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ط1 . 2004 . من ص 54 الى 58 .

(2) محمد المجذوب : الديمقراطية في الدساتير العربية في د. ثناء فؤاد عبد الله : اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ط1 . 1998 . ص 76 .

القانونية و وهن المؤسسات بما فيها المؤسسات المرتبطة بالتعددية الحزبية .

و ان كانت الديمقراطية تعني التعددية السياسية فان هذا المطلب غير متوفر في اغلب البلدان ، طالما ان بعضها ما زال لا يعترف بالتعددية السياسية او الحزبية كما هو الحال في بعض البلدان الخليجية ، اما في بعض البلدان الاخرى فان هذه التعددية تبقى شكلية وجدت لتمتين كراسي الحكام و تمديد عمر حكمهم او لاجل اضافة الصبغة الشرعية على هذا الحكم، و هذا بالطبع يعني استبعاد امكانية التداول السلمي على السلطة نظرا لتثبيت الحكام بالحكم و بقائهم في السلطة لعقود من الزمن و بذلك تبقى الامكانية الوحيدة لتحقيق هذا المسعى هي الانقلابات العسكرية او الانتفاضات الشعبية مثلما حدث في السنوات القليلة الماضية .

الفصل الرابع : الخلفية التاريخية للصراع بين السياسي و العسكري في الجزائر .

في اطار دراستنا لحالة الجزائر فقد تطرقنا للمرجعية التاريخية للصراع بين السياسي و العسكري التي تمتد الى فترة ثورة التحرير و ابرزنا علاقة الجيش بالسلطة في عهد الاحادية الحزبية متوقفين بالطبع عند احداث اكتوبر 88 التي شكلت مرحلة هامة في تاريخ النظام السياسي الجزائري و فصلت بين الاحادية و التعددية .
موضحين العلاقة بين السياسي و العسكري مع بداية الازمة الجزائرية .

➤ المبحث الاول : المرجعية التاريخية للصراع على السلطة في الجزائر .

عند الحديث عن جذور الصراع بين السياسي و العسكري في الجزائر يتحتم علينا العودة الى التاريخ _ ولو ان التاريخ القريب _ يذكرنا بان المقاومة المسلحة كانت موجودة منذ ان حطت عساكر فرنسا بسيدي فرج و استمرت هذه المقاومة تارة معزولة و اخرى منظمة من ذلك مقاومة الامير عبد القادر علما انه على امتداد فترة المقاومة لم يبرز مفهوم العمل السياسي المستند الى احزاب سياسية عدا اعمال التعبئة في تلك المناطق التي شهدت المقاومة . و اذا استثنينا مفاوضات الامير عبد القادر مع السلطات الفرنسية التي انتهت الى توقيع معاهدة التافنة فان الحراك السياسي في الجزائر المستعمرة كان غائبا على مدى نحو قرن بالتقريب و لم يظهر الا مع تكوين حزب نجم شمال افريقيا سنة 1927 الذي اصبح حزب الشعب الجزائري سنة 1937 ، ثم تكونت بعد ذلك احزاب اخرى و جمعيات تباينت اهتماماتها و مطالبها و اختلفت تركيبتها البشرية من حزب لآخر كما عرفت جملة من الصراعات بينها كاحزاب و صراعات اخرى مع المستعمر و اخرى بداخلها و لم تتوحد حول المطلب الاساسي الذي كان بالامكان ان يزيح على الشعب الجزائري الظلم والجور و الاستعباد : « ومن المعلوم ان الاحزاب السياسية كانت قبل الفاتح من نوفمبر 1954 تتطور من سيء الى اسوأ ، و كانت النعرات الجهوية قد افقدتها القدرة على العمل المشترك في الاتجاه الصحيح ، مما جعلها عديمة الجدوى . » 1 .

الى غاية احداث الثامن ماي 1945 التي شكلت المنعرج الاساس في تقديرنا ، هذه الاحداث احرقت اوراق دعاة التفاوض و الاندماج و عرابو المداهنة بعدما استشهد اكثر من اربعين الف شهيد و شهيدة في عديد من المدن الجزائرية . تلك الاحداث زرعت بذرة العمل المسلح في اوساط الحركة الوطنية و تبناها بعد ذلك السياسيون الى غاية ربيع 1954 حيث

(1) مصطفى الأشرف . الجزائر : الامة و المجتمع . ترجمة : الدكتور حنفي بن عيسى . الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب .

تم تشكيل اللجنة الثورية للوحدة و العمل C.R.U.A التي شكلت بدورها جبهة التحرير و جيش التحرير و اطلقت الكفاح المسلح في الفاتح نوفمبر 1954 : « يجدر بنا اذن ان نهتم بتلك اللحظة الموعودة لتنفيذ القرار التاريخي الذي وضع حدا للتردد والتسويق عاما بعد عام ، وان نتذكر دائما ذلك الرعيل المجهول الذي اطلق الرصاص الاولى ، لكن الالم من كل هذا هو مشاركة الشعب المناضل مشاركة فعالة ، لان هذه المشاركة هي الدعامة الاساسية للعمل الثوري ، اذ منها استمد هذا القرار التاريخي و اليها يعود اولا و اخيرا . « 1 .

اذن هي ثورة شعبية كانت في تقديرنا تعبيراً عن تناقضات في صفوف الاحزاب السياسية و الحركة الوطنية عامة و تعبير عن فشل هذه الاحزاب في رفع الغبن عن الشعب الذي عانى طيلة قرن و ربع القرن من التقتيل و القمع و الاضطهاد و السلب و الاغتراب ، ثورة التحرير غيبت دعاة الاندماج و التفاوض و فسحت المجال للعمل المسلح ، و لعل اهم ما ميزها في بدايتها الاولى هو القيادة الجماعية على الاقل في هرم السلطة .

و الملاحظ في هذا الاطار هو ان توسع ثورة التحرير من خلال هجومات الشمال القسنطيني و شموليتها ثم تنظيمها من خلال مؤتمر الصومام الذي وضع اسس ثورة التحرير قد اعطى بعدا اخر و افرز معطيات جديدة تتصل بموضوعنا المتعلق بالصراع بين السياسي و العسكري .

لقد استمرت القيادة الجماعية لثورة التحرير مدة مقبولة نسبيا امتدت بضع سنوات كان روادها كل من ديدوش مراد و العربي بن مهدي ، مصطفى بن بولعيد و محمد خيضر و كريم بلقاسم ثم محمد بوضياف . هؤلاء الذي بدا كأنهم قد استوعبوا دروس الصراع داخل و بين الاحزاب اثناء الحركة الوطنية ، ولو ان هذه المجموعة قد توسعت فيما بعد لكن سرعان ما برز التفرد بالسلطة و ميل نحو الزعامة و التسلط و الاستبداد في بعض

(1) مصطفى الأشرف . مرجع سبق ذكره . ص 374 .

الاحيان الى غاية انعقاد مؤتمر الصومام في 20 اوت 1956 . هذا المؤتمر الذي سعى الى وضع اسس تنظيمية للثورة : « حاول المؤتمر اعادة رسم هرم القوة بشكل يصد تيار التفرد بسلطة القيادة و يقلل من الاحادية في توجيه الثورة ، فتنجنب الثورة مزلق التزعم و التسلط و تقطع الطريق اما الراغبين في الاستبداد و احتكار القوة و لذلك اكد المؤتمر بقوة على اولوية السياسي على العسكري ، وعلى اولوية الداخل على الخارج . » 1 . كما يقول الدكتور نور الدين زمام .

مؤتمر الصومام انشأ كذلك لجنة التنسيق و التنفيذ CCE لحل مشكل الاتصال بين مختلف الولايات و تعميق العمل الثوري حتى يحقق النتائج المرجوة منه و قد توج التنظيم العسكري و السياسي للثورة باعلان تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19/09/1958 .

و ان كنا قد اشرنا الى نهج القيادة الجماعية خلال السنوات الاولى للثورة فان لجنة التنسيق و التنفيذ اكدت في دورتها الثالثة المنعقدة بطرابلس خلال سنة 1959 على وجوب الاحتكام الى الاقتراع العام كاسلوب لتعيين السلطة التشريعية بعد الاستقلال و هي تطلعات مشروعة تنم عن نضج سياسي مستمد من عبقرية بيان فاتح نوفمبر الذي تجاوز الخلافات السياسية ليؤسس للثورة المسلحة و يتصور البناء المستقبلي للدولة الجزائرية دولة ديمقراطية اجتماعية في اطار المبادئ الاسلامية .

لكن الملاحظ ان هذه النصوص و الاجراءات التنظيمية قد اصطدمت بواقع اخر عنوانه الصراع على السلطة و حب الذات و التسلط حيث ادى اغتيال المجاهد عبان رمضان في 27 ديسمبر 1957 الى فتح شرخ كبير في هيكل الثورة التحريرية و سرعان ما تغلب الجانب العسكري على السياسي : « ... فالبرغم من تلازم المسعى الذي يشير الى

(1) د. نور الدين زمام : السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962 – 1998 . الجزائر : دار الكتاب العربي .

ان صلاحيات القيادة التي اعلنت الثورة تشمل الميدانيين السياسي و العسكري و ان هيئات الثورة و قيادتها المركزية و التنفيذية تشكلت على هذا الاساس فان الفروق ظلت قائمة بين السياسيين و العسكريين ، و ان التعايش بينهما كانت تحكمه موازين القوى التي كانت في غالب الاحيان لصالح العسكريين ، حدث ذلك حين طلب العسكريون سنة 1957 بالغاء مقررات مؤتمر الصومام التي اعطت الاولوية للسلطة السياسية على العسكرية . « 1 . و يقول في هذا الاطار المرحوم عبد الحميد مهري ان هذه الازمة التي فجرها العسكريون ومطالبتهم بالغاء مقررات المؤتمر انتهت بحل وسط يبقي على الهيئات التي انشأها المؤتمر و لكن يعاد تشكيلها ، و العودة الى فكرة القيادة الموحدة عسكرية و سياسية في آن واحد و من دون اولوية و يضيف المرحوم عبد الحميد مهري من خلال مقال له بعنوان الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي : « ان هذه الازمة تعتبر نقطة تحول كبرى في مسيرة الثورة لان الاولوية التي الغيت نظريا على الورق تكرست في الواقع و هي اولوية الجناح العسكري الذي فرض وجهة نظره في كثير من القضايا ... » 2 .

في نهاية سنة 1957 نشبت ازمة اخرى داخل لجنة التنفيذ و التنسيق بين السياسيين والعسكريين بسبب تصفية المرحوم عبان رمضان في ظروف لم يكشف التاريخ بعد عن كل ملابساتها

في سنة 1959 و بعد مرور اقل من سنة على تأسيس الحكومة المؤقتة ، انفجرت ازمة اخرى داخل الحكومة هذه المرة طالب فيها العسكريون بتحويلهم صلاحيات مطلقة لاصلاح اوضاع الثورة .

و في اذار (مارس) 1961 قبيل بدء المفاوضات مع فرنسا في ايفيان الاولى ، نشبت

(1) عبد الحميد مهري : الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي في الاحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر . سطيف : دار المجد . 2010 . ص 20 .

(2) عبد الحميد مهري : الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي – تجربة الجزائر في الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي . مجموعة من المؤلفين . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ط1 . 2002 . ص 66 – 67 .

ازمة خطيرة بين الحكومة المؤقتة و القيادة العامة للجيش بعد ان رفضت هذه الاخيرة تعيين ممثل عنها في مفاوضات لشكها في نيات الحكومة

الصراع بين السياسي و العسكري بدا واضحا منذ بداية ثورة التحرير و استمر بعد ذلك حيث تشير بعض المصادر الى تحكّم الثلاثي بن طوبال ، بوصوف و كريم بلقاسم في مصير الثورة اذ كانت بداية هذه السيطرة مع عام 1959 و تحكّمهم في المجلس الوطني للثورة، و احكم العسكريون سيطرتهم على القيادة العامة لاركان الجيش E.M.G هذه القيادة التي استحوذت على مقاليد السلطة و القوة و القرار و بذلك انفرد العسكريون بالعمل السياسي و العسكري خاصة مع تعيين العقيد هواري بومدين على رأس قيادة الاركان .

ان استحواد الجيش على السلاح و احتكاكهم المباشر مع العدو مكنهم من القول الفصل في شتى الامور و القضايا المطروحة و بذلك لم يعد هناك معنى واقعي لفكرة اولوية السياسي عن العسكري ، كما ان تشكيل جيش الحدود (الشرقية و الغربية) الذي فاق عدده عشرون الف جندي استفادوا من تكوين و تدريب مقبولين قد زاد في اعلاء كلمة هذا الجيش _ خاصة جيش الحدود الغربية _ الذي انشغل بالسياسة : « ... بعد ذلك كله لا عجب ان يطرح نفسه كقوة بديلة ، وان يزيح اي منافس من حلبة القيادة و التوجيه و الحكم ، اثناء الحرب التحريرية و غداة الاستقلال الوطني . » 1 .

ان جبهة التحرير الوطني التي تشكلت مع بداية الثورة لتقود العمل السياسي و تكون في قمة الهرم السلطوي لم تتمكن من اداء هذه المهام امام مزاحمة و تسلط العسكر ، كما ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي كان من المفروض ان تكون قاطرة العمل السياسي قد حادت على السكة نتيجة لضعفها و بسبب عدم قدرتها على مجاراة العسكريين ولو انها قد انجزت العديد من المهام : « و هكذا فان الحكومة م.ج.ج و ما ضمت من وزراء لم تستطيع ان تحل ما واجهته من مشاكل خطيرة ، و قد توهمت ان العودة للوطن في

(1) د. نور الدين زمام . السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962 – 1998 . مرجع سبق ذكره . ص 76 .

جو من الحماس الشعبي ، كفيلة وحدها بان تحدث المعجزة و ان تحل تلك المشاكل الخطيرة المعلقة طيلة اشهر و سنوات ... و بالفعل فان الاندفاع الطائش الذي اظهره اصدقاء الحكومة م.ج.ج ومن يتظاهر بتأييدها قد اعطى الضربة القاضية لهذه الحكومة التي كانت في حد ذاتها منقسمة على نفسها . « 1 .

اذن يمكن القول بناء على منهج دارستنا ان النخبة السياسية في الجزائر اثناء الثورة _ ان جاز لنا ان نسميها كذلك _ لم تصمد في وجه النخبة العسكرية المستحوذة على السلاح واسباب القوة و التي تخوض المعارك في الميدان ولو ان جيش التحرير كان جيشان (جيش الداخل و جيش الحدود) فتورة التحرير بحد ذاتها خطط لها السياسيون لكن سرعان ما استحوذ عليها العسكريون طالما ان جبهة التحرير لم تتمكن من تعميق العمل السياسي و بالرغم من ان مشروع المجتمع الجزائري قد تبلور منذ السنوات الاولى للثورة و بذلك اضطرت ان تفسح المجال تدريجيا للجيش لكي يحتل مكان الصدارة و تصبح هذه النخبة هي المتربع على هرم السلطة .

ان الحديث عن الصراع بين السياسي و العسكري اثناء ثورة التحرير لا يحجب عنا الصراع الذي دار بين العسكريين انفسهم ، صراع على القيادة و الزعامة بالرغم من انتهاج اسلوب القيادة الجماعية حيث ادى هذا الصراع الى اغتيال كل من عبان رمضان كما اسلفنا و مصطفى بن بولعيد و لو ان ظرف اغتيالهما لم يتضح الى اليوم ، فضلا عن ذلك فان الصراعات على القيادة اثناء ثورة التحرير فقد اجلت لتحسم بطريقة اخرى بعد الاستقلال مباشرة حيث تم اعدام العقيد محمد شعباني بعد محاكمته كما ان الرئيس بن بلة فضل مجابهة العسكر بالعسكر : « و في نفس الوقت يعلن الرئيس عن طريق الاذاعة انشاء ميليشيات شعبية كهيئة عسكرية ؟ الى جانب الشرطة و الهيئات الوطنية للامن (CNS) التي انشأت في سبتمبر 1963 خارجة عن اشراف وزارة الدفاع الوطني (خطاب

(1) مصطفى الأشرف . الجزائر . مرجع سبق ذكره . ص 372 .

1964/07/13) . « 1 . هذا دون ان نغفل : « تشكيل لجنة وطنية للدفاع عن الثورة التي ضمت جبهة القوى الاشتراكية F.F.S و حزب الثورة الاشتراكية P.R.S كلاهما خارج عن القانون . « 2 . وما يعني ذلك من محاولات لفض النزاعات بالسلاح او بالقوة بين الفرقاء .

لقد استحوذ العسكر على مقاليد السلطة اثناء الثورة و منذ السنوات الاولى كانوا منتصرين في اغلب الصراعات مع السياسيين و باقي النخب اذ لم يتمكن اي طرف من ازاحة او ابعاد العسكر و تمكنوا من فرض منطقتهم : « في خريف 1961 امام التمرد الذي اعلنته صراحة هيئة الاركان العامة ضد الحكومة المؤقتة لم يتمكن بن خدة و وزراؤه من التصدي كفريق موحد للعقيد و نوابه و اتخاذ اجراءات رادعة ضدهم . « 3 .

هذا الوضع استمر الى ما بعد الاستقلال و الملاحظ حسب العديد من المختصين والمؤرخين فان غياب نخبة سياسية قد مكن للعسكر بمعنى ان قوة العسكر قد استمدت من ضعف الطبقة السياسية ولو ان « جيش التحرير الوطني L.A.L.N شكل في البدء كوسيلة مكملة لجبهة التحرير الوطني F.L.N فاذا فكر هذا الاخير فان جيش التحرير يحول الفكر الى عمل فهو الاهداف الثورية و الطموحات . « 4 . لكن ما حدث عكس ذلك فكان جيش التحرير هو المفكر و المنفذ هو اللاعب و الحكم بحكم قدرته على التنظيم و التعبئة .

فقد كانت النخبة السياسية شبه غائبة اثناء الفترة الاستعمارية ولو ان الساحة الوطنية قد عرفت تشكيل العديد من الاحزاب التي كانت مضايقة من قبل القوى الاستعمارية حيث يقول في هذا الاستاذ عريبي مختار : « ان غياب نخبة مدنية وطنية (محطة من قبل النظام

(1) د. الطاهر بن خزف الله : النخبة الحاكمة في الجزائر 1962 – 1989 . الجزء الثاني . الجزائر : دار هومة . 2007 . ص 57 .

2) Paul Balta – Claudine Rulleau : l’Algerie des algeriens vingt ans après . Paris . les éditions ouvrières. 1981 . p 25 .

(3) د. صالح بلحاج : تاريخ الثورة الجزائرية . دار الكتاب الحديث . 2008 . ص 504 .

4) Aribi Moukhtar : etat algerien . alger . O.P.U . 2006 . p 87 .

الاستعماري و لم يعد بناؤها منذ ذاك) ترك مجال العمل السياسي مفسوحا للقوة الوحيدة المنظمة و القدرة بناء على ذلك على استلام السلطة مع الحصول على الاستقلال : و هي الجيش . « 1 .

من هذا المنطلق و بناء على الدور الذي لعبه الجيش اثناء ثورة التحرير و صيرورة الاحداث بعد ذلك خاصة مع زيادة عدد و عدة هذا الجيش انذاك و تحسن طرق تنظيمه و ادائه قد زاد في احكام السيطرة على الحياة السياسية خصوصا مع غياب النخب السياسية كما اسلفنا و ضعف ما هو موجود منها رغم ما تمتعت به جبهة التحرير الوطني من سمعة طيبة اثناء ثورة التحرير كجهة تقود الكفاح المسلح : « ازمة صيف 1962 تترجم بحق القراع السياسي ، بمعنى غياب حزب قائد الذي لم يتشكل اثناء الحرب و لا في السنوات اللاحقة . « 2 .

1) El Moujahid N°3 dans Aribi Moukhtar . L'état alerien . alger . O.P.U . 2006 . p 103 .

2) Mohamed Tegua : L'algerie en guerre . alger . O.P.U . 1988 . p 408 .

➤ المبحث الثاني : الجيش و السلطة في عهد الاحادية الحزبية .

للهولة الأولى يبدو وضع النخبة العسكرية في الجزائر مختلف نسبيا عما هو حاصل في العديد من البلدان العربية طالما ان الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني كما تقول بذلك ادبيات السياسة ، كما ان مؤسسة الجيش في الجزائر قد تم بناؤها على اسس جيش التحرير الذي اضطلع بمهام الكفاح المسلح اثناء ثورة التحرير ، و تحمل عبء هذه الثورة لمدة فاقت سبع سنوات .

من هذا المنطلق فقد استحوذت نخب العسكر على مكانة متميزة بحكم ماضيها كما ان هذه النخبة ذاتها كانت تحكم الجزائر لمدة طويلة باسم ما يسمى بـ " الشرعية الثورية " ، و ان كنا لا نهمل دور الجيش الوطني في تحرير الوطن و تميز هذه النخبة مقارنة بباقي النخب التي لم تتكون اصلا او التي كان صوتها خافتا انذاك فان ذلك لا يجعلنا نغفل صفة التناحر بين قيادات الجيش سواء بصفة فردية من خلال المكائد و التصفية او الصراع بين الولايات و النواحي اثناء ثورة التحرير بالطبع .

من جهة اخرى فان الصراع بين النخب السياسية و العسكرية قد بدأ مع بداية ثورة التحرير ولو ان هذا الصراع لا ينقص من قيمة ثورتنا التحريرية _ التي حققت هدف الاستقلال و كانت مرجعا للعديد من الثورات في البطولة و التنظيم _ هذا الصراع امتد الى ما بعد مؤتمر الصومام اوت 1956 الذي فصل في اولوية السياسي عن العسكري و اولوية الداخل عن الخارج ، اذ احكم العسكر السيطرة بعد الازمات التي انفجرت اثر المؤتمر المذكور في اعلى هرم القيادات .

وصل الرئيس أحمد بن بلة الى الحكم بدعم من العسكر غداة الاستقلال و صاحب ذلك اختلاف في الرأي مع الرفاق سواء فيما تعلق بتسيير الحزب او اسناد المهام الوزارية والرقابة التشريعية و الاحتكام الى الدستور و ان شكل الرئيس احمد بن بلة عدة حكومات في هذه الفترة فان فترة حكمه القصيرة قد تميزت بعدة صراعات و لم تحسم الامور الى غاية الانقلاب عليه ، فبعد ازمة صيف 1962 فقد قرر الرئيس بن بلة في اكتوبر 1963

اثر انشقاق جيش ايت احمد و العقيد محند اولحاج استعمال كافة صلاحياته كما قال حيث القى في 3 اكتوبر 1963 خطابا امام الجمعية جاء فيه : « طبقا لرغبات الشعب و جبهة التحرير... و الان فصاعدا امارس السلطات الواسعة ، و لم يتخل عن هذه الصلاحيات حتى الاطاحة به في 19 جوان 1965 . « 1 . و استمر الرئيس بن بلة في تركيز الصلاحيات بيده حيث انه في 3 جويلية 1964 و اثر انشقاق العقيد شعباني يتولى الرئيس الاشراف على العمليات (الولايات) و في نفس الوقت يعلن عن تشكيل ميليشيات شعبية كهيئة عسكرية الى جانب الشرطة و الهيئات الوطنية للامن CNS حسب الدكتور الطاهر بن خرف الله دائما ، كما قام بابعاد و نفي بعض القادة سواء اولئك المنتمين للحزب او السلطة التنفيذية كما ان دائرة المعارضة ما فتئت تتوسع في هذه الاثناء و كان الصراع واضحا بين ما يسمى جماعة تلمسان و جماعة تيزي وزو ، حيث تم تشكيل الاتحاد من اجل الدفاع عن الثورة الاشتراكية UDRS في جوان 1963 بطريقة سرية انشأتها جماعة تيزي وزو و في سبتمبر 1963 تم تشكيل جبهة القوى الاشتراكية التي كانت تعارض النظام بطرق سلمية .

و قبل ذلك انشأ محمد بوضياف حزب الثورة الاشتراكية PRS حيث ابعده زعيمها الى اقصى الجنوب رفقة اطارات الحزب ، يضاف الى ذلك الخلاف مع محمد شعباني ثم اخيرا اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة CNDR التي جمعت بعض الاحزاب و كذا معارضة بعض الاسلاميين من بينهم مالك بن بني و هاشمي تيجاني .

هذه المعارضة سرعان ما خرجت الى العلن حيث تشكلت بعض الاحزاب و التشكيلات السياسية التي تفرق اصحابها و دخلوا مجال السرية من جديد .

لقد تجلى طموح العقيد بومدين الى السلطة في وقت مبكر كما يقول الدكتور صالح بلحاج ، اذ يعود ذلك الى صيف 1960 اي فور الانتهاء من توحيد الجيش ، حيث ان قيادة الاركان بقيادة العقيد بومدين قد اعلنت في خريف 1961 التمرد صراحة ضد الحكومة

(1) د. الطاهر بن خرف الله . مرجع سبق ذكره . ص 51 .

المؤقتة اذ لم يتمكن بن خدة مجابهة العقيد و نوابه و اتخاذ اجراءات رادعة ضدهم . قيادة الاركان التي كانت تدور حول محور صلب اسمه هواري بومدين كان لا بد لها من واجهة سياسية تحكم بها : « مما سبق ، يتبين انه كان من المفيد بل و الضروري بالنسبة لهم ان يجدوا " رأس القائمة " شخصية سياسية تتوفر فيها مقاييس معينة في نظرهم لتوفير التزكية السياسية و الشرعية الثورية التاريخية تحكمهم . في منظور ذلك بدأت هيئة الاركان المساعي الضرورية لحل هذه القضية و هناك معلومات متطابقة عن الكثير ممن تناولوا الموضوع عن العملية التي ادت الى قيام تحالف بين هيئة الاركان و بن بلة . « 1 . تحالف تكتيكي املته عدة ظروف ولو ان قيادة الاركان حسب بعض المصادر قد فكرت كذلك في شخصيات تاريخية اخرى لتتولى الرئاسة منها المرحوم محمد بوضياف لكن في الاخير وقع الاختيار على بن بلة لاعتبارات محددة لدى قيادة هيئة الاركان .

و كما سبق و ان اشرنا فان المؤسسة العسكرية تبدو في كل الظروف اكثر تنظيما وانضباط و قوة و في حال الجزائر فقد تمكنت هذه المؤسسة منذ السنوات الاولى للاستقلال من تحييد الحزب الواحد المنهك اصلا منذ حرب التحرير : « و بما ان العسكر هو من اوائل المؤسسات السياسية المنظمة و القوى الحديثة المستقرة التي ظهرت في الجزائر قياسا للقوى الاخرى ... فقد بدا ان ايسر الطرق للاطاحة بهذه الحكومة الضعيفة هو التلويح باستخدام قدرة الجيش على حسم معركة السلطة داخليا او تسليم الحكم الى العسكر ، وبالفعل فقد قام بومدين بانقلابه دون علم او تنسيق مع حزب جبهة التحرير الوطني او اي منظمة نقابية اخرى ليعلن عن ذلك بدء عهد جديد من الدكتاتورية العسكرية السافرة . « 2 .

و بهذا الانقلاب انهيت فترة حكم احمد بن بلة التي تميزت بالانفراد بالسلطة و خلافات حادة مع العديد من رفاق السلاح الذين سعوا الى تنظيم احزاب و جمعيات سياسية او الدخول في معارضة سرية كما اسلفنا فضلا عن ازيمات عدة من ذلك ازمة القبائل .

(1) د. صالح بلحاج : تاريخ الثورة الجزائرية . الجزائر : دار الكتاب الحديث . 2008 . ص 516 .

(2) توفيق المدني : المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي . دمشق : مكتبة الاسد . 1988 . ص 729 .

و الملاحظ ان قصر مدة حكم بن بلة يبدو انها كانت مبرمجة و مقصودة من قبل بومدين والفريق الملتف حوله ، هذا الاخير الذي اوصل بن بلة الى الحكم على ظهر الدبابات سرعان ما انقلب عليه و استحوذ على الحكم في جوان 1965 باسم " التصحيح الثوري " وجمع بين رئاسة الدولة و الحكومة و الدفاع و مهام اخرى و تدريجيا افرغ مجلس الثورة من كل معارضيه ، اذ تقلص عدد هذا المجلس تدريجيا مما فسح المجال لان تخرج هذه الصراعات المتجددة الى العلن مرة اخرى ، حيث تشكلت بعض الاحزاب و التشكيلات السياسية التي تفرق اصحابها او دخلوا مجال السرية اذ يقول في هذا السياق الاستاذ توفيق مدني : « فاذا كانت الاطاحة بحكومة بن بلة بواسطة الانقلاب العسكري المهمة الاكثر سهولة بالنسبة للعسكر فان الصراع على السلطة ظل مستمرا باعتباره تعبيراً عن صراع بين القوى الاجتماعية او الطبقات المتباينة . و الحال هذه فان نجاح انقلاب بومدين قد اعقبته محاولة انقلابية اضافية _ بغض النظر _ عن عدم نجاحها بقيادة الزبيري في كانون الاول 1967 ، حسمت الصراع على السلطة بين قيادات الجيش النظامي و قيادات الولايات التي لها انتماءات طبقية متباينة لمصلحة الجيش النظامي و انتصر بذلك بومدين . « 1 .

و ان كانت دساتير الجزائر بدءاً من دستور 1963 تنص على الديمقراطية و الفصل بين السلطات فان هذا المسعى كان غائباً منذ السنوات الاولى للاستقلال و ظل كذلك حيث ان النزعة الفردية في الحكم و سمة الصراع كانتا بارزتين في مسيرة الجزائر المستقلة و هي صورة تعكس ما كان سائداً اثناء ثورة التحرير مع بعض الاختلاف فيما يتعلق بالتسيير الجماعي الظرفي للثورة انذاك .

صراع سياسي - عسكري و اخر عسكري - عسكري حيث ان هذه النخبة كانت لها دواما الكلمة المسموعة و مع ذلك فقد غابت او غيبت جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد في الساحة السياسية رسمياً ، اذ تم تحييدها و لم تقم بمهام القيادة السياسية للامة بناء على

(1) توفيق المدني . مرجع سبق ذكره . ص 730 .

مشروع المجتمع الذي تبلور من خلال بيان اول نوفمبر و المواثيق التابعة حيث استحوذ مجلس الثورة بقيادة بومدين على السلطة و جمع هذا الاخير حوله ضباط نظاميين و ابعد قادة الولايات و تولى هذا الحزب عن مهام القيادة و التكوين و التأطير و التعبئة : « ان النصوص تؤكد ان الجزائر دولة ديمقراطية شعبية تعمل جاهدة لبناء المجتمع الاشتراكي ، وفقا للمحاور الكبرى الواردة بالتفصيل في الميثاق الوطني ... لكن نظرة فاحصة الى واقع الامور و غوصا شجاعا في اعماقه يقودان حتما الى الاعتراف بان الجزائر كيان غامض يتأرجح بين الرأسمالية و الاقطاع ، وبان نظام الحكم فيها لا يختلف كثيرا عما هو موجود في معظم الانظمة الملكية القائمة في البلدان المختلفة ، و بان حزب جبهة التحرير الوطني لا يحكم ولا يقود و لكنه فقط مجرد غطاء تتستر به جماعات معينة لاضفاء طابع الشرعية على ما تقوم به من اعمال . « 1 .

هذا القول يفسر الى حد بعيد هيمنة النخبة العسكرية و بعض النخب الطفيلية المحيطة بها و ضعف النخبة السياسية التي تمثلت في الاحزاب لاسيما حزب جبهة التحرير الذي كان مستهدفا : « لقد ترك مؤسسات في نوم عميق و اغرق مؤسسات اخرى ، و طلب من الحزب " مصدر السلطة سوريا " ان يفوض مسؤولياته الى مجلس الثورة الذي اصبح الهيئة العليا في البلاد . « 2 .

كان حزب جبهة التحرير الوطني اذا واجهة لحكم العسكر و فئات اخرى و لم يستثمر في رصيده التاريخي و الثوري و لم يجدد بنياته ليعمل كحزب له توجه محدد و مبادئ و مذهب عقائدي بالرغم من بعض الضوضاء التي كان يقوم بها هذا الحزب و منظماته من حين لآخر و بذلك اضطرت جبهة التحرير بعد الاستقلال لان تفسح المجال لجيش التحرير لكي يحتل مكان الصدارة من خلال قائد اركانه الذي اعتلى سدة الحكم و استحوذ على السلطة و تحكم في مجلس الثورة الذي انفض اعضاءه تباعا حيث عكف الرئيس

(1) د. محمد العربي الزبييري : المؤامرة الكبرى او اجهاض الثورة . الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة . بدون تاريخ . ص 49.

2) Paul Balta – Chaudine Rulleau . op cit . p 26 .

بومدين في فترة حكمه على اعادة تنظيم الجيش ولو انه قد مكن الضباط الذين انتسبوا للجيش الفرنسي سابقا من العديد من مناصب المسؤولية و استتب له الامر بعد محاولة الانقلاب في 1967 ومحاولة الاغتيال في 1968 فتمكن من الشروع في التأميمات و اطلاق الثورات الثلاث ذات الابعاد الشعبية مما مكنه من كسب تعاطف الفئات الضعيفة من ابناء الوطن موجها عائدات المحروقات للقطاع الصناعي . و ان مكن اقرار دستور و ميثاق 1976 من تحقيق استقرار مقبول في دواليب السلطة فان معارضة الرئيس بومدين كما اسلفنا كانت بادية من ذلك معارضة كريم بلقاسم التي امتدت من سنة 1958 الى غاية جوان 1965 ، حيث اسس هذا الاخير الحركة الديمقراطية الثورية كانت تطمح للاطاحة بنظام الحكم ، الى ان تمت تصفيته في المانيا سنة 1970 ، و كذا معارضة منظمة المقاومة الشعبية ORP التي جمعت في صفوفها المناضلين اليساريين في جبهة التحرير الوطني التي انشأها السيد عبد الحميد بن الزين و ضمت حسب الاستاذ الطاهر بن خرف الله كل من بشير حاج علي ، محمد حربي و حسين زهوان . ثم المعارضة من خلال حزب الطليعة الاشتراكية بدءا من جانفي 1966 و على صعيد المعارضة الشخصية للرئيس هواري بومدين يمكن ان نذكر معارضة علي محساس ، علي يحي عبد النور و كل اللذين انسحبوا من مجلس الثورة تباعا و كذا محاولة انقلاب الطاهر زبيري كما اسلفنا و معارضة المنظمة الاشتراكية للعمال OST وكذا الحركة الثقافية البربرية MCB في نهاية السبعينيات و معارضة ذات شكل اخر من التيارات الاسلاموية .

انقضت فترة حكم الرئيس بومدين العسكري بوفاته بسلبياته و ايجابياته و نعوته حيث وصف البعض النظام الجزائري في هذه الفترة بالنمط السلطاني Sultanisme حسب التعبير الفيبري و هناك من وصفه بالنمط البونابارتي Bonapartisme حسب المفهوم الماركسي كما يقول الاستاذ نور الدين زمام في كتابه السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري ، و بوفاة الرئيس هواري بومدين في ديسمبر 1978 تزامن هذا التاريخ مع تصاعد المطالب الاجتماعية المتعلقة بالسكن و الشغل و تلبية الحاجات الاستهلاكية في ظل الندرة الملحوظة انذاك فضلا عن تصاعد المطالب الثقافية في منطقة القبائل بالاساس

الداعية الى اعتماد اللغة الامازيغية و طرحت مع ذلك قضية خلافة الرئيس الراحل ، حيث انقسم المشتغلون بالسياسة الى قسمين ، الاول يرى ضرورة تمكين السيد عبد العزيز بوتفليقة من السلطة المعروف بتوجهه الليبرالي و الثاني يرى ضرورة مواصلة النهج الاشتراكي مع السيد محمد الصالح يحياوي ، لكن في خضم هذا الصراع كانت الكلمة المسموعة مرة اخرى للمؤسسة العسكرية بصفقتها النخبة الفاعلة التي قدمت احد ضباطها الساميين (الشاذلي بن جديد) اثناء مؤتمر الحزب بصفته المرشح الوحيد للانتخابات الرئاسية و بهذه الطريقة تمكن العسكر من حل المعادلة السياسية التي طرحت بعد رحيل الهواري و المتمثلة _ كما يقول الجنرال رحال _ في قطع الطريق امام البارونات القوية للنظام السياسي (اي بوتفليقة و يحياوي) و ايجاد الرجل الذي يمكن تنحيته وقت اللزوم . « 1 .

الرئيس الشاذلي و فور استلامه السلطة عمد الى تصفية خصومه من بينهم محمد الصالح يحياوي و عبد العزيز بوتفليقة ، سليم سعدي ، لحسن سوفي ، مساعدي ، مهري تباعا و اقر توجهات سياسية و اقتصادية تميل اكثر الى الانفتاح ، و لو ان اختيار الرئيس الشاذلي بن جديد كان مقصودا لمرحلة قصيرة فقد تمكن من البقاء في السلطة اكثر مما توقع من جيء به الى الحكم كما ان فترة حكمه تميزت بنهج تفكيكي بالرغم من انه لم يختلف عن الرئيس بومدين فيما يتعلق بتركيز السلطة حيث احتفظ لنفسه بمنصب وزير الدفاع و الامين العام للحزب ايضا ، و شهدت السنوات الاولى من حكمه صراعات خفية و اخرى معلنة : « مرحلة الصراع داخل اجهزة الدولة بين السياسي و الحزبي و الاداري ، بين المدني و العسكري و المعرب و المفرنس (...) الخ . « 1 .

الرئيس الشاذلي بن جديد تمكن عندئذ و بعدما قرب اتباعه و مؤيديه من العسكر _ قادة النواحي _ و السياسيين سعى الى ترسيخ قواعد حكمه : « قام بنقل مركز الثقل

(1) في . د . نور الدين زمام . السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962 - 1998 . مرجع سبق ذكره . ص

الجديد داخل المؤسسة العسكرية من " عصابة وجدة " الى " عصابة عنابة " اي ناحية الشرق الجزائري . » .

اما النخبة السياسية المتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني فقد بدأ في استعادة بعض صلاحياته بدءا من الدورة الرابعة للجنة المركزية ديسمبر 1980 ، حيث انشأ الحزب ما يعرف بمجالس التنسيق على مستوى البلديات و الولايات تحت مسؤولية القسامات والمحافظات و التي اعطيت لها صلاحيات تقييم اداء المؤسسات المحلية سواء كانت سياسية او اقتصادية و حتى المؤسسات الاجتماعية الثقافية ، و لو ان هذه الصلاحيات لم ترق لان تضيق الشيء الكثير للحزب الذي اهتم بالتعبئة و الخطاب و كان تابعا اكثر من قائدا و رائدا مناوشا اكثر منه مقررا .

فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد و ان تميزت بالتقرب مع التيارات الاسلامية الذي مهد له بالعفو عن المشاركين في بعض الاعمال الارهابية او المناوئين للنظام و عودة المنفيين وكذا التقرب من بعض رموز العمل الدعوي الاسلامي فان فترة حكمه قد تميزت باعتقال عباس مدني ، الشيخ سحنون و الشيخ سلطاني و كذا علي بلحاج و لو ان التضيق في الساحة السياسية في تلك الفترة قد فسح المجال للتطرف الاسلامي و اليساري الذي كانت الجامعات مسرحا له الى غاية الاستفتاء على دستور 1989 .

فترة الاحادية الحزبية اذن تميزت بانقلاب عسكري على فرحات عباس من قبل بن بلة بدعم من بومدين ، هذا الاخير الذي انقلب على بن بلة في جوان 1965، و في فيفري 1979 قيادات الجيش تقدم بن جديد لخلافة بومدين و هو ما يعني ان العسكر كان دوما في السلطة : « و اذا كان العسكر في الجزائر يخشى من تحول النظام الى اعتناق المبادئ الديمقراطية فيما يعني ذلك الايمان بمبدأ التداول السلمي عن طريق الانتخابات التشريعية الحرة و خضوع السلطة لرقابة البرلمان فان الانقلاب العسكري الجزائري كان جزءا من

(1) د. الطاهر بن خرف الله . مرجع سبق ذكره . ص207.

ظاهرة الانقلابات العسكرية التي شكلت اتجاهها عاما في بناء الدولة التسلطية العربية في العصر الحديث ، تضرب بجذورها في التاريخ القومي العربي و في تراث الحضارة الاسلامية . « 1 .

(1) توفيق مدني . مرجع سبق ذكره . ص 732 .

➤ المبحث الثالث : احداث اكتوبر 1988 : افلاس ام قطيعة .

شكلت احداث اكتوبر 1988 منعرجا حاسما في عمر النظام السياسي الجزائري و ذلك بعد نحو ربع قرن من استرجاع السيادة الوطنية و كرسست الفكرة ان الجزائر لم تطو صفحة الازمات ، فبعد ازمة صيف 1962 و ازمة صيف 1965 جاءت ازمة الخريف في تلك السنة . هذه المعضلة اختلفت القراءات بصددتها فقد اشار العديد من الباحثين ان الوضع الذي سبق تلك الاحداث اتسم بجو مشحون و التجاذب السياسي و الحركات الاحتجاجية في اكثر من جهة و على اكثر من صعيد اما من الناحية الاجتماعية فالملاحظ ان هناك تفاوت طبقي كبير و من الناحية الاقتصادية فقد سجل طلب كبير مع عرض ضئيل لمختلف المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع و باختصار فان هذه الاحداث جاءت في سياق مختلف و اارخت لمرحلة جديدة من عمر الجزائر لكن رغم ذلك يمكن ان نصنف اسباب نشوب احداث 5 اكتوبر 1988 الى ثلاثة اصناف اساسية :

1. الاسباب الاقتصادية : تميز الوضع الاقتصادي للجزائر مع نهاية الثمانينات بسميات خاصة تؤشر على تأزم الوضع الاقتصادي للجزائر ، فمع حلول سنة 1986 تراجعت اسعار البترول و المحروقات عامة و هو المنتج الوحيد الذي تصدره الجزائر الي اليوم : « و الملاحظ ان الاقتصاد الجزائري لا يصدر الا المنتوجات الطبيعية بالرغم من تشجيع صادرات منتوجات العمل البشري التي لم تقلع . « 1 .

هذا العجز في هيكل الصادرات و فيما يتعلق بالتجارة الخارجية يؤكد فشل السياسات الجزائرية على مر العقود فيما يتعلق بانجاح العمل و النشاط في القطاع الفلاحي و القطاع الثالث الخدماتي و بذلك بقي الاقتصاد الوطني يمشي برجل واحدة

1) Maamar Boudersa : la ruine de l'économie Algérienne sous Chadli . Alger . Edition Rahma . 1993 . p 66 .

و يهتم بتصدير المحروقات لاكثر علماء ان هذه السوق عادة ما تشهد اضطرابات وتحكم اسعارها عوامل اخرى ، كما ان تصدير المحروقات في سنوات خلت كان يخضع لنظام المقايضة في كثير الاحيان و كان مرتبطا (اي التصدير) مع زبائن محدودين .

و الملاحظ ان صادرات المحروقات الجزائرية كانت في اغلب الاحيان تتم بالدولار الامريكي مما عرضها انذاك لهزة عنيفة خاصة مع انهيار اسعار صرف الدولار وقد يعرضها في الوقت الحالي لهزات مماثلة ان لم يتم تنويع العملات حتى تتجنب خسائر محتملة و حتى لا تفقد الجزائر حرية المناورة .

اذن مع انهيار اسعار البترول و تراجع اسعار صرف الدولار تراجعت مداخيل الجزائر من العملة الصعبة و دخلت البلاد في دوامة الاستدانة و تفاقمت هذه الاستدانة و المشاكل مع ضغط مطالب الشعب فيما يتعلق بالسكن و التعليم و الصحة ... : « ان حال الجزائر في هذا الوضع يبدو انه لا يختلف كثيرا عن حال باقي الدول العربية في اسيا و افريقيا و وضع دول العالم الثالث عامة ، حيث شكلت هذه الدول على الدوام مصدرا هاما للموارد الاولية _ على اختلاف انواعها _ و المواد الطاقوية التي تحول الى الدول المصنعة بأثمان متدنية و تعود الى اسواق دول العالم الثالث بأثمان مضاعفة وفق منطق النظام العالمي الاقتصادي الجاري تنفيذه باحكام ، حيث السيطرة فيه و الغلبة للقوى العظمى و الشركات الاحتكارية .

ان انهيار اسعار المحروقات و تراجع سعر صرف الدولار مضاف اليها حالة الندرة في السلع الاساسية و المضاربة في هذا الشأن مع الحاجة لمتطلبات الحياة الكريمة رغم تبني برنامج ضد الندرة P.A.P أنذاك شكلت مناخا يتسم بالتذمر الشعبي الذي ينتظر اشتعال الفتيل لتكون الانتفاضة .

2. الاسباب الاجتماعية : يشير الاستاذ محمد بوخيزة الى بعض الاسباب الاجتماعية

التي مهدت لنشوب احداث اكتوبر 1988 ففيما يتعلق بالاسرة يرى هذا الباحث ان الاسرة الجزائرية كانت مهملة و لم تحظ بسياسات تنسجم مع باقي السياسات التنموية علما ان المجهود التنموي كان له التأثير المباشر على تنظيم الاسرة و وظائفها

وتركيبتها و دورها في المجتمع و بذلك غاب الدور المنظم للاسرة مع النمو الديمغرافي و الاخفاق المدرسي الذي ادى الى خروج الالاف من التلاميذ الى الشارع ، مما نجم عنه حاجات متزايدة للشباب : « هذه الوضعية دعمت خطاب العداء لتلك المؤسسات للدولة و نمت موقف عدائي كبير تجاه القوانين و تجاه ممثلي تلك القوانين و تجاه الادارة ، لقد خلقت جاهزية غير محدودة للتلاعب بهذه الشبيبة غير مكثفة والمنحرفة ثقافيا . « 1 .

في الجانب الاجتماعي دائما فان النخب في الجزائر المستقلة قد عانت من التهميش و لم تتمكن من ان تلعب الدور المنوط بها في تأطير و تطوير المجتمع خاصة النخب المثقفة و هو اخفاق اخر للجزائر المستقلة اذ يقول في هذا الاطار الاستاذ بوخبزة : « ... و عليه فان هذه النخب تبقى دائما على هامش التنظيم الرسمي للمجتمع و تصل الى وضع لا يمكن من ظهور مثقفين او فنانيين معروفين او معترف لهم او ادباء . « 2 .

و مع ذلك فقد شهدت المدن الجزائرية انذاك نزوح مئات الالاف من المواطنين الذين دخلوا المدن الكبيرة بالخصوص (العاصمة ، وهران ، عنابة ، قسنطينة ...) مما ادى الى تريف المدن حيث حل الوافدون الجدد بتلك المدن من اجل العمل و لاجل البحث عن مسكن ما ادى الى ظهور مدن الصفيح : « و عليه فان المعطيات توضح ان من 70 الى 90% من سكان المدن هم من النازحين سواء بصفة مباشرة او غير مباشرة . « 3 . و بذلك فقد تم افراغ الريف من العنصر البشري المقوم الاساس للتنمية بينما تكدست في المدن فئات اجتماعية متناقضة من حيث التركيبة

1) M'hammed Boukhabza : Octobre 88 . Evolution ou rupture . Alger . Edition Bouchene . p 60 .

2) M'hammed Boukhabza . op cit p40 .

3) M'hammed Boukhabza . op cit p56.

والوضعية و الاهداف و الطموحات و الملاحظ ان عمليات التصنيع التي نفذتها السلطات الجزائرية انذاك في المدن الكبيرة خلال مخططات التنمية الثلاثي الاول والرباعي الاول و الثاني لم تمكن من استيعاب هذه الفئات خاصة في غياب سياسات واضحة لتسيير المدن و التجمعات الكبرى مما ادى الى التفاوت بين الفئات (اي الطبقات) حيث عانت فئات واسعة من المجتمع من التهميش : « في خضم هذه الوضعية فان الدولة هي دولة في خدمة فئات اجتماعية معنية ، تاركة على الهامش اغلب المجتمع ... » 1 .

اذن ظهور الفوارق الاجتماعية و فشل الدولة في التجاوب مع مطالب فئات المجتمع فيما يتعلق بتوفير السكن و التعليم و الصحة و المواد الاساسية ... بالرغم من المجهود التنموي الذي بذل في السنوات السابقة و بدا ان مدة ربع قرن من التنمية لم تحقق الاقلاع الاقتصادي و بناء مجتمع متماسك خاصة مع الازدواجية الواضحة فقير و غني ، بدو و حضر ، مهمش و مرموق « انعكس الوضع الجديد على الطبقات الدنيا بوجه خاص ، فهي تعتبر الخاسر الوحيد من احتدام الازمة ، فهي التي تتحمل بمفردها اعباء الازمات و الانتكاسات كما كانت ايضا المعني الاول و الاخير بشعار العمل و الصرامة من اجل ضمان المستقبل في تلك الفترة ، و كانت في النهاية هي المطالب الوحيد بالتقشف ، اما الفئات الاخرى ، خاصة منها الاثرياء الجدد التي اندمجت في شبكة الفساد بدعم من نفوذها داخل السلطة فقد تبادت في ممارساتها بسبب السلوك العام لرجال السلطة في ظل أجواء التبعية السافرة للسوق الخارجية على حساب المصلحة الوطنية . » 2 .

ففي الفترة التي تلت وفاة الرئيس بومدين و سبقت تلك الاحداث شهدت الجبهة الاجتماعية غالينا كبيرا ميزه التفاوت و التهميش و زادت حدته مع تسجيل

1) M'hammed Boukhabza . op cit p32.

2) د. نور الدين زمام السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962 – 1998 . مرجع سبق ذكره . ص 173 .

الاضطرابات ثم جاءت احداث الربيع الامازيغي التي كانت مطالبها ثقافية اجتماعية ثم احداث قسنطينة لتؤشر على ان الانفجار سيحدث في القريب العاجل و هو ما وقع بالفعل في اكتوبر 1988 و تؤكد كما قال الدكتور احمد طالب الابراهيمى عن غياب العدالة الاجتماعية اذ يرى هذا الاخير ان سببها الاساس هو التخلي التدريجي عن احدى المبادئ الاساسية لثورة نوفمبر 1954 ، و هو مبدأ العدالة الاجتماعية الذي ميز فترة حكم الرئيس هواري بومدين ثم تراجع تطبيقه تدريجيا في عهد الشاذلي بن جديد الذي اعطى هامشا اكبر للحريات الفردية و الاجتماعية على حساب العدالة الاجتماعية . « 1 .

3. الاسباب السياسية : عند الحديث عن الاسباب السياسية لاحداث اكتوبر 1988 تجب

الاشارة في البدء ان الجزائر و منذ رحيل الرئيس هواري بومدين و هي في حراك سياسي كبير يمتد بجذوره لسنوات طويلة خلت ، فقد حسم العسكر امر الرئاسة وتمت تزكية الشاذلي بن جديد عوض الثنائي المرشح انذاك عبد العزيز بوتفليقة و محمد الصالح يحيوي و لعل السبب السياسي الاول هو الصراع السياسي في اعلى هرم السلطة الذي اجل و لم يحسم ككل مرة ، عشية انتخاب الشاذلي رئيسا للجمهورية فقد شهدت الجزائر تقزيم دور الحزب عندما حسم المرحوم قاصدي مرباح (رئيس المخابرات) الامر الذي رفع الشاذلي الى سدة الحكم هذا الاخير الذي استطاع وفقا لهذا الاسلوب و بسهولة مثيرة تصفية خصومه البومدينيين (البداية ببوتفليقة و محمد الصالح يحيوي) ثم معارضيه من اصحاب الخطاب الجبهوي الايديولوجي المتشدد ثم الانصار المستترين ... فما سمي بالشاذلية بدأت صراحة في مرحلتها الاولى بابعاد اقطاب البومديانية عن دعائم سدة الحكم و سرايا النظام المتمركزة اساسا انذاك في الجيش و جبهة التحرير الوطني في المرحلة الثانية

(1) محمد تامالت : الجزائر فوق بركان ص 6 في ابراهيم لونسي حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين الى الرئيس الشاذلي بن جديد . الجزائر : دار هومة . 2012 . ص 115 .

التي اعقبت احداث اكتوبر 1988 . « 1 .

و مع مرور الوقت بدا وضاحا سيطرة التكنوقراط و البيروقراطية و تفشي الفساد و ظهور شبكات المصالح في غفلة من الرقابة و المتابعة ، كما عمد الرئيس الشاذلي الى تغيير الهيرارشييه العسكرية القائمة في سنة 1970 بحيث ابعده عدة ضباط سامين كانوا يقفون معه الند بالند بسبب الدور الذي لعبوه في تعيينه خلفا لبومدين وادخل وجوها جديدة في المعتزك السياسي : « عودة الحزب و القوى المرتبطة به التي لم تتل موافقة جميع الاطراف السياسية مما دشن " مرحلة الصراع داخل اجهزة الدولة بين السياسي الحزبي و الاداري بين المدني و العسكري والمغرب و المفرنس " ... الخ . « 2 .

هذه الفترة شهدت من جهة اخرى تصاعد نشاط المعارضة السياسية باختلاف توجهاتها حيث ظهرت حركات جماهيرية مطالبة بالهوية و بدأت تتحرك بأكثر حرية الاحزاب السرية من ذلك جبهة القوى الاشتراكية ، الحزب الاشتراكي للعمال ، حزب الطليعة الاشتراكية و زادت فعالية الحركات الاسلامية حيث اعتقل عباسي مدني مع سحنون و سلطاني سنة 1982 و اعتقل علي بلحاج عام 1983 و ظهرت حركة بويعلي و توبع العديد من اعضاء الحركة الاسلامية في جوان 1987 .

و ان كانت العديد من المصادر تؤكد ان اغلب فئات الشعب قد وصلتها اخبار الانتفاضة المرتقبة فان الدكتور محمد العربي الزبييري لم يسقط عنصر المؤامرة في احداث اكتوبر 1988 و ذلك منذ استضافة الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني الذي تمكن بفضل الجزائر من الخروج بقيادة موحدة و اقوى من اي وقت مضى بعدما

(1) د. الطاهر بن خزف الله . مرجع سبق ذكره . ص 196 .

(2) نفس المرجع . ص 207 .

كانت اسرائيل تراهن على دفن منظمة التحرير الفلسطينية لذا فقد تأمرت اسرائيل على الجزائر : « ... بل ان انذارا قد اعطي للقيادة الجزائرية عندما نسفت الباخرة الفلسطينية في ميناء عنابة و رغم كل ذلك فان الاحتياطات اللازمة و الضرورية لم تتخذ ، ربما لان الجزائر كانت شديدة الاعتداد بالنفس او لمبالغة في الايمان بقدرة الثورة على صد اي عدوان يأتي من الجو او من البر او منهما معا . ان احدا لم يكن يفكر في ان الانتقام قد يأتي في الشكل الذي جاء به . « 1 .

تحرك الجزائر في الساحة العربية و دورها المتصاعد و المؤيد للقضية الفلسطينية الذي بدا كمنشاز مقارنة بمواقف العديد من البلدان العربية الاخرى ، فضلا عن نجاحها دبلوماسيا على الصعيد الدولي و سعيها انذاك لانجاز وحدة مغاربية بمعية الجماهيرية الليبية تشمل المغرب و تونس و موريتانيا ، مما يهدد مصالح الدول الاوروبية فيما يتعلق بالاستيراد و التصدير كل ذلك جلب لها المتاعب و ارخ لاحداث اكتوبر : « و اهتدى المخططون بعد دراسة الى ان الجزائر لن تركع الى بتوجيه ضربات قاضية الى مؤسساتها الرئيسيتين اي " حزب جبهة التحرير الوطني " و الجيش الوطني الشعبي " سليل " جيش التحرير الوطني " . « 2 .

و دائما في سياق الاسباب السياسية فان الكاتب سعد بوعقبة يشير الى مجموعة في السلطة كانت ترغب احداث مظاهرة ضد الافلان لتميرير الاصلاحات التي اعدت في رئاسة الجمهورية و افشلها ذات الحزب من خلال افسال عملية اثناء الميثاق الوطني لسنة 1986 و تعديل الدستور انذاك . « 3 . و لعل ما يؤكد هذا الطرح المرحوم رابح بيطاط الذي يذكر ان بدايات التفكير في التعددية و الانفتاح يرجع الى ثلاث او اربع سنوات قبل احداث 5 اكتوبر 1988 : « حيث كانت هناك

(1) د. محمد العربي الزبييري . مرجع سبق ذكره . ص 31 .

(2) نفس المرجع . ص 31 .

(3) انظر مقال الاستاذ سعد بوعقبة جريدة الخبر العدد 7256 ليوم 2013/11/17 .

جماعة من الاشخاص تجتمع بأقبية رئاسة الجمهورية ، و منهم على الخصوص مولود حمروش و غازي حيدوسي لاعداد المشروع ، و ربما يكون معهما او بكر بلقايد و العربي بلخير ، خاصة و ان هذا الاخير صرح انه ساهم في التحضير للديمقراطية بمساهمته في انشاء الجمعيات غير السياسية التي انطلقت قبل التعددية . « 1 .

و ان اشار بوعقبة الى ان الاسلاميين قد ركبوا الموجة فيما بعد بتواطؤ مع النظام للرد على الفرنسيين الذين رأوا في اتخاذ الاحداث منحى المواجهة بين الشعب والجيش في شوارع العاصمة مناسبة لتصفية الحساب مع الجيش الجزائري فانه لم يسقط فرضية المؤامرة اذ يقول : « لكل عياط (مدير الامن العسكري) قال لي ايضا ان اجتماعا عقد في براغ صائفة 1988 بين جزائريين من الباكس و امنيين من الاتحاد السوفياتي و امنيين من فرنسا و معارضين لشاوسيسكو من رومانيا و اخرين من يوغوسلافيا ، و ان مصالح المخابرات كانت على علم بالموضوع و ان غورباتشوف رئيس الاتحاد السوفياتي كان يريد تجريب المظاهرات الشعبية لفتح الانظمة في الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي قبل ان تجرب في بلاده ... ولهذا دعا الشاذلي الشعب الجزائري الى التظاهر ضد السلطة في 19 سبتمبر 1988 مثلما يفعل المصريون لمساعدته في الاسراع بالاصلاحات .. بل و قال ان الاتحاد السوفياتي ينظر " البريسترويكا " و نحن ننفذ عمليا ! « 2 .

و دائما في سياق الحديث عن الاسباب السياسية لاحداث اكتوبر 1988 فان محمد الشريف مساعدي يرى بانها مؤامرة استهدفت الحزب و الجيش معا ، و نفذت

(1) رابح بيطاط في حوار له مع جريدة السلام 1992/11/2 ص 9.8 في د. ابراهيم لونيبي حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين الى الرئيس الشاذلي بن جديد . الجزائر . دار هومة . 2012 . ص 113 .

(2) انظر مقال الاستاذ سعد بوعقبة في الجريدة المذكورة .

باجهزة تابعة للنظام و بتواطؤ خارجي : « و هناك فئة من المسؤولين ارادوا البروز قبل المؤتمر (السادس) ليدخلوا هذا المؤتمر منتخبين و يكون لهم دورهم في القيادة الجديدة ففعلوا 5 اكتوبر و افتعلوه لتسمين انفسهم سياسيا . « 1 .

و مهما اختلفت الاسباب فان النتيجة كانت 5 اكتوبر 1988 و الذي ارخ لتدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي فالجزائر خلال تلك الفترة كانت تعج بالعديد من الاتجاهات و التيارات السياسية و التي كانت تتحرك و تنشط بقوة الى جانب التوجه الاشتراكي و هما التوجه الليبرالي و رأسمالية الدولة و التيار البربري و اخر اسلامي و هذه التيارات كانت كلها تبحث عن متنفس لها للتعايش مع الغير لكنها منعت و قمعت ... و لا يمكن ان نقلل من شأن هذا الشعب فقد حصرنا قضية اكتوبر في الزيت و الخبز فقط و هذا في نظري يعتبر احتقارا للشعب و لصرخته . « 2 .

اذن كان اكتوبر و كانت التعددية و استمر الصراع على السلطة و المواقع بدوافع عدة و بأدوات مختلفة لان مشروع المجتمع ظل غائبا لفترة طويلة ، فاذا كان بيان اول نوفمبر يؤكد على ضرورة بناء دولة ديمقراطية اجتماعية في اطار المبادئ الاسلامية فان الانحراف قد وقع غداة الاستقلال مباشرة بحيث تداول الرؤساء على توجيه الجزائر في الوجهات التي يريدونها دون وضوح في الرؤية ، فقد ارادها بن بلة اشتراكية على الطريقة المصرية و اتجه بها بومدين نحو الاشتراكية التي تحاكي التجربة اليوغسلافية في حين ان الشاذلي بن جديد مزج فيها بين الاشتراكية والليبرالية و في كل ذلك الواضح ان طابع الاستبداد هو السمة البارزة في نظام الحكم الجزائري : « لكن نظرة فاحصة الى واقع الامور و غوصا شجاعا في اعماقه يقودان حتما الى الاعتراف بأن الجزائر كيان غامض يتأرجح بين الرأسمالية

(1) سعد بوعقبة : اول نوفمبر نزع القناع عن 5 اكتوبر . مجلة الوحدة ع 488 من 1 الى 6 نوفمبر 1990 ص 4 .

(2) مولود حمروش في حوار له مع جريدة المساء 3 ديسمبر 1991 في ابراهيم لونيبي مرجع سابق ص 114 .

و الاقطاع ، وبأن نظام الحكم فيها لا يختلف كثيرا عما هو موجود في معظم
الانظمة الملكية القائمة في البلدان المختلفة ... « 1 .

(1) د. محمد العربي الزبيري . مرجع سبق ذكره . ص 49 .

➤ المبحث الرابع : العلاقة بين السياسي و العسكري مع بداية الازمة .

سبق و ان اشرنا ان سنة 1986 قد شهدت انهيار اسعار المحروقات في الاسواق الدولية (و هي السلعة الوحيدة التي تصدرها الجزائر بنسبة تقارب 97%) و مع ذلك شهد ذلك العام انهيار اسعار صرف الدولار _ العملة الوحيدة التي تتعامل بها الجزائر انذاك _ ، هذا الوضع ادى بالجزائر لان تخسر خسارة مضاعفة على صعيد التجارة الدولية و الاكثر من ذلك وكما يقول الوزير الاسبق بلعيد عبد السلام فان شركاء الجزائر معروفين و كثيرا ما تعرضت لضغوط من قبل شركائها .

من جهة اخرى فان الجزائريين في منتصف الثمانينات قد زادت حاجاتهم و تنامت مطالبهم فيما يتعلق بالسكن و الصحة و التعليم و الشغل خاصة و ان وتيرة التنمية و التصنيع بالتحديد قد تراجعت في عهد الرئيس الشاذلي عما كانت عليه في زمن حكم الرئيس هواري بومدين ، و الاكثر من ذلك فان المطالب الاجتماعية و الثقافية اضحت لها ترجمة سياسية كانتفاضيتي تيزي وزو و قسنطينة ، كما ان وصول الشاذلي بن جديد الى الحكم بعد وفاة بومدين بدا و كانه لم يحسم الصراع في هرم السلطة على الاقل فيما يتعلق بالخيارات التنموية « و يضاف الى ذلك سببا اخر يكمن في الاختلافات الموجودة داخل نظام الحكم بين دعاة الانفتاح الاقتصادي ، و على رأسهم مجموعة الشاذلي ، و انصار الاستمرارية في سياسة بومدين اي سيطرة الدولة على المجال الاقتصادي ، و هذا ما اثار سخط الجماهير ، اما الاسباب و المتغيرات الدولية فتتمثل في بداية انهيار اوروبا الشرقية كنظم اشتراكية و قبولها التحولات الديمقراطية . « 1 .

هذا السخط استغلته الجبهة الاسلامية للانقاذ التي تحولت الى حركة احتجاج شعبي كما يقول البعض توظف القدرة التعبوية للاسلام : « دخلت الجبهة الاسلامية للانقاذ المعترك

(1) د. حيدر ابراهيم علي : التيارات الاسلامية و قضية الديمقراطية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ط2 . 1999 . ص

السياسي ، خاصة بعد عام 1988 و هي مهياة لاستلام السلطة و تحقيق هدفها الاعلى ، قيام الدولة الاسلامية . « 1 .

فقد كان قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ يتصفون بحدة الطرح و التطرف في المطلب و قوة التصميم مستفيدين من التقاف الجماهير حولهم و انتشار هذه الحركة في شتى ربوع الوطن رافعين الشعارات الاسلامية التي وحدت الشعب الجزائري اثناء ثورة التحرير و التي كانت تتويجا لصحوة اسلامية انذاك ، حركة تخاطب العاطفة قبل العقل تستغل المسجد و الفضاءات الدينية : « و الانقاذيون متواصلون مع قطاعات عريضة من الجزائريين ، و تلك ميزة يوفرها لهم المسجد ، في مجتمع تغيب فيه التنظيمات الوسطية و هم يتمتعون بمصادر ذاتية للتمويل يستخدمونها في نجدة المحتاجين و اعانتهم كما حدث غداة الكوارث الطبيعية التي كانت قد منيت بها البلاد ، كما يستخدمونها في الآلة الدعائية الضخمة التي تخدمهم (فيض الكتب و الملصقات و مؤخرا جريدتهم المنقذ) . « 2 .

مثلها مثل باقي الاحزاب التي تشكلت عقب اقرار التعددية فقد افتقدت الجبهة الاسلامية للانقاذ لبرنامج سياسي واضح المعالم محدد الرؤى يتبنى المرحلية و كغيرها من التنظيمات السياسية فقد كانت فقيرة من حيث الممارسة و التعاطي مع الديمقراطية حيث يتضح ان الاحزاب الجزائرية تحكها بعض الزعامات و المشايخ تجافي النهج الديمقراطي لا تحتكم للاساليب العلمية في اتخاذ القرار : « توحى الكثير من مؤشرات الممارسة الديمقراطية ، على تدني و اختلال اداء الاحزاب السياسية في الجزائر ، ضمن بناها الداخلية . بدءا بمؤشر اتخاذ القرار الحزبي و مرورا بدوران النخب القيادية فيها . و وصولا الى اسلوب ادارتها للازمات الداخلية ، و هي اهم مؤشرات فهم طبيعة الممارسة داخل التنظيمات السياسية .

(1) د. حيدر ابراهيم علي . مرجع سبق ذكره . ص 257 .

(2) مقال الاستاذ نيفين عبد المنعم مسعد : جدلية الاستبعاد و المشاركة (مقارنة بين جبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر و جماعة الاخوان المسلمين في الاردن) . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ط2 . 2001 . ص 251 .

و بالنظر الى واقع التجربة الجزائرية ضمن هذا النطاق ، يتضح جليا وجود انماط غير ديمقراطية لمفهوم القيادة Leadership في التنظيمات الحزبية ... يظهر من خلال الحياة الحزبية وجود انماط قيادية تتنافى و المفهوم الديمقراطي ، حيث تبدو في بعض الاحزاب ذات نمط كاريزمي ، و اخرى تظهر بثوب اوليغارشي . « 1 .

و في علاقة الاحزاب السياسية بالسلطة في الجزائر فالملاحظ ان حزب جبهة التحرير الوطني قد حافظ على علاقته العضوية و الوظيفية مع السلطة اي انه حزب سياسي مندمج في السلطة (و ليس الدولة) بصفة وظيفية و كثيرا ما تمارس السلطة باسمه و تحت غطاءه دون ان يمارس هو السلطة بصفة فعلية و كأنه من الاحزاب الادارية " Les Partis Gestionnaires " عكس بعض الاحزاب التي تشكلت بعد التعددية التي اتخذت المعارضة شكلا و منهجا معارضة اتخذت طابع الراديكالية في بعض الاحيان كما الحال بالنسبة للتجمع من اجل الثقافة و جبهة الانقاذ و قبلها حزب الطليعة الاشتراكية و بعض الحركات الاسلامية في زمن الاحادية و السرية .

اظهرت الجبهة الاسلامية للانقاذ بعد تأسيسها قدرة كبيرة على تعبئة طاقة اكبر في التنظيم و العمل الدعائي قابله تراجع في دور حزب جبهة التحرير الوطني الذي وصف بمهادنة السلطة و الفساد و المحسوبية و الفشل على حل مشاكل المواطن و في ظل المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المذكورة انفا فقد كان اول امتحان هو الانتخابات المحلية في جوان 1990 حيث فازت جبهة الانقاذ الوطني باغلبية المجالس الشعبية الولائية على مستوى 32 ولاية من مجموع 48 ولاية و فازت ايضا في 853 مجلس شعبي بلدي من مجموع 1541 .

هذا الوضع مكنها ان ترسخ قدميها في المجالس المحلية و تعمق عملها من اجل الوصول الى السلطة لاقصر الطرق و اقل الامكانيات مستغلة في ذلك التفاف الجماهير

(1) مقال الاستاذ جمال الدين بن عمر : المنظومة الحزبية في الجزائريين واقع الممارسة و اشكالية الاصلاح . مجلة : فكر و مجتمع. العدد السابع عشر . يونيو 2013 . ص 25 .

حولها بدافع الامل في التغيير نحو الافضل بعد نحو عشرية كاملة من اليأس و الاحباط و ضنك العيش و مظاهر التفاوت الاجتماعي : « ... فان هذه النقطة الاخيرة تكشف تحديدا عن امور ثلاثة اساسية : الامر الاول هو الدرجة العالية من الاستقلال الذاتي للجبهة الاسلامية في مواجهة تلك الحاكمة التي ترجمها رفضها قبول المعونة الحكومية لتمويل حملتها الانتخابية اسوة بالاحزاب العلمانية او اللائكية بحسب تعبيرها ، الامر الثاني هو تنوع الاصول الاجتماعية لاعضاء الجبهة الاسلامية و نفاذها بين ابناء البوروليتاريا المدنية الرثة بالقدر ذاته الذي تنفذ به بين ابناء الطبقات الموسرة (من قبيل تجار الذهب) ، و الامر الاخير هو احتمال تلقي الجبهة الاسلامية مساعدات خارجية من السعودية في الاساس (و ذلك حتى وقت معين) و من بعض الهيئات الاسلامية في بريطانيا حيث كانت اقامة عباس مدني بها فترة من الوقت . « 1 .

مع تلك الاوضاع البائسة اجتماعيا و اقتصاديا و حتى سياسيا فقد زاد الفساد من حدة هذه المشاكل اذ « جاء في تقرير لمؤسسة مالية دولية بانه فيما بين 1986 – 1988 حول ما قيمته 9.7 مليار دولار سرى الى الخارج و قد وصل حجم الاموال المحولة في نهاية 1990 ما قيمته 16.3 مليار دولار اي ما يقارب 60% من حجم الديون الجزائرية الخارجية خلال هذه السنة . « 2 .

ذات الفترة شهدت ارتفاعا في حجم الديون الخارجية التي فاقت 26 مليار دولار مع تضخم بنسبة 9% و تدهور في قيمة النقد ب 20% و استمر النزيف في الاقتصاد الوطني والتدهور على اكثر من مستوى و ضاقت السبل على اصحاب القرار و كان التطرف في طرح الحلول من قبل حكومة سيد احمد غزالي حيث تم التفكير في بيع 25% من احتياطات

(1) مقال الاستاذ نيفين عبد المنعم مسعد . مرجع سبق ذكره . ص 251 .

2) M. Benachenhou : Dette exterieure , corruption .

في د. نور الدين زمام : السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962 – 1998 . مرجع سبق ذكره . ص 222 .

حاسي مسعود للخروج من حلقة الديون و ايجاد التمويل الضروري لتحريك دواليب الاقتصاد الوطني المعطلة منذ عدة سنوات .

في اثناء هذا الوضع استمرت جبهة الانقاذ الاسلامية في حشد التأييد خاصة بعدما تشكلت لها روافد اخرى للعمل الدعوي (و الخيري) و تمكنت من تشكيل نقابات في قطاعات عدة ساندتها الرؤى و التوجه و مع ذلك لم تفلح الحكومات المتعاقبة التي شكلتها السلطة في حل معضلات الجزائر (حكومات قاصدي مرباح ، مولود حمروش ، سيد احمد غزالي) رغم اختلاف التركيبة و التسميات و المنطلقات ، و ازداد مع ذلك التوتر في اطار من سياسة التمويع و الاستقطاب و الحشد المبرمج للجماهير خاصة من قبل الجبهة الاسلامية للانقاذ و اضحت الساحة الوطنية مرتعا لاستعراض القوة و الصخب و العنف اللفظي كمقدمة لعنف من اشكال اخرى و انقسم المجتمع الى ثلاث فئات اساسية : المتمسكون بالدولة الاسلامية و المناهضون لها و فئـة اخرى صامتة تائهة ، اما اصدقاء الجزائر فقد انقسموا بين متشفي و عاجز و داعم للارهاب و التطرف بالتمويل و الدعاية و الاسناد خاصة بعد بدء المواجهات المسلحة .

حيث ان الفوز الكاسح للجبهة الاسلامية للانقاذ في الانتخابات التشريعية مع بداية التسعينات قد فتح الباب واسعا للمواجهة بين انصار هذه الحركة و الجيش الوطني الشعبي خاصة بعد اغتيال المرحوم محمد بوضياف و تعيين السيد علي كافي على رأس المجلس الاعلى للدولة و تعيين السيد بلعيد عبد السلام رئيسا للحكومة و كان الهدف من اصحاب القرار هو اعادة ترميم الفضاء السياسي و ايجاد مخرج ملائم للشرعية لكن هذا الاجراء بدا و كأنه قد جاء متأخرا خاصة مع تراجع الانتاج بنحو النصف في القطاع العمومي و نقص المواد الاولية : « و كانت خدمات الديون تمتص ثلاثة ارباع المداخيل الخارجية التي تقدر بحوالي 12 مليار دولار اما التضخم فقد وصل الى 30% في السنة و قدرت البطالة رسميا بـ 25% من مجموع القوة النشيطة و اجتاحت الندرة اغلبية المواد الاستهلاكية

و الاجتماعية . « 1 .

اذن تدخل الجيش الوطني الشعبي و اوقف المسار الانتخابي و اجبر الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة ليحل محله المرحوم محمد بوضياف كما اسلفنا و ان حرص البعض على ان يكون هذا التدخل نهاية المواجهة و بداية لمرحلة جديدة فالمؤسف انه كان بداية الصراع الدامي ، اذ كان على الجيش حسب عدي الهواري ان ينتظر اللحظة التي سيخطئ فيها الانقاذ الذي يعتمد في خطابه على الايمان و يثبت عجزه في تسيير الدولة ثم ينقض عليه ، فاختيار اللحظة الحاسمة كان ينطوي على قيمة استراتيجية كبيرة فقد كان الانقاذ كما يقول نفس الكاتب الهواري : « سيقدم و لامحالة الف سبب للقوات المسلحة للتدخل من اجل حماية الدستور و الدفاع عن الديمقراطية و سيتوج ذلك بموافقة العدد الكبير من منتخبي الفيس ذاتهم . « 2 .

لقد كانت جبهة الانقاذ صورة مصغرة للمجتمع الجزائري حملت تناقضات عدة كانت كما اسلفنا بمثابة حركة و ليست حزبا ضمت بين اطيافها توجهات عدة و لم يكن لها برنامجا واضحا سوى الوصول و الاستحواذ على السلطة و لم تنتج اية نخبة سياسية بإمكانها ان تقود هذا التشكيل في الساحة السياسية حتى يتعاطى مع المعطيات المحلية و الدولية بأكثر واقعية و ايجابية « وهم رغم نجاحهم (يقصد جبهة الانقاذ) على صعيد العمل الاجتماعي الا انهم على ما يبدو لم يحسموا سياسيا التناقض في داخلهم بين الدعوة الى الديمقراطية و صعوبة التعايش مع موجباتها . « 3 .

1)- Larbi Talha : Economie de guerre en Algeie .

في نور الدين زمام . مرجع سبق ذكره . ص 199 .

2) Addi Lahaouari : Le Sabre et La Pitié en Algerie : Le derapage .

في د. نور الدين زمام . مرجع سبق ذكره . ص 195 .

(3) مقال الاستاذ عبد المنعم مسعد السيد . مرجع سبق ذكره . ص 269 .

فالجبهة الإسلامية ضمت عدة تيارات متناقضة معادية للتشاركية تلغي الآخر من ذلك التيار السلفي (الجهاد السلفي) جماعة التكفير و جماعة الجزارة ، تيارات انسقت وراء العمل المسلح و المواجهة : « فقد حملت جبهة الانقاذ الإسلامية للشعب الجزائري كما يقول امين المهدي هوية منقرضة تعيش في غير زمانها لانها معادية للعقل و للحرية و للحضارة ، ذلك لانها حصاد الاستبداد و الفساد و الفرنكوفونية ، فهي ليست اتجاها للمستقبل بقدر ماهي تسوية لحسابات الماضي ، فرد فعل الظلم لن يكون الا الظلم ليس سواه . « 1 . لقد كان هم الجبهة الإسلامية للانقاذ هو الوصول الى السلطة مهما كان الثمن اذ يقول في هذا الصدد الاستاذ حيدر ابراهيم علي في مقاله : التيارات الإسلامية و قضية الديمقراطية : « دخلت الجبهة الإسلامية للانقاذ المعترك السياسي ، خاصة بعد عام 1988 و هي مهياة لاستلام السلطة و تحقيق هدفها الاعلى ، قيام الدولة الإسلامية ... ان الدخول بهذا الفهم قد يعزز القول بان الديمقراطية ليست غاية في ذاتها _ لدى الاسلاميين الجزائريين _ و من وظائفها تداول السلطة . » .

ان تأجيل حسم الصراعات و تسويتها بالطرق السلمية منذ استرجاع السيادة الوطنية و قبلها بقليل ادى الى ميلاد تعددية سياسية جاءت بطريقة عنيفة اي بعد احداث اكتوبر 1988 مما جعل بعض الاحزاب و التشكيلات السياسية تغرق في العنف و العنف المضاد ، و هو الوضع الذي يعبر عن مأزق حقيقي للسلطة ، هذا المأزق السياسي فاقمت الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية من حدته خاصة مع غياب واضح لمشروع المجتمع الذي يبيلور التوجهات و الاهداف و المنطلقات يحدد الوسائل و الطرائق و الامكانيات يجمع الجميع في اطار واضح يعتمد على احترام الدستور و القوانين و التداول السلمي على السلطة يضمن الحريات و الحقوق حتى يحقق اهدافه .

(1) امين المهدي : الجزائر بين العسكريين و الاصوليين : دراسة في ازمة الهوية و الديمقراطية . القاهرة : الدار العربية للطباعة و النشر و التوزيع . 1992 . ص 46 .

الفصل الخامس : الصراع على السلطة في عهد التعددية .

في هذا الفصل كان حري بنا ان نبرز العلاقة بين السياسي و العسكري من خلال الدساتير لاسيما دستور 1989 الذي كرس التعددية في الجزائر و الذي فسح المجال لبروز احزاب سياسية و الصراع على السلطة مما ادى بالجزائر بان تدخل مرحلة خطيرة اتسمت بالارهاب دامت لعدة سنوات و وضحنا كذلك اثر الارهاب على العلاقة بين السياسي و العسكري في الجزائر و كيفية تجاوز هذه الازمة مختتمين باستشراف وضع الجزائر في الالفية الحالية .

➤ المبحث الاول : العلاقة بين السياسي و العسكري من خلال الدساتير .

أ. على ضوء دستور 1989 :

جاء في تمهيد دستور فبراير 1989 ان الجزائر قد عرفت في اعز اللحظات الحاسمة التي عاشها البحر الابيض المتوسط كيف تجد في انبائها منذ العهد النوميدي و الفتح الاسلامي و حتى الحروب التحريرية من الاستعمار روادا للحرية و الوحدة و الرقي و بناء دولة ديمقراطية مزدهرة ، طوال فترات المجد و السلام مما يعني ان في ذلك تأكيد واضح على قيم الحرية و الديمقراطية و الرقي و السلام ، و يؤكد ذات الدستور في التمهيد دائما على ان الدولة الجزائرية هي في خدمة الشعب وحده و في ذات السياق تنص المادة 6 من هذا الدستور على ان : الشعب مصدر كل سلطة و السيادة الوطنية ملك للشعب . اما المادة 14 من هذا الدستور فتتضمن : تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي و العدالة الاجتماعية . المجلس المنتخب هو الاطار الذي يعبر فيه الشعب عن ارادته و يراقب عمل السلطات العمومية .

و ان توقفنا قليلا لمراجعة و تحليل هاتين المادتين فان اول ما يبرز في هذا الاطار هو _ بما ان الدستور هو روح القوانين _ هو الاشارة الى سلطة الشعب فهو مصدر السلطة و لا توجد هناك سلطة فوق سلطته و ان لا سيادة الا للشعب كما ان الدولة تقوم على التنظيم الديمقراطي الذي يهدف و يتوخى العدالة الاجتماعية بين مختلف فئات الشعب ، و في ذلك تمايز للديمقراطية الجزائرية _ عن باقي الديمقراطيات _ التي تقوم على مراقبة الشعب لعمل السلطات من خلال مختلف المجال المتواجدة على اكثر من مستوى .

من جهة اخرى فان اللافت و انسجاما مع هذا التوجه الديمقراطي (نظريا) فان دستور 1989 و لأول مرة يفسح المجال لتشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي و النقابي مما ارخ لعهد التعددية الحزبية و السياسية في الجزائر لأول مرة اذ تشير المادة 39 من هذا الدستور ان : « حريات التعبير ، و انشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة

للمواطن . « 1 . بينما جاء في المادة 40 فقد جاء : « حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ، و لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الاساسية و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية و استقلال البلاد و سيادة الشعب . « 2 .

و كترجمة لهذا التوجه فقد شهدت الفترة التي تلت الاستفتاء على الدستور المذكور تأسيس عشرات الاحزاب و النقابات و المنظمات في الجزائر و عرف المجال السياسي تمردا و تنوعا لم يكن متوفرا في عهد الاحادية الحزبية ، لكن رغم ذلك فان هذا الدستور فقد حافظ على النظام الرئاسي حيث تركز اهم السلطات بيد رئيس الجمهورية فهو القائد الاعلى لجميع القوات المسلحة للجمهورية و هو من يتولى الدفاع الوطني و يقرر السياسة الخارجية للامة و يوجهها ، يرأس مجلس الوزراء ، يعين رئيس الحكومة و ينهي مهامه و يوقع المراسيم الرئاسية و يعين في الوظائف المدنية و العسكرية للدولة و يعين سفراء الجمهورية و يبرم المعاهدات و يصادق عليها .

كما ان رئيس الجمهورية هو من يرأس المجلس الاعلى للقضاء حسب المادة 145 من ذات الدستور ، كما ان رئيس الجمهورية و بناء على ما جاء في المادة 162 فهو الذي يرأس المجلس الاعلى للامن : « يؤسس مجلس اعلى للامن يرأسه رئيس الجمهورية ، مهمته تقديم الاراء الى رئيس الجمهورية في كل القضايا المتعلقة بالامن الوطني .

يحدد رئيس الجمهورية كليات تنظيم المجلس الاعلى للامن و عمله . « . كما يحدد رئيس الجمهورية حالتي الطوارئ و الاستثناء و يعلن التعبئة العامة و يعلن الحرب و يوقع اتفاقيات الهدنة و معاهدات السلم .

دستور فيفري 1989 مكن لأول مرة في تاريخ الجزائر من سحب الجيش من الحياة السياسية و فصل (نظريا) بين ما هو سياسي و عسكري و حصر مهام الجيش في نطاق

(1) ناصر لباد : دساتير الجزائر . الجزائر : دار المجد للنشر و التوزيع . ط 2 . 2010 .

(2) نفس المرجع .

تخصه التقني الاكاديمي ، اذ تشير المادة 24 من هذا الدستور : « تنظيم الطاقة الدفاعية للامة و دعمها و تطويرها ، حول الجيش الوطني الشعبي تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني و الدفاع عن السيادة الوطنية .

كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد و سلامتها الترابية و حماية مجالها البري و الجوي و مختلف مناطق املاكها البحري . « 1 .

و حسب نص هذا الدستور فقد انسحب الجيش لأول مرة من الحياة السياسية و لم يعد ممثلا في اجهزة الحزب مثلما كان في السابق ليتكفل بمهام الدفاع عن الوطن و الحفاظ على السيادة الوطنية و صيانة الوحدة الترابية للاقليم و الذود عن المجال الجوي و الحدود البحرية للجزائر في مسعى يهدف شكليا لبناء جيش قوي احترافي يضطلع بمهام الدفاع عازف عن الخوض في المجال السياسي ، هذا المجال الذي شهد عقب المصادقة على الدستور المذكور انفجارا كبيرا نجم عنه تشكيل عشرات الاحزاب و المنظمات و النقابات كما اسلفنا و ادى الى ما تشبه الفوضى طالما انه تم التمكين لبعض الفئات من تشكيل احزاب على اساس ديني و عرقي ، كما ان الاجراءات المبسطة لتشكيل الاحزاب ادت الى تكاثر هذه الاحزاب كالفطريات مما ادى ببعض هذه الاحزاب الى استقطاب فئات كبيرة من المجتمع خاصة مع الحاجة الملحة للمجتمع فيما يتعلق بالسكن و العمل و الخدمات الصحية و تلبية الحاجات الاساسية للمواطن التي عجزت عن تلبيةها الدولة و فشل الحزب الواحد عن تلبيةها و تأطيرها في العشرية التي سبقت ذاك التاريخ مما سيؤدي الى المواجهة بين الحزب المحل و الجيش فيما بعد و يؤكد ذلك على ان آلية صنع القرار و تسيير دواليب الدولة لم تخرج من ايدي الجيش .

(1)- ناصر لباد . مرجع سبق ذكره .

ب. دستور نوفمبر 1996 :

جاء في ديباجة دستور نوفمبر 1996 ان الدستور فوق الجميع ، و هو القانون الاساسي الذي يضمن الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية ، و يحمي مبدأ حرية اختيار الشعب ، و يضفي الشرعية على ممارسة السلطات و يكفل الحماية القانونية، و رقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية و يتحقق فيه تفتح الانسان بكل ابعاده .

و تنص المادة 6 من هذا الدستور على ان " الشعب مصدر كل سلطة " و السيادة الوطنية ملك للشعب وحده ، اما المادة 10 من ذات الدستور فتشير ان " الشعب حر في اختيار ممثليه ، لا حدود لتمثيل الشعب الا ما نص عليه الدستور و قانون الانتخابات " في حين ان المادة 11 من هذا الدستور فتتص على : « تستمد الدولة مشروعيتها و سبب وجودها من ارادة الشعب ، شعارها " بالشعب و للشعب " و هي في خدمته وحده . » .

نلاحظ من كل ذلك ان هذا الدستور مثل باقي الدساتير ينص على ان الشرعية مصدر السلطة هو الشعب الذي لا حدود لارادته ، لكن المؤسف انه في الواقع عادة ما يكون هناك التقاف على ارادة الشعب بدواعي عدة و لاسباب مختلفة فلقد حكم الشعب الجزائري باسم الشرعية الثورية لسنوات طويلة بعد استرجاع السيادة الوطنية التي احتفى بها البعض و رفعها سلاحا لابعاد الخصوم ، و حكم باسم الشرعية اصحاب القرار احيانا اخرى .

اما في جانب صلاحيات رئيس الجمهورية و علاقة السياسي بالعسكري فان المادة 70 من هذا الدستور تنص على ان يجسد رئيس الجمهورية ، رئيس الدولة ، وحدة الامة . و هو حامي الدستور ، و يجسد الدولة داخل البلاد و خارجها ، و ان يخاطب الامة مباشرة . و حسب المادة 77 المعدلة بفعل الدستوري 2008 تنص على مهام رئيس الجمهورية و التي لا تختلف عما جاء في دستور 1989 اذ انه هو :

- القائد الاعلى للقوات المسلحة .
- يتولى مسؤولية الدفاع الوطني .

- يرأس مجلس الوزراء .

- يعين الوزير الاول و ينهي مهامه .

هذه المادة المعدلة سنة 2008 مكنت رئيس الجمهورية ان يفوض جزءا من صلاحياته للوزير الاول لرئاسة اجتماعات الحكومة مع مراعاة المادة 87 من الدستور .

و يمكنه ان يعين نائبا او عدد نواب للوزير الاول بغرض مساعدة الوزير الاول في ممارسة وظائفه و ينهي مهامه .

اما المادة 78 فتشير : « يعين رئيس الجمهورية في الوظائف و المهام الاتية :

1. الوظائف و المهام المنصوص عليها في الدستور .

2. الوظائف المدنية و العسكرية في الدولة .

3. التعيينات التي تتم في مجلس الوزراء .

4. رئيس مجلس الدولة .

5. الامين العام للحكومة .

6. محافظة بنك الجزائر .

7. القضاة .

8. مسؤول اجهزة الامن .

9. الولاة .

و يعين رئيس الجمهورية سفراء الجمهورية و المبعوثين فوق العادة الى الخارج .

و ان كانت للمادة 85 في دستور 1996 قد منحت جملة من الصلاحيات للوزير الاول من ذلك توزيع الصلاحيات بين اعضاء الحكومة مع احترام الاحكام الدستورية ، يرأس مجلس الحكومة ، يوقع المراسيم التنفيذية بعد موافقة رئيس الجمهورية على ذلك (بعد تعديل 2008) و يعين في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية دون المساس باحكام المادتين 77 ، 88 السابقتين الذكر .

يتضح مما سبق ان رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في اطار النظام الرئاسي الذي تنتهجه الجزائر و في علاقته بالمؤسسة العسكرية ، نسجل ان المادة 94 تنص على : « يقرر رئيس الجمهورية التعبئة العامة في مجلس الوزراء بعد الاستماع الى المجلس الاعلى للامن و استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني و رئيس مجلس الامة و في ذلك اختلاف بسيط عما جاء في دستور 1989 حيث اضيف في الدستور موضوع الحديث حتمية و استشارة ممثلي الشعب . و المادة 95 من هذا الدستور تخول لرئيس الجمهورية اعلان الحرب بنفس الكيفية . اما المادة 91 فتتيح لرئيس الجمهورية اذا دعت الضرورة الملحة اقرار حالة الطوارئ و الحصار ، و المادة 93 تمكن رئيس الجمهورية من ان يقرر الحالة الاستثنائية اذا كانت البلاد مهددة لخطر داهم يوشك ان يصيب مؤسساتها الدستورية او استغلالها او سلامة ترابها .

ان علاقة السياسي بالعسكري تبدو واضحة من خلال الدساتير حيث تركيز السلطات في يد رئيس الجمهورية ، في اطار النظام الرئاسي المعمول به ، لكن حال الجزائر يؤكد بان السلطة تتقاسمها عادة مؤسسة الجيش و مصالح الامن العسكري و الرئاسة مع بعض التفاوت و التنازع من حين لآخر .

➤ المبحث الثاني : بؤادر الصراع على السلطة فى عهد التعددية .

الغى دستور فيفري 1989 الاحادية الحزبية فى الجزائر التى كانت سمة النظام السياسى الجزائرى منذ الاستقلال و اصبح لجبهة التحرير الوطنى _ التى قادت حرب التحرير سياسيا بمفردها _ مثيلاتها من الاحزاب اليمينية و اليسارية و الاسلامية و ذلك على الاقل على المستوى الرسمى لان المعارضة السياسية كانت موجودة قبل اقرار مبدأ التعددية من خلال هذا الدستور . حيث تنص المادة 40 من الدستور المذكور على حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسى .

هذا التحول السياسى التى املته _ حسب ماهو متعارف عليه _ جملة من الظروف الداخلية و الخارجية لكن بدايته كانت مطبوعة بجملة من الاحداث لعل ابرزها اقالة الرئيس الشاذلى بن جديد عقب احداث صيف 1991 بعد الصراع مع الاحزاب الاسلامية (الجبهة الاسلامية للانقاذ) .

و قبل الخوض فى التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع يجدر بنا العودة الى الوراء قليلا لنتوقف عند احداث اكتوبر 1988 التى شكلت احدى المحطات البارزة فى حياة الجزائر المستقلة و التى خصها الساسة و الباحثون بعديد من الدراسات ، اذ مع مجيء الرئيس الشاذلى الى الحكم بادر الى مراجعة التوجه الاشتراكى للتنمية اذ قال فى هذا الصدد " نراجع و لا نتراجع " و سارع الى تبني سياسة اكثر انفتاحا تميل الى الليبرالية فى فترة عرفت تراجع اسعار المحروقات و انهيار اسعار الصرف .

هذه الاحداث كشفت فى تقديرنا عن عجز الدولة الجزائرية عن القيام بالمهام الموكلة اليها فيما يتعلق بتوفير متطلبات المجتمع المادية و المعنوية و التجاوب مع طموحاته فى شتى المجالات : « مذ ذاك ، تابعنا ظاهرتان هدامتان . الاولى انه مع زيادة تنمية البلاد ، اضحت الطموحات اكثر ضغطا و تلبيتها اصبحت اكثر صعوبة ، و الثانية هي ان التنمية _ ومن خلال القطيعة الاجتماعية التى نجمت عنها _ كرسست شعورا غير مؤسس

موضوعيا يوحي بان بعض الفئات الاجتماعية فقط قد استفادت منها . « 1 .

لقد كرس الاقتصاد الريعي الذي انتهجته الجزائر منذ فجر الاستقلال هشاشة البنى الاقتصادية التي كانت تعتمد على تصدير المحروقات تتعامل مع سوق نفطية دولية تتحكم فيها عدة عوامل و معطيات ، تكشف عن تبعية مقبنة في الانتاج والاسعار و في اسعار الصرف و الاستيراد ، الامر الذي نجم عنه زيادة الضغط على الدولة في المسكن و الغذاء و العمل و هي الضغوطات التي عجزت الدولة عن التجاوب معها ، اضيف لها صراعات في قمة هرم السلطة التي استندت على الشرعية الثورية الامر الذي ادى الى نشوب تلك الاحداث .

اذن تم اقرار التعددية الحزبية من خلال دستور فيفري 1989 و فسخ المجال لتشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي بصفة رسمية في البلاد و تم حصر مهام الجيش _ من خلال هذا الدستور _ في نطاق تخصصه التقني الأكاديمي العسكري بعيدا عن الحقل السياسي كما يقول الدكتور نور الدين زمام في كتابه السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري ، حيث غادر ممثلوا الجيش الوطني الشعبي اللجنة المركزية للحزب .

وان تميز الوضع الاقتصادي _ على سبيل الاشارة _ في تلك الاثناء بمحاولات بائسة لتحريك عجلة الاقتصاد و التخلص من شبح المديونية التي ما فتئت تتضاعف للاسباب المذكورة أنفا فان الضغط الاجتماعي قد زاد ايضا ، هذا الضغط وجد وعاء مناسباً تمثل في الجبهة الاسلامية للانقاذ التي دخلت المعترك السياسي ببرنامج عاطفي ينهل من حالة التذمر و البؤس الشعبي الامر الذي مكنه من الفوز في الانتخابات المحلية ثم الانتخابات التشريعية بعد ذلك : « و على اية حال كان النجاح الكاسح للانقاذ ، الذي لم تتبلور بعد رؤيته الاقتصادية و السياسية و التشريعية بالشكل الذي يمكن معه طمأنة الاوساط الدولية و المحلية ، يشكل في حد ذاته تهديدا كبيرا " محتملا " للديمقراطية و المجتمع ...

1) M'hammed Boukhabza . octobre 88 : évolution ou rupture . alger . Edi Bouchéne 1991 . p 50 .

ويكمن الخطر الذي حمله الفيس ، برأينا ، في التركيبة الفكرية للحزب الذي ضم اكثر التيارات الايديولوجية تطرفا في الحركة الاسلامية من ضمنها التيار السلفي الذي يطرح تصورات مسطحة ، و يريد حمل كل افراد الشعب على اعتناقها بمنطق القوة ، و ليس بقوة المنطق ، بل هو يكفر المنطق و من ينطق بذلك !!... « 1 .

ميلاد الجبهة الاسلامية للانقاذ في عهد التعددية الحزبية لم يكن الحدث الوحيد في تلك الاثناء حيث شهدت الساحة السياسية الوطنية تشكل العديد من الاحزاب السياسية او الجمعيات ذات الطابع السياسي كما جاء في دستور 1989 الذي لم يضع شروطا معرقة لتكوين الاحزاب اذ كان بالامكان كل مجموعة تتكون من 15 شخصا ان تكون حزبا ، هذا الزخم السياسي طفى منه تواجد الجبهة الاسلامية للانقاذ التي شكلت طوق النجاة بالنسبة للشعب المهمش من قبل السلطة التي كانت في خدمة فئة قليلة ولو ان تشكيل جبهة الانقاذ وبعض الاحزاب الاخرى التي تستند على الاسس الدينية او الجهوية كان مخالفا للدستور _ موضوع حديث _ .

و في تقديرنا فان السلطة الحاكمة التي سمحت بتشكيل هذه الاحزاب الدينية او الجهوية والتي مكنت مجموعة اخرى كانت ضالعة في العنف تحت لواء الاحزاب انما سعت الدفع بها الى ميدان العنن عوض السرية قصد مراقبتها اكثر و التحكم في حركتها لان حركة بويعلي المسلحة و احداث الحي الجامعي بين عكنون مع بداية الثمانينات كانت ماثلة للعيان ، كما ان صعود الفيس في تلك الظروف المتسمة بالتذمر الشعبي جراء سياسة تهميش اغلب فئات الشعب و التمكين للاقلية _ مرتبطة بالحكام _ من الاستحواذ على خيرات البلاد قد مكن لهذا الحزب المعارض في وقت قصير من الصعود بقوة و هو ما يكشف عن سوء التقدير السلطة الحاكمة انذاك في هذه الامور ... : « و قد ترتب عن سوء التقدير هذا ان انشأت الجبهة الاسلامية للانقاذ نظامها السياسي الخاص بها ، و الذي يقوم

(1) د. نور الدين زمام . مرجع سبق ذكره . ص 196 .

اساسا على الشرعية الدينية و الخطاب السياسي الرافض لان تكون الجبهة الاسلامية اداة
لشريعة نظام الحكم و تزكية مسيريه المنبوذين شعبيا ، و قد عجزت كل القوى السياسية
الجديدة و حتى العريقة منها ، بما في ذلك جبهة التحرير الوطني ان تقف في وجه
المعارضة الاسلامية التي تحولت شعبيتها الى عائق معتبر في وجه مسار التحول الى
التعددية من حيث انها اصبحت حزبا مهيمنا ، و ناطقا باسم الشعب يتعذر معه التنافس
الانتخابي و يتجه بالجزائريين الى شكل من التسلطية الجديدة ... » 1 .

علما انه قد سبق هذا الوضع ملامح جديدة في العمل السياسي في اعلى هرم السلطة
ميزها كما يقول الاستاذ الطاهر بن خرف الله في كتابه النخب الحاكمة في الجزائر ، التقرب
من التيارات الاسلامية و العفو على المشاركين في الاعمال الارهابية و استضافة بعض
الدعاة و محاولة تفكيك التجربة البومدينية امام الضغط المتزايد لفئات الشعب فيما يخص
السكن و تلبية الحاجات الاساسية : « عدم الشفافية و الصراع الذي نخر الدولة من الداخل
كنتيجة منطقية لتعدد مراكز القرار و حتى بعض اوجه الحقد ضد التجربة البومدينية هي
التي تكون وراء تفسير اضافي للطابع المضطرب و العنيف الذي ظهرت به التعددية في
الجزائر بعد احداث اكتوبر 1988 . » 2 .

اذن دخل حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ الانتخابات المحلية في عهد التجربة التعددية
فاز فيها فوزا ساحقا مكنه من موطأ قدم في الحياة السياسية الوطنية و ظهرت مع ذلك
البلديات الاسلامية و الاسواق الاسلامية و حتى الجمعيات و الفرق الفنية الاسلامية ، هذه
البلديات اعدت العدة للفوز في الانتخابات البرلمانية بالرغم من محاولة حزب جبهة التحرير
الوطني و حكومة حمروش اعادة النظر في خريطة الدوائر الانتخابية ، حيث كانت النتيجة
في تلك الانتخابات كاسحة فاز فيها الفيس و بذلك بدأت المواجهة الحتمية بين حزب الجبهة

(1) د. محمد بوضياف : الاحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر . سطيف : دار المجد . ط 2010 . ص 54-55 .

(2) د. الطاهر بن خرف الله : النخبة الحاكمة في الجزائر 1962 - 1989 . الجزء الثاني . الجزائر : دار هومة . 2007 . ص

الاسلامية للانقاذ و السلطة الفعلية في الجزائر (الجيش) حيث تم توقيف المسار الانتخابي و اجبر الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة و دخلت بذلك الجزائر في اتون المواجهة المسلحة .

و الملاحظ ان الحراك السياسي الذي شهده الوطن في تلك الاثناء و الذي ميزه التحرك القوي للحزب المذكور و قدرته الكبيرة على التعبئة و طاقته الملحوظة في التنظيم و التأطير قد قوبل بتفكك و تشرذم القوى الديمقراطية و الوطنية التي كانت ضعيفة واهنة بالرغم من بعض مبادراتها هنا و هناك و الهادفة الى حماية التعددية من كل اشكال الشمولية و التسلط ، و لعل ما زاد في هذا الوهن هو ضعف المنظمات و جمعيات المجتمع المدني علما ان العديد من الافراد و الجماعات التي كانت في الخندق الوطني او الديمقراطي سرعان ما ركبت موجة الفيس و اضحت في الصفوف الاولى زادهما الفتوى و الوعظ .

من جهة اخرى فان توقيف المسار الانتخابي قد فسخ مجالا واسعا للنقاش انذاك و بعد ذلك فالبعض كان مع هذا الاجراء و حجته في ذلك ان المد الاسلامي من خلال حزب جبهة الانقاذ الوطني سيجهد على التعددية و يقوض اسس الديمقراطية بناء على دعوة انصار هذا الحزب _ العلنية و الخفية _ لاقامة دولة الخلافة الاسلامية و ما تبع ذلك من محاكمات وتصفيات لكل معارض او مخالف في الرأي طالما ان هذا الحزب قد بشر المواليين له بالجنة ما يلغي كل شرعية الا شرعية المنتمين لهذا الحزب الذين اصطفاهم الله للحكم والامر بشرعه . و البعض الاخر كان يسعى لوضع تجربة هذا الحزب الفائز على المحك طالما ان بوادر فشله في تسيير البلديات و المجالس الولائية قد لاحت في الافق ، فهو حزب تدفعه العاطفة اكثر من التجربة و المراس و هو التوجه الذي فضله العديد من الساسة من بينهم المرحوم عبد الحميد مهري و كما يقول الاستاذ عبد القادر يفصح ان هذه التجربة قد منحت فرصة تاريخية للجيش : سواء لتأكيد حياده العسكري او ليلعب دور الحكم و يكون

ضامنا لاحترام المؤسسات الجديدة . « 1 . اذ يرى هؤلاء ان الجيش كان بإمكانه انتظار اللحظة المناسبة التي سيخطئ فيها حزب الانقاذ و يتدخل لحماية الدستور و الدفاع عن الديمقراطية، و هو الدستور الذي لا يعترف به الحزب المذكور و هي الديمقراطية التي لا يؤمن بها الفيس لذلك تدخل الجيش و اوقف المسار الانتخابي كآخر علاج .

من جهة اخرى راحت السلطة الفعلية في البلاد تبحث عن بديل ملائم بإمكانه قيادة الدولة في هذه المرحلة العصبية بعد توقيف المسار الانتخابي و بعد حالة الهيجان في صفوف حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ ، فوقع الاختيار على الشخصية التاريخية المعروفة حيث استقدم المرحوم محمد بوضياف ، لكن سرعان ما اغتيل ليحل محله علي كافي في هذه الفترة التي تصاعدت فيها موجة العنف المسلح و عجزت خلالها الحكومات على حل معضلة الجزائر الدموية التي اضعفت الى مشاكل اخرى تتصل بالسكن و الفقر و البطالة و التهميش في محاولة من سلطة البلاد الى ترميم اسس الشرعية المتصدعة و المتآكلة منذ السنوات الاولى للاستقلال .

هذه المرحلة كانت متأزمة بالفعل هبط فيها حجم استخدام قدرات الانتاج الى 50% في القطاع العمومي و 30% في القطاع الخاص ، و كانت فيه الآلة الاقتصادية شبه مشلولة بسبب النقص الفادح في المواد الاولية و المواد شبه المصنعة ، و كانت خدمات الديون تمتص ثلاثة ارباع المداخيل الخارجية التي تقدر بحوالي 12 مليار دولار اما التضخم فقد وصل الى 30% في السنة و قدرت البطالة رسميا ب 25% من مجموع القوة النشيطة . « 2 . و قد زاد هذه الازمة توسع نطاق الارهاب الذي طال الارواح لاسيما

1) Yefsah : l'armée sans hidjab .

في د. نور الدين زمام : السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962 – 1998 . مرجع سبق ذكره . ص 196 .

(2) في د. نور الدين زمام : السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962 – 1998 . مرجع سبق ذكره . ص

النخبة المثقفة من كتاب و ادباء و اساتذة و صحفيين ومؤسسات هي اصلا في خدمة الشعب و كل رموز الدولة من جنود و درك و شرطة ، مضاف الى ذلك دعم و اسناد من اوساط اجنبية للاعمال الارهابية من خلال التمويل الواسع و التسليح و ايواء العناصر الارهابية و فسح المجال لابواقها من الساسة الداعين لتأجيج نار الفتنة ، و انقسم المجتمع الجزائري مع ذلك من خلال الداعين للمصالحة والحوار و القسم الاخر الرافض لكل اشكال الحوار و التواصل مع الارهابيين و كانت التركة ثقيلة على الجيش و القوى الامنية و الوطنيين الذين شرعوا في التصدي لظاهرة الارهاب .

و مع مجيء الرئيس اليامين زروال لاحت في الافق بوادر المصالحة الوطنية وتم تغليب الحوار على المواجهة و هو المسعى الذي نجح فيه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي سن قانون الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية ، حيث تم تحقيق نجاحا كبيرا في هذا الاتجاه تزامن مع ارتفاع اسعار المحروقات و نشاط دبلوماسي مكثف لفك الحصار المضروب على الجزائر خلال تلك العشرية و التي خلفت حسب بعض المصادر اكثر من مئتي الف قتيل وخسائر بملايير الدولارات و التي اعادت الجزائر الى الخلف بعقود من الزمن .

علما ان اهم خلاصة يمكن ان نخرج بها من هذا المبحث هي ان الجيش الذي الغى المسار الانتخابي و اقال الرئيس بن جديد قد تحمل فيما بعد رفقة قوى الامن الاخرى و العديد من الوطنيين مهام تخليص الجزائر من عبء الارهاب ، و لعل ما مكنه من تحقيق النجاح المرتقب هو عودة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى السلطة من خلال رئاسة الدولة كما اسلفنا بتزكية من ذات المؤسسة العسكرية صاحبة القرار مثلما جرى في السابق ، حيث ان عودة المرحوم بوضياف و تعيين علي كافي و انتخاب بوتفليقة هؤلاء السياسيين كان بتأييد من الجيش .

➤ المبحث الثالث : اثر الارهاب على العلاقة بين السياسي و العسكري .

بعد ما اكتسحت الجبهة الاسلامية للانقاذ المجالس المحلية و وضعت قدما في الساحة السياسية الوطنية المضطربة و اضحى بإمكانها استقطاب عدد اكبر من المواطنين و الانتشار اكثر في مختلف الجهات راحت تنفذ مخطتها من اجل الاستحواذ على السلطة فدخلت الانتخابات البرلمانية و تمكنت من الفوز ب 189 مقعدا في الدور الاول مقابل 25 مقعدا لجبهة القوى الاشتراكية و 16 مقعدا لحزب جبهة التحرير الوطني ، 3 مقاعد للاحرار و كانت اي الجبهة الاسلامية للانقاذ تتنافس في 170 دائرة انتخابية و كان يكفيها 27 مقعدا للظفر بالاغلبية في المجلس الشعبي الوطني التعددي الاول .

عندئذ كان لزاما على اصحاب القرار التحرك لاجبار الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة و توقيف المسار الانتخابي و تم استقدام الرئيس الراحل محمد بوضياف ، لكن بعد اغتياله تفاقمت الازمة في ظل حالة الحصار و التنازع بين الاطراف السياسية فأقيلت حكومة سيد احمد غزالي و عوضت بحكومة بلعيد عبد السلام و هي الفترة التي دخل فيها الارهاب مرحلة التخريب و التصفية المبرمجة لكل الاطارات و المثقفين و استهداف المواقع الاستراتيجية و القطاعات الحساسة .

في هذا الوقت بالطبع كادت الازمة ان تعصف بالدولة الجزائرية خاصة مع شغور المجالس المحلية و المجلس الشعبي الوطني و ضعف موارد الخزينة الوطنية مع ضعف المداخيل و ضغط المؤسسات الدولية المالية التي تستفيد من خدمة ديونها للجزائر قبل الديون ضف الى ذلك ارتفاع نسب البطالة و زيادة مشاكل الصحة و السكن و التعليم .

السلطة السياسية سارعت الى تشكيل المندوبيات التنفيذية و المجلس الوطني الانتقالي حتى تتجاوز الفراغ المؤسساتي و ترميم ما يمكن ترميمه ، مع ذلك خفت صوت النخب السياسية و المثقفة و اضحت المواجهة المفتوحة بين الجيش الوطني الشعبي و الارهاب و لو ان بعض الفئات المثقفة التي وصفت بالعلمانية قد حرصت على الوقوف في وجه الاسلامويين ، يذكر في هذا السياق انه بعد الاضراب العصياني في صيف 1991 :

« عقدت الحركة الإسلامية المسلحة بعد هذا الاضراب مؤتمرها في فيفري 1992 في جبال زبربر كانت معظم العناصر الحاضرة في هذا المؤتمر تنتمي لحركة بويعلبي المسلحة . « 1 .

و بعد ذلك تم تشكيل و تأسيس العديد من الكتائب الجهادية و الحركات التكفيرية من ذلك الباقون على العهد الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح

علما ان التنظيمات المسلحة التابعة او المقتنعة بنهج الجبهة الإسلامية للانقاذ كانت تعمل قبل وقف المسار الانتخابي بوقت طويل و كانت تستعد في العديد من جهات الوطن ، كما ان هذه الحركات الإسلامية قد استفادت من العناصر التي جاهدت في افغانستان و هي جماعات اتصفت بدرجة كبيرة من التنظيم و التمويل و احكام القيادة والاتصال و استفادت من الدعم و الاسناد في اوساط بعض الفئات الشعبية .

و الملاحظ ان الارهاب في الجزائر في ذلك الوقت قد حظي بدعم من اوساط دولية من خلال التمويل كما سبق و ان اشرنا او من خلال التسليح و التموين و الدعاية المغرضة حتى ان بعض الاوساط اطلقت انذاك مقولة " من يقتل من " من اجل التشكيك و توسيع دائرة الفتنة و التفرقة و حتى يسهل عليها تمرير بعض المخططات القديمة .

ان الجبهة الإسلامية للانقاذ و بدخولها العمل المسلح يبدو انها قد راهنت على انقسام الجيش الجزائري كما يشير الى ذلك بعض المختصين : « لذلك لجأت الجبهة في النهاية الى العنف حيث طالب المكتب التنفيذي الوطني المؤقت من عامة الناس تنظيم انفسهم على مستوى المدن و القرى لمواجهة العسكريين . « 2 .

(1) لياس بوكراع : الجزائر : الرعب المقدس . ترجمة : د. خليل احمد خليل . الجزائر : الوطنية للنشر و الاشهار دار الفارابي . ط1 . 2003 . ص 273 .

(2) د. خميس حزام والي : اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية . مع اشارة الى تجربة الجزائر . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ط2 . 2008 . ص 280 .

و قد حرص قادة التنظيمات المسلحة على توحيد صفوفهم من اجل مواجهة العسكر لكن ذلك لم يتحقق لهم : و في أيار مايو 1994 تمت محاولة لتوحيد التنظيمين و على الرغم من صدور بيان بذلك الا ان الدمج لم يكتمل تماما ... و بالتالي كان لابد ان يظهر اكثر من تنظيم ، لكن هذه التنظيمات تلتقي جميعا حول بعض المبادئ و الاهداف يمكن ان نستنبط بعضها من بيان الوحدة الذي ذكر بانه تم الاتفاق على :

- 1- الاعتصام بالكتاب و السنة و المنهج السلفي .
- 2- لا حوار ، لا هدنة ، لا مصالحة ، لا امان ، و لا عقد ذمة مع هذا النظام المرتد .
- 3- الجهاد فريضة ماضية الى قيام الساعة .
- 4- ان المقصود من الجهاد هو اقامة الخلافة على منهاج النبوة .
- 5- الجماعة المسلحة هي الاطار الشرعي و الوحيد للجهاد في الجزائر . « 1 .

لقد تصاعد العنف بعد عام 1992 و اخذ صفة الشمولية و التدمير و توسع الى مناطق اخرى خارج البؤر المعروفة (البليدة ، عيد الدفلى ، البويرة ، غليزان ...) و المؤسف ان هذا الارهاب الاعمى كان يستهدف النخب المثقفة بالمعنى الواسع للكلمة اذ ان : « عدد المثقفين ضحايا الارهاب 1992 – 2000 قد بلغ 1011 قتيل ، 468 جريح ، 24 مختطف اي ما مجموعه 1503 . « 2 .

في هذا الخضم يبدو ان (النخبة) الارهابية كانت بحق تواجه باقي النخب الاخرى من العسكريين و السياسيين و المثقفين و ان حققت هذه الجماعات الارهابية في السنوات الاولى للازمة مرادها اذ كانت الحصيلة في حدود عشرة الاف بين قتيل و جريح في السنوات الاولى للارهاب فان تنظيم و تجند المؤسسة العسكرية التي استدعت الاحتياطيين من الجنود

(1) جريدة الوسط نقلا عن د. حيدر ابراهيم علي : التيارات الاسلامية و قضية الديمقراطية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ص 2 . 1999 . ص 280 .

(2) لياس بوكراع . مرجع سبق ذكره . ص 277 .

و كونت لجان الدفاع الذاتي و الحرس البلدي قد مكن من الحد و لو نسبييا من الارهاب بعد سنة 1996 الفترة التي ارخت لزمان الانشقاقات في اوساط الجماعات الاسلامية : « منذ 1996 شهد النشاط الارهابي هبوطا ملحوظا ، فقد سجل سنة 1995 7562 مقابل 5899 سنة 1996 و 2419 سنة 1998 2407 سنة 2000 ، لقد اوقعت التعدييات الارهابية 13801 ضحية (بينهم 8086 قتيلا و 5715 جريحا سنة 1995) مقابل 10779 ضحية (بينهم 5121 قتيلا و 5658 جريحا سنة 1996) و 7021 ضحية (بينهم 3058 قتيلا و 1870 جريحا سنة 2000) . « 1 .

هذه الفترة شهدت كذلك انقسام الطبقة السياسية التي خفت صوتها سابقا حيث كان هناك مؤيدون للحل العسكري و اخرون يدعون للحوار مع جبهة الانقاذ و الارهابيين و ان فتحت السلطة في عهد الرئيس اليامين زروال اروقة للحوار مع الجماعات المسلحة و القياديين الاسلاميين ، فالملاحظ ان ذلك لم يأتي بنتيجة نتيجة تعنت بعض الاسلاميين مما عطل هذه الجهود الرامية الى وضع حد لعنف الارهاب ، كما ان ضعف الاحزاب الديمقراطية و تشتتها مكن جبهة الانقاذ من ان تبقى اللاعب الوحيد خاصة مع فشل حزب جبهة التحرير في حل مشاكل المجتمع : « رغم الاخطاء المرتكبة في التسيير المحلي ، فان الاسلاميين كانوا سيتمكنون من الاغلبية المطلقة في المجلس الوطني (نوفمبر 1991) ف 42% نسبة الغياب تترجم اخفاق الاحزاب الاسلامية في تجسيد برنامج تعبوي . « 2 . كما لم يعبأ المجتمع المدني و لم يلعب الدور المنوط به كعامل توازن في صراع الاطراف و في صد المد الارهابي في داخل المجتمع الجزائري ، حيث وجدت الجماعات الارهابية المجال مفسوحا لتجنيد بعض الشباب و تلقي الدعم و الاسناد : « اشارت بعض الدراسات ان الجزائر تتوفر على اكثر من 53743 منظمة مدنية منه 823 جمعية تنشط على مستوى

(1) لياس بوكراع . مرجع سبق ذكره . ص 308 .

2) Slimane Mehdi : L'échec du systeme politique en Algerie . Alger . Ed chihab . 1999 . p 226 .

الوطني . « 1 .

حرصت بعض القوى السياسية ايجاد حل سياسي لازمة الجزائر خارج الوطن حيث اجتمعت عدة اطراف في " سانت اجيدو " الايطالية لكن الملاحظ ان السلطة لم تهتم للوثيقة الممضاة هناك نظرا لرائحة التدويل المنبعثة منها بل تصدت لها .

فترة منتصف التسعينات شهدت توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حصلت الجزائر بموجب ذلك على منحة تقدر بـ 6 مليار دولار منها مليار واحد من طرف صندوق النقد الدولي . « 2 . مما مكن السلطة من جرعة اكسجين للتجاوب مع متطلبات المرحلة و اثر ذلك تم الاستفتاء على دستور 1996 الذي جاء ببعض التعديلات من اهمها : انشاء غرفة برلمانية ثانية ثم تقليص عدد الاحزاب التي كان عددها يقارب 60 حزبا مع تأسيس حزب جديد يكون بديلا لحزب جبهة التحرير الوطني و نعني به التجمع الوطني الديمقراطي : « كان الهدف من الاستفتاء على الدستور هو تجنب تكرار تجربة 1991 و العمل على عدم انتقال السلطة الى نخب تتناقض توجهاتها مع القوى الحاكمة الفعلية ، و في هذا السياق اجريت عدة تعديلات لتحقيق هذا الغرض ، كان من اهمها ما تعلق بقانون الاحزاب الذي رفض استعمال الدين لاغراض حزبية ، و كذا الاخذ بلاقتراع النسبي و تغيير التقسيم الاداري للمناطق الانتخابية . « 3 .

في هذه المرحلة بدت العلاقة بين السياسي و العسكري يشوبها التوافق في بعض الاحيان توافق على ضرورة ايجاد حل للازمة و التناظر في احيان اخرى حول الطرق

(1) فان نويل قوربية : التحول الديمقراطي المحدود في شمال افريقيا . في د. محمد بوضياف . الاحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر . مرجع سابق ص 81 .

(2) د. نور الدين زمام . السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962 – 1998 . مرجع سبق ذكره . ص 205 .

(3) نفس المرجع . ص 213 .

و السبل لتحقيق هذا الهدف ، فقد خاض الرئيس اليامين زروال (العسكري) معركة طويلة في اطار التواصل مع قيادات الجبهة الاسلامية بموافقة من اصحاب القرار العسكريين لكن هذه الجبهة لم تنبذ العنف كما طلب منها الى غاية خروج الرئيس زروال من السلطة و قبل ذلك فان اصحاب السلطة كانوا قد اجبروا الرئيس الشاذلي على الاستقالة بسبب تساهله و عدم جديته مع الظاهرة الاسلامية كما قيل ، ففي عهده جرت احداث بويعللي و سجل تصاعد القوى الاسلامية و هو الذي فسح المجال للدعاة و مكن العديد من المعارضين الاسلاميين الرادكاليين من الحرية .

باقي الاحزاب في هذه الفترة كان بعضها منسجما مع خط السلطة و البعض الاخر معارضا لكن الملاحظ ان عبء الازمة قد تكفلت به قوات الجيش و القوى الامنية و الفئات الوطنية الى غاية وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي استكمل مبادرات السلطة من خلال قانون الوئام المدني ، اذ شهدت هذه الفترة تفكيك العديد من الجماعات الارهابية : « ان معظم الجماعات المسلحة جرى تفكيكها من قبل الجيش و ربما يكاد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يقترب الى تفكيك عقدة هذه الجماعات بجعلها تعيد حساباتها في ضوء قانون استعادة الوئام المدني ، و تدرك انه لا يمكن لها ان تواصل عملها و معارضتها مثلما كانت في السابق . » 1 .

و اوضحت اوضاع الجزائر من ناحية المداخل _ على الاقل _ افضل بكثير عما كانت عليه خاصة مع ارتفاع اسعار البترول في 1996 - 1997 و مع امضاء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1995 الذي مكن الجزائر من تأجيل دفع 13 مليار دولار من الديون .

و قد توبع قانون الوئام المدني بمشروع المصالحة الوطنية الذي استفتي فيه الشعب الجزائري و وافق عليه و بالمقابل تمكنت مؤسسة الجيش و القوى الامنية من تفكيك و ملاحقة الجماعات الارهابية و مع ذلك كانت مؤسسات البلاد قد استعادت قوتها بدءا

(1) د. خميس حزام والي . مرجع سبق ذكره . ص 218 .

برئاسة الجمهورية ثم البرلمان و وصولا الى المجالس المنتخبة المحلية .

الرئيس بوتفليقة خلال عهده الرئيسة الثلاث بدا و كأنه قد حسم الامر و حقق ما جاء من اجله ، من ذلك استعادة الامن و تسوية مشكلة الديون لكن مع ذلك يبدو ان الامر لم يحسم في علاقته مع الجهات النافذة في السلطة و هو القائل في احد خطاباته " لا اريد ان اكون ثلاثة ارباع رئيس " و لو ان ظاهرة الارهاب في السنوات الاخيرة قد اخذت ابعادا دولية و عرفت تشكيل تنظيمات جديدة عابرة للحدود و القارات متعددة الجنسيات .

الحصيلة كانت كبيرة لهذه المأساة : « ... الا ان العديد من التقارير و التسريبات التي تجرأت العديد من وسائل الاعلام الجزائرية على نشرها و وصلت اليها من دوائر مسؤولة في الدولة اخيرا تشير و تفضح جسامه تلك المأساة التي حسب الارقام الرسمية تكشف عن اغتيال و قتل اكثر من 250 الف جزائري حصيلة سنوات الارهاب من مواطنين و رجال امن على يد العديد من الجماعات الارهابية سواء في مذابح جماعية ارتكبتها الجماعات الاسلامية المسلحة او حماة الدعوة السلفية او خلايا جيش الانقاذ الاسلامي المسلح او الجماعة السلفية للدعوة و القتال التي تحولت في العامين الماضيين الى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي . « 1 .

اما عدد المفقودين فقد فاق 7000 مفقود و الخسائر المادية قدرت بملايير الدولارات .

ان تجربة التعددية في الجزائر كانت كما يشير المختصون ولادتها قيصرية فقد جاءت بعد احداث اكتوبر 1988 التي فصلنا فيها : « و يتبين مما تقدم ان النظام السياسي الجزائري ان اختلفت طبيعته في ظل دستور 1989 و دستور 1996 _ نظريا _ عن نظامي الحكم المعتمدين في دستوري عامي 1963 ، 1976 حيث حل الفصل بين السلطات و التعددية الحزبية و مسؤولية الحكومة امام البرلمان (المجلس الشعبي الوطني) محل مبدأ وحدة السلطة و شخصيتها و الحزب الواحد المحتكر للسلطة و النهج الاشتراكي ، غير ان

(1) مقال الاستاذ اشرف العشري : فاتورة سنوات الارهاب في الجزائر في <http://digital.ahram.org.eg/articles> . .

الممارسة السياسية للنظام القائم و استمراره في احتكار السلطة و عدم تداولها و تعامله المتشدد مع القوى السياسية المختلفة ، و لاسيما الدينية منها ما زالت تتميز بالسياق السياسي السابق نفسه من قبل النخبة السياسية الحاكمة المدعومة من الجيش اذا لم نقل بان الجيش كقوة فاعلة و وحيدة _ هو الممارس للسلطة و الموجه لها بما يفيد و يعزز استمرار الطبيعة السابقة للنظام القائم ... » 1 .

من جهة اخرى فان الحركات الاسلامية لم تستثمر في الفرصة التي اتاحت لها من خلال المشاركة السياسية بالرغم من ان الدستور التعددي لم يسمح بانشاء احزاب على اساس ديني او عرقي او مهني و انحرفت نحو العنف الذي ادخل البلاد في دوامة و اخرها لعقود من الزمن و بذلك لم تكن هذه الجبهة متميزة في تعاملها مع الشأن السياسي و : « تختلف الاراء في تحديد السبب الرئيسي لهذا التطور الاستثنائي لكنها تتفق جميعا على مسلمات تعتبرها مقدمات اساسية فيما يتعلق بهذه الظاهرة التي تطلق عليها اسماء متعددة موضوعية او جارحة ، اول هذه المسلمات هي الماضوية ، فالحركات الاسلامية تنطوي في منظورها حتما على عنصر العودة الى الماضي سواء اتجسدت هذه الماضوية في شكل عودة للفكر و القيم و المفاهيم و التصورات القديمة عن الانسان و العالم او في شكل ممارسات سياسية و اجتماعية تجاوزها الزمن ، و المسلمة الثانية الاصولية ، و نعني بها الاعتقاد بان اسلام المسلم عند الاسلاميين لا يتحقق الا اذا كان تطبيق الشعائر و العبادات و القيم الروحية ، مواكبا لتطبيق القيم السياسية و الاجتماعية الشرعية . » 2 .

(1) د. خميس حزام والي . مرجع سبق ذكره . ص 151 .

(2) برهان غليون : نقد السياسة : الدولة و الدين . الدار البيضاء . المركز الثقافي العربي . ط4 . 2007 . ص 218 .

➤ المبحث الرابع : الجزائر في الالفية الثالثة : طفرة مالية و فساد .

استفادت الجزائر منذ اكثر من عقد من الزمن من ارتفاع اسعار المحروقات حيث بلغت في المتوسط مئة دولار للبرميل الواحد و تمكنت الجزائر خلال العام 2013 من جمع احتياطي هام من النقد الاجنبي بلغ 189 مليار دولار (في مارس 2013) هذا المبلغ كان نتيجة مباشرة لارتفاع اسعار النفط (المحروقات) منذ مدة كما اسلفنا مع توقع استقرار معدلات التضخم بين 4.75% الى 5.5% . « 1 . و زيادة حجم الواردات علما ان النفط و الغاز يساهمان باكثر من 95% من ايرادات الصادرات الجزائرية ، بمعنى ان الجزائر تعتمد على سلعة وحيدة في السوق العالمية و التجارة الدولية ، و هي سلعة تتحكم فيها سوق النفط المتقلبة التي تخضع لتأثير الشركات الاحتكارية الكبرى و القوى العظمى و لظروف السلم و الحرب و معطيات اخرى بدليل ان السوق النفطية قد شهدت عدة صدمات (الصدمة النفطية الاولى سنة 1973 – الصدمة النفطية الثانية سنة 1979 – الصدمة النفطية الثالثة 1986 و اخيرا الصدمة الرابعة سنة 2005) . « 2 .

الوفرة المالية التي استفادت منها الجزائر جراء ارتفاع مداخيل المحروقات مكنتها من تسديد مجمل ديونها الخارجية منذ بضعة سنوات و التي قدرتها بعض الجهات بنحو 30 مليار دولار و سمحت لها ببعث مشاريع انمائية كبيرة من ذلك الطريق السيار شرق – غرب و استكمال انجاز مطار الجزائر الدولي و مترو العاصمة و مشاريع اخرى ، والملاحظ في هذا السياق ان الناتج الداخلي الخام قد شهد ارتفاعا في السنوات القليلة الماضية ليبلغ (13160370.2 مليون دينار) سنة 2012 عوض (6930153.4 مليون

(1) محمد لقصاصي محافظ بنك الجزائر . خلال مؤتمر لمعرض الاتجاهات النقدية و المالية في :

<http://www.djazairess.com>

(2) مداخلة الدكتور مصطفى بودرامة : التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر خلال المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة و الكفاءات الاستخدامية للموارد المتاحة 8/7 / افريل 2008 . ص 6 – 7 .

دينار) سنة 2005 و (10404470.8 مليون دينار) سنة 2010 ، كما ان خام القيمة المضافة في قطاع المحروقات يعد الالم مقارنة بباقي القطاعات حيث كان سنة 2010 (4180357.7 مليون دينار) ليرتفع الى (5208445.9 مليون دينار) سنة 2012 ، اما الناتج الوطني الخام فقد بلغ عام 2012 (15674092.74 مليون دينار) في حين كان سنة 2010 في حدود (11985466.6 مليون دينار) . « 1 . لكن رغم ذلك و كما سبق و ان تحدثنا فان الاقتصاد الجزائري يبقى يعتمد على (الربيع النفطي) القطاع الوحيد الذي يضمن مداخيل كبيرة وقيمة مضافة في الجزائر بالرغم من الحديث الذي ما فتئ يتصاعد في الاونة الاخيرة حول مستقبل الثروات النفطية في الجزائر ، و ان سجل تراجع في حجم الصادرات من المحروقات و تراجع الاسعار نسبيا في الاسواق العالمية في الفترة الاخيرة علما : « ان توجهات الاقتصاد العالمي و خاصة في الاتحاد الاوروبي الذي يعتبر الشريك الاساسي للجزائر غير مشجعة على المدى المتوسط بسبب الركود الذي يعيشه الاقتصاد الاوروبي ... » 2 . كما يقول السيد محمد لقصابي محافظ بنك الجزائر حيث تراجع مداخيل الجزائر من عائدات المحروقات بنحو 3 ملايين دولار خلال الثلاثي الاول من سنة 2013 .

هذه الوفرة المالية التي تتوفر عليها الجزائر جعلتها في منأ عن كل المخاطر في الوقت الحالي بالرغم من المعطيات المذكورة سالفا و جعلت الجزائر تتجاوب مع الطلب المتزايد للمواطنين في مجالات الاسكان و الصحة و التعليم و توفير السلع و الخدمات من خلال ضخ الاموال بالطبع ، حيث زادت قيمة واردات السلع في الثلاثي الاول من عام 2013 بنسبة 18.9% مقارنة بالثلاثي الاول من سنة 2012 ، بينما زاد حجم الواردات بصفة اجمالية بنسبة 13.2% في الثلاثي الاول من سنة 2013 مقارنة بالثلاثي الاول من عام

1) www.onc.dz

2) <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/167643.html>

2012 حسب مصادر الديوان الوطني للإحصاء . « 1 . لكن رغم ذلك فإن مظاهر الفساد واضحة في الجزائر .

عرفت منظمة الشفافية الدولية Transparency international الفساد بأنه : « الفساد هو استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية او هو : سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من اجل تحقيق مكاسب شخصية ، او هو : اساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة . « 2 . اما المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للامم المتحدة فيعرف الفساد على انه استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية ، و يعرفه الاستاذ ميني " Y.Meny " بأنه : « شكل للتبادل الاجتماعي السري يعمد من خلاله اصحاب السلطة السياسية الادارية الى تقدير سلطات اتخاذ القرار او النفوذ الذي يمارسونه تقديرا ماليا . « 3 .

نفهم مما سبق ان الفساد يرتبط باستغلال السلطة و النفوذ لتحقيق مكاسب مادية و ينطوي ذلك على كل مظاهر الرشوة و العمولة و المحسوبية و اساءة استخدام المنصب و موارد المجتمع و التستر على الجرائم و الافلات من القانون بالتواطؤ ، علما ان بعض المفكرين والهيئات يؤكدون على ان ابرز صور الفساد هي الاضرار بقيم الديمقراطية .

و يصنف الباحثون عدة اصناف من الفساد من ذلك الفساد السياسي الذين يرونه عملية اصبغ منافع مادية او رمزية ... من طرف السلطة الحاكمة ... على نخبة سياسية او ثقافية او اقتصادية او ادارية مقابل مساهمتها في تبرير و شرعنة السلطة الحاكمة و تأييد سياساتها او اختياراتها و قراراتها و السعي لحمل الاخرين على تأييدها او الانخراط فيها او تقبلها او الخضوع لها .

1) www.onc.dz

(2) موسى بوهان : النظام القانوني لمكافحة الفساد . الجزائر : المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار . 2009 . ص 18 .

(3) نفس المرجع . ص 19 .

بينما يرى بعض الكتاب الآخرين انه : « اختلاس كبار الموظفين للاموال و الموارد العامة . « 1 . اما الاستاذ موسى بودهان في كتابه " النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر " فيرى ان الفساد السياسي : « يتمثل في تزوير الانتخابات و انعدام الشفافية في الممارسة السياسية و البيروقراطية الادارية و السياسية الشديدة و التعفن السياسي مثل التمويل الخفي و غير المشروع للحزب السياسية ، ترتيب الراغبين للترشح في القوائم لمختلف الانتخابات المحلية و الوطنية وفقا لما يقدمه هؤلاء الراغبون لبعض الاحزاب السياسية من رشاوى و عمولات و مزايا و عطايا و كذا المتاجرة الاخلاقية في ذمم الناخبين من حيث بيع و شراء اصواتهم فضلا عن استغلال بعض الاحزاب السياسية وسياسيها للمناصب و الوظائف السياسية و الادارية من اجل خدمة مصالحهم و تحقيق اغراضهم الخاصة على حساب المنافع و المصالح العامة للشعب و الامة و الوطن بطرق غير شرعية . « 2 .

و بما ان الفساد اصناف فمنه كذلك الفساد الاقتصادي و المالي الذي يعني اختلاس المواطنين للاموال العامة للدولة و مؤسساتها و التلاعب بالمال العام و تبييض الاموال وتهريب السلع و المخدرات و التهريب الجبائي و عدم التصريح بالارباح و التهريب الجمركي و تبذير نفقات الدولة و تعتبر الرشوة اهم تعبير عن الفساد المالي حسب بعض المختصين حيث تضرب في اعماق اغلب المجتمعات مما يشوه المجتمع و يؤدي بالطبع الى ما يسمى الفساد الاجتماعي و الاخلاقي الذي له صور اخرى حسب الباحثين .

و اذا كانت دول شمال اوروبا و البلدان الانجلوساكسونية كأستراليا و زيلندا الجديدة وكندا قد تخطت هذه المشكلة (الرشوة) فان اغلب الدول العربية مازالت في ذيل الترتيب من حيث انتشار الرشوة حسب منظمة الشفافية الدولية ، فاذا استثنينا قطر التي جاءت في صف متقدم (الرتبة 27) من حيث الدول الاقل رشوة في العالم فان جل الدول العربية

(1) موسى بودهان . مرجع سبق ذكره . ص 27 .

(2) نفس المرجع . ص 27 .

جاءت في المراتب الاخيرة (بعد المرتبة الخمسين) علما ان كل من العراق و السودان والصومال احتلت المراتب الاخيرة من مجموع 176 دولة تم تصنيفها . « 1 .

في الجزائر صور الفساد بادية للعيان منذ زمن طويل فقد اشار رئيس الحكومة الاسبق عبد الحميد براهيمي الى تبديد و اختلاس 26 مليار دولار تم حسابها حسبه من خلال العملات التي كان يتلقاها الجزائريون من خلال المعاملات الاجنبية ، تلتها قضية بنك وشركة طيران الخليفة التي تم خلالها تبديد عشرات مليارات الدولارات و تورط فيها 75 متهما و التي بدأت اطوارها سنة 2002 . يضاف الى ذلك ملف تبديد 178 مليار دينار من مؤسسة سوناطراك في قضية ما يعرف (ب.آر.سي) التي تورط فيها وزير الطاقة الاسبق شكيب خليل ثم تلتها فضيحة سوناطراك ، حيث تشير الى تلقي رشاوي و عملات من قبل ذات الوزير و اطراف اخرى على مدى عدة سنوات ، اذ تشير الصحف ان مجموعة " سايبام " قد تحصلت على سبعة عقود في الجزائر قيمتها الاجمالية 8 ملايين اورو و من اجل الحصول على تلك العقود دفعت 197 مليون دولار رشاوى .

قضية اخرى اضيفت الى السجل تلك المتعلقة بالطريق السيار الذي بلغت تكلفته 16 مليار دولار بينما كان غلافه المالي في حدود 7 ملايين دولار ارتفع الى 11 مليار دولار ثم 13 مليار دولار . « 2 .

و هناك نماذج اخرى للفساد في الجزائر نموذج الخاص بالبنك الصناعي و التجاري بنك القرض الشعبي الجزائري و نماذج اخرى لابرام الصفقات المشبوهة ، تهريب العملة الى الخارج ، استيراد السلع غير المطابقة للمواصفات ، تبديد المال العام ، التلاعب بالعقار ، الاستفادة من القروض دون تغطية او رهن .

و الملاحظ في هذا السياق ان هناك تحالف للمال الفاسد مع السياسة الفاسدين حيث ان

1) www.transparency.org/cpi2012results

(2) جريدة الخبر بتصرف العدد 7265 الموافق ليوم 2013/11/26 .

المال يتبع الجاه و السلطة على حد تعبير ابن خلدون في مقدمته ، بحيث اضحى الوصول الى مراكز اتخاذ القرار من خلال الانتخابات (الترشح) يمر عبر الرشوة و الاموال الطائلة وهو ما يضرب العملية الديمقراطية في الصميم طالما ان الديمقراطية تعرف بانها " ارادة الشعب " التي يجب ان تصان و هي " النهج الديمقراطي " و هو اتخاذ التدابير المؤسساتية من اجل التوصل الى القرارات السياسية التي يكسب من خلالها الافراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الاصوات . « 1 . حسب شومبتر .

لقد جاءت الجزائر في المرتبة 105 من حيث ترتيب الدول الاكثر رشوة في العالم و ذلك من مجموع 176 دولة مسها البحث و التحقيق سنة 2012 ، و هي مرتبة غير مشرفة بالطبع تكشف عن اختلال في المجتمع الجزائري طالما ان الرشوة و الفساد مازالا يضربان بقوة في الاقتصاد و السياسة و الثقافة الجزائرية ، فقد تحصلت الجزائر على 3.4 نقطة من عشرة و هي تحتل المرتبة العاشرة من مجموع 18 دولة عربية تم تنقيطها خلال ذات السنة (2012) ، و يسجل تقرير منظمة الشفافية الدولية ان الجزائر بقي وضعها مستقرا خلال العشر سنوات الاخيرة فيما يتعلق بالرشوة فهي دائما في المراتب الاخيرة (بعد المئة) و حسب الجمعية الجزائرية لمحاربة الرشوة (A.A.C.C) ، فانه لا توجد ارادة سياسية لمحاربة الرشوة بل ان السلطة تواصل قهر عناصر المجتمع المدني الذي يحاول محاربة الرشوة و تعتبر ان الوقت قد حان لان يلعب المجتمع المدني و القطاع الخاص و وسائل الاعلام دور لمحاربة الرشوة بصفة فعالة . « 2 .

ان محاربة الرشوة كما جاء في موقع منظمة شفافية دولية يتطلب ديمقراطية اكثر و حريات اكبر و مساس اقل لحقوق الانسان مع الحق في الاعلام الحكومي للجميع و مطابقة القوانين للمعاهدات الدولية ، ان الرشوة تشكل تهديدا كبيرا للبشرية فهي تحطم حياة البشر

1) Joseph Schumpeter : capitalism , socialism and democracy . 2nd ed . ney York (1947) chap 21 . p 269.

2) www.leMatindz.net/news/

وتزعزع البلدان و المؤسسات و تؤدي الى الاستياء الشعبي الذي ينجم عنه لا استقرار المجتمعات مما يمكن من نشوب الصراعات العنيفة و هو الامر الذي يحتم على الحكومات اتخاذ اجراءات ضد الرشوة في عمليات اتخاذ القرار و تستوجب مجهودات و ارادة واضحة في هذا الشأن . « 1 .

لقد تمكنت الجزائر من تحصيل قرابة 1000 مليار دولار من مداخل المحروقات خلال نصف قرن اي منذ سنة 1963 تاريخ تأسيس مؤسسة سوناطراك و بانتاج متفاوت من عام لآخر و مداخل تختلف من سنة لآخرى حسب اسعار السوق ، و لو ان مداخل الجزائر من المحروقات في السنوات الاخيرة في حدود 60 مليار دولار سنويا كمعدل بالطبع ، هذه الاموال الطائلة من الربح البترولي تؤكد الوفرة المالية في السنوات العشر الاخيرة . فاذا استثنينا العشر سنوات الاولى من الاستقلال حيث كانت المداخل اقل من مليار دولار في السنة فان فترة التسعينات فاقت بقليل 10 ملايين دولار لتعرف الفترة التي تلت 2005 معدلا للمداخل في حدود 60 مليار دولار ضخمت منها الدولة قرابة 500 مليار دولار في المشاريع التنموية محققة نسبة نمو لم تتعد 5% و هي نسبة ضعيفة في نظر الخبراء . « 2 .

لقد بلغت مداخل المحروقات في عهد الرئيس بومدين نحو 33 مليار دولار انفقت في انجاز العديد من المصانع و توسيع البنى التحتية و تحسين التعليم و الصحة ، في حين بلغت تلك المداخل في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد 146 مليار دولار ، لكن لم يظهر اثرها في التنمية بل استفادت بها فئات مرتبطة بالسلطة ، بينما فترة حكم الرئيس بوتفليقة فقد سجلت بها مداخل كبيرة للمحروقات قاربت 700 مليار دولار ضخ منها اكثر من 500 مليار في

1) www.transparency.org/cpi2012/results

2) انظر جريدة الخبر العدد 7274 الموافق 5 ديسمبر 2013.

برامج التنمية كما اسلفنا . « 1 . و الباقي وفر في البنوك الاجنبية او بدد بفعل الفساد في سوناتراك و مؤسسات الخليفة و باقي البنوك و اجهزة و مؤسسات الدولة بحيث كان الربيع البترولي في نجدة حكام الجزائر على الدوام .

(1) انظر ذات الجريدة نفس العدد .

الخاتمة :

تتبعنا من خلال هذا البحث المتواضع حال المجتمعات العربية التي تتميز ببنى اجتماعية هشة تحكمها العصبية و الولاءات العرقية و الطائفية و يطبعها التخلف على اكثر من صعيد خاصة فيما يخص الجانب السياسي من خلال تعطيل العمل بالدساتير و استبدالها حسب الاهواء و الامزجة ، مما ادى الى غياب مفهوم الحريات العامة و الحقوق مع ضعف الاحزاب السياسية و المجتمع المدني .

هذا الوضع ادى الى وجود صراع معلن و مبطن على السلطة يسوى في بعض الاحيان بالطرق الدموية و احيانا اخرى بالانقلابات البيضاء التي تزيج البعض من السلطة و تنصب البعض الاخر ، مما ادى الى تعطيل آلية النخب و دوران هذه النخب في اطار التداول السلمي على السلطة من ادنى المستويات الى اعلاها .

ضف الى ذلك ضعف اقتصاديات اغلب البلدان العربية حسب مؤشرات التنمية المعترف بها في هذا الاطار ، ف اغلب البلدان تعتمد على منتج واحد ، تعاني مشاكل التشغيل و الصحة و التعليم و السكن و الهياكل القاعدية متأخرة في مجال التقنيات الحديثة .

اما على المستوى الفكري فالانسان العربي بدا و كانه ما زال مشدودا الى ماضيه اكثر من حاضره و مستقبله ، انكفائي الشخصية ، عطاقي المزاج ، متقلب في الاراء و المواقف ، منسحب من الحياة العملية و السياسية و زاد من موقفه هذا تلك القطيعة بينه و بين السلطة التي يراها لا تعبر عن واقعه و طموحاته و لا تستجيب لاماله و تطلعاته .

نقطة اخرى جديرة بالملاحظة في هذا الاطار تتعلق باختلاف النظم السياسية في البلدان العربية و قلة الانسجام بينها و التكامل في مساعيها و اختراق بعضها في اطار ما يسمى بنظرية المؤامرة ، دليل ذلك ما وقع في ليبيا مؤخرا و ما يقع في سوريا و بعض الجهات الاخرى ، حيث يبدو ولاء بعض الانظمة للغرب جليا اكثر من ولائهم لشعوبهم و امتهم ، و ذلك بسبب تسلط بعض الحكام و غياب الممارسة الديمقراطية التي تجعل العمل السياسي واضحا و شفافا تستند لحرية الرأي و التعبير و يقوم على مصلحة الشعب . هذا

الوضع جعل الدولة العربية قاصرة في مهامها الاساسية ، دولة في خدمة فئات معينة تدور في فلك السلطة، قريبة من الحاشية ، تجافي الشعب و لعل ما زاد في قصور هذه الوظائف ضيق مجال الحركة و المناورة على الصعيد الدولي بفعل ما تفرضه اساليب العولمة العسكرية و المالية و التجارية و حتى السياسية و الاعلامية .

لكن رغم ذلك فالملاحظ _ في تقديرنا _ ان عملية التحول الديمقراطي في بلداننا العربية ليست مستحيلة بعد هذا الزمن من استرجاع السيادة الوطنية في اغلب الاقطار العربية خاصة اذا تم تبني النهج الديمقراطي فكرا و ممارسته منطلقا و غاية في اطار من المرحلية و التبصر و خصوصا و ان موجة التحول الديمقراطي كما يقول المفكر هانتغتون قد وصلت الى شتى انحاء المعمورة و خصوصا و ان شعوبا اكثر تخلفا من الشعوب العربية تمكنت من تحقيق هذا الانجاز باقل التكاليف مستفيدة من تجارب الغير بالطبع و بالكيفية التي تتناسب مع حال شعوبها تأخذ في الحسبان ماضي و حاضر و مستقبل هذه الشعوب .

و الملفت للانتباه في هذا السياق ان تحقيق ديمقراطية البلدان العربية يمر عبر اعادة ترميم الكيان السياسي لهذه البلدان ، من خلال تسوية مسألة السلطة و خروج من مأزق التناحر على السلطة و تفعيل آليات الفرز السياسي (الانتخابات) ان صح التعبير و ذلك من خلال انسحاب الجيوش او المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية و لو بصفة تدريجية لمنع التصدع و مرافقة العمل الديمقراطي ، طالما ان هذه المؤسسة كما اسلفنا هي اكثر المؤسسات انضباطا و تنظيما تستحوذ على وسائل القمع و الاكراه و كل اشكال القوة .

لقد انبأنا التاريخ العربي بوقائع عدة كان فيها الصراع على اشده بين العسكري و السياسي ، و العسكري مع العسكري و احيانا اخرى السياسي مع السياسي من ذلك صراع المرحوم جمال عبد الناصر مع جماعة الاخوان ، صراع المرحوم هواري بومدين مع السياسيين غداة الاستقلال الوطني ، صراع حافظ الاسد مع الاسلاميين و صدام مع معارضيه ، و مازالت هذه الصور الى اليوم مجسدة في اليمن ، سوريا ، العراق ، الكويت ، قطر ... كل ذلك يحيلنا الى ضرورة حل مسألة السلطة و التداول على السلطة .

هذا الصراع افرز في العصر الحالي حركات اسلاموية رادكالية اعتمدت العنف المسلح كوسيلة للتغيير و حولت بذلك خريطة العالم العربي كلها الى ساحة الى القتال و الارهاب ، عنف ينبأ عن فشل اساليب التغيير السلمية و يؤرخ لفشل عملية اشراك الجميع في التنمية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و يؤشر على ان الاقصاء مازال واقعا ملموسا داخل بنى الشعوب العربية ، و لعل مازاد في عمق هذا الجرح هو الدور الذي تلعبه القوى الغربية في هذا المجال من خلال العمل الاستخباراتي ، التمويل و التسليح و التدريب مستغلة في ذلك كل اشكال الفساد الذي يضرب المجتمعات العربية من محسوبية و رشاوى و هدر المال العام و افلاس برامج التنمية .

لقد انجزت العديد من الجيوش العربية مهامها حيوية في اطار تحرير شعوبها و ارضها من الاستعمار و الوقوف في وجه القوى الصهيونية في العقود السابقة و مواجهة الارهاب و التطرف الذي كان نتيجة لافلاس متعدد الاشكال في بعض الاحيان و من هذا المنطلق يستوجب _ في تقديرنا _ الوضع الحالي تكريس اولوية السياسي على العسكري مثلما هو معمول به في الدول المتقدمة و تعميق احترافية الجيش " لان العسكري المحترف هو الذي يطيع سلطة الدولة و يحترمها " كما يقول صاموئيل هانتغتون ، : « فالأكثر عسكرية هو المحترف ، و هو قل ما يبحث عن ان يكون فاعلا مستقلا في السياسة . و من اجل مراقبة الجيش يجب رفع مهنية العسكريين فكلما كان العسكريون مهنيين ، كلما كانت مراقبتهم افضل من طرف السلطة السياسية . » يضيف هانتغتون .

و اذا كان حال المواطن العربي لا يبعث على التفاؤل طالما قد تم تقسيم السودان و هناك بوادر لتقسيم العراق و سوريا و ليبيا و بلدان اخرى ، كما ان قضية العرب المركزية (فلسطين) لم تحل بعد فان ذلك يستوجب في نظرنا التحرك الفعلي قبل ان تتحول هذه البلدان الى " كنتونات " تحكمها شيع و طوائف الغلبة فيها لصاحب السلاح الموالى للخارج .

كما ان هذا الحراك الاجتماعي الذي يشهده العالم العربي انما يوحي بان الامور قد بلغت حدا لا يطاق بالنسبة لهذه الشعوب التي تتوق الى التغيير تكون سيمته الاحسن ،

حتى و لو لم تغفل اليد الاجنبية التي تحرك الجماهير العربية ، فزوال الحدود بين الامم و الشعوب بفعل العولمة جعل كل الشعوب العربية بالطبع تسعى الى محاكاة الامم الاخرى في التقدم و الحرية و الممارسة الديمقراطية ، هذا الحراك الذي خلع حكاما وصفوا بالاستبداد ينذر بما هو أسوأ حيث لن يبقى الحاكم و المحكوم على حد سواء كما حدث في ليبيا و يحدث في سوريا و اليمن و العراق .

و المؤسف في كل ذلك ان شعوبا لا تملك من الامكانيات ما هو متوفر لدى البلدان العربية عمر استقلالها من عمر هذه الاخيرة تمكنت بالطبع من تحقيق مستويات افضل من التنمية في شتى المجالات ما يوحي بان امكانية التغيير الايجابي متوفرة لدى العديد من الشعوب العربية بما يزيح حالة من البؤس و الاحباط .

لقد جربت العديد من البلدان العربية _ و مازالت _ تجرب الاستبداد و حكم الملك او الرئيس المسنود بالحاشية و كانت النتائج دون التطلعات لدرجة ان ماضي و حاضر هذه البلدان استحال الى جملة من الانتكاسات زاد في تأثيرها هذا الارهاب و العنف الدموي في عدة جهات .

فمسألة السلطة في البلدان العربية تبدو اليوم اكثر الحاحا و حلها يبدو اكثر من الزامية بما يمكن من ترسيخ اساليب و آليات التداول السلمي على السلطة و يمكن من صعود نخب قادرة على قيادة البلدان العربية ، خاصة و ان العديد من هذه البلدان لديها من الامكانيات المادية و البشرية ما يؤهلها لتحول يكرس هذا التوجه و يحقق هذا المسعى .

ان الشعوب العربية التي لها من التاريخ و الجغرافيا الشيء الكثير يبدو انها لم تحسن قراءة هذا التاريخ و لم تستوعب درس الجغرافيا و الجيو- استراتيجية و لم تستثمر في الانسان العربي الذي تمكن فيما سبق من بناء حضارة كانت ذات صيت رغم بعض الاخفاقات من حين لآخر .

نلخص اذن الى اهم الاستنتاجات التي نوجزها في الأتي :

1. تعطيل الدساتير في البلدان العربية و قصر عمرها و خضوعها لامزجة و اهواء الحكام مما ادى الى ضعف المؤسسات في البلدان العربية .
2. اختزال الديمقراطية في الشعارات و الخطب الاعلامية .
3. التضيق على الحريات العامة و نفس حقوق المواطن العربي .
4. تدخل الجيش في الحياة السياسية مما زاد في اساليب القمع لما لهذه المؤسسة من وسائل الاكراه .
5. تزوير الانتخابات على اكثر من مستوى مما ادى الى صعود رؤساء و حكام يفتقدون الشرعية و ازاح فئات و نخب اخرى اكثر كفاءة و مصداقية .
6. ضعف الاحزاب و المجتمع المدني في الوطن العربي و عدم قدرتهما على تكوين افراد و نخب قيادية .
7. تصاعد موجات العنف المعنوي و المادي و صعود الحركات الارهابية التي تلغي الاخر و تؤسس لمرحلة جديدة من الاقتتل الطائفي و المذهبي .
8. ضعف التنشئة السياسية و تهमيش المواطن العربي بما يهدر فرص المشاركة في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .

و كأهم توصيات يمكن ان نوصي بها من خلال الدراسة المتواضعة قد تفيد اهل الاختصاص يمكن ان نشير الى :

- ✓ **اولا :** العمل بالدساتير و الحفاظ على ديمومتها بما يضمن الحريات العامة و التداول السلمي على السلطة .
- ✓ **ثانيا :** ترقية الاحزاب السياسية و كل اشكال التعددية في الوطن العربي بما يمكن من بروز النخب و ارتقائها لقيادة البلدان العربية .
- ✓ **ثالثا :** ترقية الممارسة الديمقراطية بما تتيح حرية الرأي و التعبير و يضمن شفافية العمل السياسي و يمكن من الفرز بواسطة الانتخابات الحرة و النزيهة .
- ✓ **رابعا :** انسحاب المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية الامر الذي ينزع دواعي القهر و التسلط و المضايقات على الشعوب العربية .

- ✓ **خامسا** : تفعيل المجتمع المدني في الوطن العربي من خلال ترقية دور المنظمات و النقابات و الجمعيات و يمكن من المشاركة في الحياة السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية .
- ✓ **سادسا** : ترقية المرأة العربية تعليميا ، اجتماعيا و سياسيا و الحرص على مشاركتها في شتى المجالات .
- ✓ **سابعا** : مراجعة الخطاب الديني المتداول على كل المستويات بما ينبذ التعصب و التكفير و يمكن من قبول الاخر و التفاعل معه .
- ✓ **ثامنا** : معالجة المناهج التربوية و التعليمية بما يضمن التنشئة السياسية و يرقى الفكر الديمقراطي و يفسح المجال لتحسين مستويات التعليم و التقنيات العصرية .
- ✓ **تاسعا** : الحرص على تثمين قيم العلم و العمل و الكفاءة و الاخلاق في المجتمعات العربية مما يضيق المجال امام الولاءات القبلية و العصبية و الطائفية و الجهوية .

المصادر و المراجع باللغة العربية :

1. د. أبراش ابراهيم : علم الاجتماع السياسي . الاردن : دار الشروق للنشر و التوزيع . ط 1 . 1998 .
2. د. أبو زيد أحمد سليمان : علم الاجتماع السياسي . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية . 2006 .
3. أبو زيد عبد الرحمان ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون : الفصل 29 .
4. د. احسان محمد الحسن : النظريات الاجتماعية المتقدمة . عمان : دار وائل للنشر . ط 1 . 2005 .
5. / / / : علم الاجتماع السياسي . عمان : دار وائل للنشر و التوزيع . ط 1 . 2005 .
6. الأشرف مصطفى : الجزائر : الامة و المجتمع . ترجمة : الدكتور حنفي بن عيسى . الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب . 1983 .
7. د. الأغا فؤاد : علم الاجتماع العسكري . عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع . ط 1 . 2008 .
8. الأقداحي هشام محمود : سيكولوجية النخبة العليا و الزعامة . الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة . 2009 .
9. د. البنا محمد عاطف : الوسيط في النظم السياسية . القاهرة : شركة مطابع الطوبجي . 2000 – 2001 .
10. الجابري محمد عابد : المشروع النهضوي العربي : مراجعة نقدية في الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي . سلسلة كتب المستقبل العربي (30) . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ط 1 . 2004 .
11. د. الجوهري محمد : المدخل الى علم الاجتماع . القاهرة : الدار الدولية للإستثمارات الثقافية . ط 2008 .

12. د. الخزرجي ثامر كامل محمد : النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة . عمان : دار مجدلاوي . ط1 . 2004 .
13. د. الربيع فايز : الديمقراطية بين التأصيل و المقاربة السياسية . عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع . 2004 .
14. د. الزبيري محمد العربي : المؤامرة الكبرى او اجهاض الثورة . الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة . بدون تاريخ .
15. الكواري معدان الصلح : الممارسة الديمقراطية . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ط1 . 2004 .
16. المخادمي عبد القادر رزيق : الأزمة الغذائية العالمية . الجزائر : دار الفجر للنشر و التوزيع . 2009 .
17. المدني توفيق : المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي . دمشق : مكتبة الاسد . 1988 .
18. امين المهدي : الجزائر بين العسكريين و الاصوليين : دراسة في ازمة الهوية و الديمقراطية . القاهرة : الدار العربية للطباعة و النشر و التوزيع . 1992 .
19. بالاست غريغ : افضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها . بيروت : الدار العربية للعلوم . ط1 . 2004 .
20. د. بلحاج صالح : تاريخ الثورة الجزائرية . الجزائر : دار الكتاب الحديث . 2008 .
21. بلقزيز عبد الاله : الدولة و المجتمع . بيروت : الشبكة العربية للأبحاث و النشر . ط1 . 2008 .
22. / / / : السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش و السلطة . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ط1 . 2002 .
23. د. بن خرف الله الطاهر: النخبة الحاكمة في الجزائر 1962 – 1989 . الجزء الثاني . الجزائر: دار هومة . 2007 .

24. بوتول جوستون : ابن خلدون : فلسفة اجتماعية . ترجمة : غنيم عبدون . القاهرة : المؤسسة العامة للتأليف . 1994 .
25. بودهان موسى : النظام القانوني لمكافحة الفساد . الجزائر : المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار . 2009 .
26. أ. بوراس عبد القادر : التدخل الدولي الانساني و تراجع مبدأ السيادة الوطنية . دار الجامعة الجديدة . بدون تاريخ .
27. بوشعير سعيد : القانون الدستوري و النظم السياسية . ج 1 . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية . 2008 .
28. د. بوضياف محمد : الاحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر . سطيف : دار المجد . ط 2010 .
29. د. بوقفة عبد الله : القانون الدستوري و المؤسسات السياسية : اساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري . دراسة مقارنة . دار هومة . 2009 .
30. بوكراع لياس : الجزائر : الرعب المقدس . ترجمة : د. خليل احمد خليل . الجزائر : المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار دار الفارابي . ط 1 . 2003 .
31. د. ثناء فؤاد عبد الله : آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ط 1 . 1997 .
32. د. جان ماري جوينو : نهاية الديمقراطية . تعريب : ليلي غانم . بيروت : دار الازمنة الحديثة . ط 1 . 1998 .
33. د. جرجس فواز : السياسة الامريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ و من يصنعها . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ط 2 . 2000 .
34. جينز أنتوني : الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية . ترجمة : زايد محمد محي الدين . مراجعة و تقديم : محمد الجوهري . لندن . 1998 .
35. د. حيدر ابراهيم علي : التيارات الاسلامية و قضية الديمقراطية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ط 2 . 1999 .

36. د. خليفة عبد الرحمان – د. فضل الله محمد اسماعيل : الايديولوجية و الحضارة و العولمة . دار الجامعة الجديدة . 2008 .
37. د. دبله عبد العالي : الدولة رؤية سوسيولوجية . القاهرة : دار الفجر . ط 1 . 2004 .
38. د. رشوان حسين عبد الحميد أحمد : الفلسفة الاجتماعية و الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع . الاسكندرية : مركز الكتاب العربي . ط 1 .
39. د. / / / / / : في القوة و السلطة و النفوذ . دراسة في علم الاجتماع السياسي . الاسكندرية : مركز الاسكندرية للكتاب . 2006 – 2007 .
40. د. زمام نور الدين : السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962 – 1998 . الجزائر : دار الكتاب العربي . ط 1 . 2002 .
41. د. / / / : القوى السياسية و التنمية : دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث . الجزائر : دار الكتاب العربي . ط 1 . 2003 .
42. د. / / / : القوى السياسية و التنمية : دراسة في علم الاجتماع السياسي . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية . 2007 .
43. د. سعد علي اسماعيل : عولمة الديمقراطية بين المجتمع و السياسية . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية . ط 1 . 2001 .
44. أ. سعداوي عاطف : تعدد القيادة و التنمية في الوطن العربي . اعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشبان . القاهرة . ط 1 . 2003 .
45. سليمان خالد : الواقع و المستقبل المنشود . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ط 1 . 2004 .
46. شبكشي علي حسين : العولمة نظرية بلا منظر . 2000 .
47. د. شطناوي فيصل : محاضرات في الديمقراطية . الاردن : دار الحامد . 2002 .
48. د. عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ : النظرية السياسية المعاصرة . الدار الجامعية . 2000 .

49. علي هارون : خيبة الانطلاق او فتنة صيف 62 . الجزائر : دار القصة للنشر .
2003 .
50. د. غليون برهان : بيان من اجل الديمقراطية . الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون
المطبعة . 1990 .
51. د. / / / : نقد السياسة : الدولة و الدين . الدار البيضاء : المركز الثقافي
العربي . ط 4 . 2007 .
52. كيسنجر هنري : هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية . ترجمة : عمر الأيوبي .
بيروت . دار الكتاب العربي . 2002 .
53. لباد ناصر : دساتير الجزائر . الجزائر : دار المجد للنشر و التوزيع . ط 2 .
2010 .
54. د. لونيبي ابراهيم : حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين الى
الرئيس الشاذلي بن جديد . الجزائر : دار هومة .
55. مجموعة من المؤلفين : في الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي .
مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ط 1 . 2002 .
56. / / / : مستقبل الأمة العربية التحديات و الخيارات . بيروت : مركز
دراسات الوحدة العربية . ط 2 . 2002 .
57. د. محمد علي محمد : اصول علم الاجتماع السياسي . الاسكندرية : دار المعرفة
الجامعية . 2009 .
58. مركز دراسات الشرق الاوسط : الديمقراطية في الوطن العربي : مؤشرات و
افاق . العدد 16 . 2002 .
59. مركز دراسات الوحدة العربية : ازمة الديمقراطية في الوطن العربي . بيروت .
ط 3 . 2002 .
60. / / / / : الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية .
بيروت . ط 1 . 2004 .

61. / / / / : الديمقراطية و الاحزاب في البلدان العربية : المواقف و المخاوف المتبادلة . بيروت . ط2 . 2001 .
62. / / / / : الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي بسلسلة كتب المستقبل العربي (30) . بيروت . ط1 . 2004 .
63. / / / / : السيادة و السلطة الافاق الوطنية و الحدود العالمية . سلسلة كتب المستقبل العربي . بيروت . ط1 . 2006 .
64. / / / / : المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية . بيروت . ط2 . 2004 .
65. مهنا محمد نصر : في تاريخ الافكار السياسية و تنظيم السلطة . الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث . 1999 .
66. / / / : في تاريخ الفكر السياسي المقارن . الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب . 2006 .
67. ميشال بوغنون – مردان : امريكا التوليتارية : الولايات المتحدة و العالم الى اين ؟ دار الساقى . ط1 . 2002 .
68. د. نجاح كاظم : العرب و عصر العولمة : المعلومات البعد الخامس . بيروت . ط1 . 2002 .
69. د. ناجي عبد النور : مدخل الى علم السياسة . الجزائر : دار العلوم للنشر و التوزيع . 2007 .
70. نعم تشومسكي : القوة و الارهاب : حدودهما في عمق الثقافة الامريكية . ترجمة : ابراهيم يحي الشهابي . دمشق : دار الفكر . ط1 . 2003 .
71. هانتجتون صاموئيل : الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين . ترجمة : عبد الوهاب علوب . الكويت : دار سعاد الصباح . ط1 . 1993 .
72. د. هلال علي الدين – نيفين مسعد : النظم السياسية العربية . بدون تاريخ .

73. د. والي خميس حزام : اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية . مع اشارة الى تجربة الجزائر . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ط2 . 2008 .

المعاجم و القواميس :

1. الجاسور ناظم عبد الواحد : موسوعة علم السياسة . عمان : دار مجدلاوي . الطبعة الأولى . 2004 .
2. د. الكيالي عبد الوهاب و اخرون : موسوعة السياسة . الجزء الثاني . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر . ط2 . 1993 .
3. / / / / / : موسوعة السياسة . الجزء الثالث . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر . ط4 . 2001 .
4. جوفري روبرتس – أليستار ادواردس : القاموس الحديث للتحليل السياسي . ترجمة : سمير عبد الرحمان الجبلي . بيروت : الدار العربية للدراسات . ط 1 . 1999 .
5. د. سعيان أحمد : قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية . لبنان . مكتبة لبنان . ط 1 . 2004 .
6. غي هيرمييه و اخرون : معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية . ترجمة : هيثم اللمع . المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع . ط1 . 2005 .
7. مجموعة من المؤلفين : معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية . ترجمة : هيثم اللمع . بيروت . المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع . ط1 . 2005 .
8. د. مراد عبد الفتاح : موسوعة البحث العلمي و اعداد الرسائل و الأبحاث و المؤلفات . الاسكندرية . بدون تاريخ .
9. نبهان يحي محمد : معجم مصطلحات التاريخ . الاردن : دار يافا العلمية للنشر و التوزيع . 2006 .

الدوريات و الجرائد و المقالات :

1. بوعقبة سعد : اول نوفمبر نزع القناع عن 5 اكتوبر . مجلة الوحدة ع 488 . من 1 الى 6 نوفمبر 1990 .
2. جريدة الخبر العدد 7274 الموافق لـ 5 ديسمبر 2013 .
3. جريدة الخبر العدد 7265 الموافق ليوم 26 نوفمبر 2013 .
4. حمروش مولود في حوار له مع جريدة المساء 3 ديسمبر 1991 .
5. حوار الدكتور محمد حسنين هيكل مع جريدة الاهرام بتاريخ 24 اكتوبر 2011 .
6. صحيفة الوسط البحرينية . العدد 1612 ليوم الاحد 4 فبراير 2004 الموافق لـ 16 محرم 1428 هـ .
7. مداخلة الدكتور مصطفى بودرامة : التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر خلال المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة و الكفاءات الاستخدامية للموارد المتاحة 8/7 / افريل 2008 .
8. مقال للاستاذ بوعقبة سعد جريدة الخبر العدد 7256 ليوم 17 نوفمبر 2013 .
9. مقال الاستاذ جمال الدين بن عمر : المنظومة الحزبية في الجزائريين واقع الممارسة و اشكالية الاصلاح . مجلة : فكر و مجتمع . العدد السابع عشر . يونيو 2013 .
10. مقال للاستاذ صلاح قلاب : الربيع العربي : مخاوف محققة من تجربة الانقلاب العسكري (الشرق الأوسط الخميس 8 نوفمبر 2011) .
11. مقال للأستاذ عبد الاله بلقزيز : السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش و السلطة . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ط1 . 2002 .
12. مقال الأستاذ نيفين عبد المنعم مسعد : جدلية الاستبعاد و المشاركة (مقارنة بين جبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر و جماعة الاخوان المسلمين في الاردن) . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ط2 . 2001 .
13. مقال للدكتور حيدر ابراهيم علي : التيارات الاسلامية و قضية الديمقراطية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ص2 . 1999 (جريدة الوسط) .

المراجع باللغات الاجنبية :

1. Aribi Moukhtar : L'état algerien . alger . O.P.U . 2006 .
2. Benchenhou Mourad : reformes economiques dette et democratie . alger : maison d'édition ECHRIFA .
3. Djerad Abdelaziz : dualité du monde arabe . alger : ENA – ANAL – OPU . 1987 .
4. Joseph Schumpeter : capitalism , socialism and democracy . 2nd ed . (new york . 1947) . chap 21 .
5. M'hammed Boukhabza : octobre 88: évolution ou rupture . alger . Ed : Bouchéne 1991 .
6. Maamar Boudersa : la ruine de l'économie Algérienne sous Chadli . Alger . Edition : Rahma . 1993 .
7. Machiavel : le politique . textes choisis par Manie – Claire Le pape . paris. 1968 .
8. MILLS c. Wright : power elite 1976 .
9. Mohamed Teguaia: L'algerie en guerre . alger . O.P.U . 1988 .
10. Noam chomsky : les dessous de la politique de l'oncle sam . alger . les editions : EL HIKMA 2000 .
11. Paul Balta – Claudine Rulleau : l'Algerie des algeriens vingt ans après Paris . les éditions ouvrières : 1981 .
12. Popper : the open society and its enemies .
13. Slimane Mehdi : L'échec du systeme politique en Algerie . Alger . Ed : chihab . 1999 .

مواقع التواصل الاجتماعي :

1. [http://afaqcenter.com/index.php/post.888.](http://afaqcenter.com/index.php/post.888)
2. [http://www.albaath-media.sy/index.php.](http://www.albaath-media.sy/index.php)
3. <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/167643.html>
4. www.leMatindz.net/news/
5. www.onc.dz
6. www.transparency.org/cpi2012results
7. [http://digital.ahram.org.eg/articles.](http://digital.ahram.org.eg/articles)
8. <http://www.djazairess.com>